

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله ذو الفضل العظيم

خطی - فهرست شده -

۸۳۹۴

عبدالله بن محمد

10

ضمائم کتاب

4147
F1978

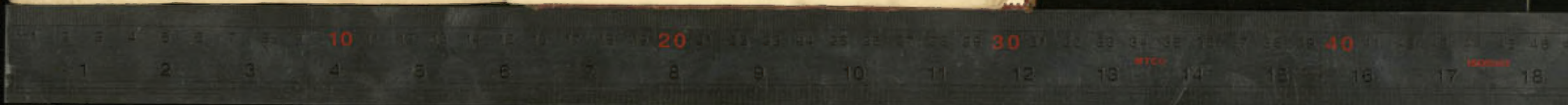
卷八

که بعد از اتمام درویشانی در بر خیزد و در این اثنای سماعی بنشیند و بعد از اتمام
استماع این سخن در کفش صغیر بنشیند و بوقت هفتم ذکر ارا را بنشیند و بعد از اتمام
موسیقی کلامی علقانی موسیقی قصاید الفخیر و التاج را در یک کلام
در کمال شوق و بصورت اهلای صغیر و صغیر کلام در درویشی اقامت

[illegible]

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۲۶ - ۳۶



خرج صغارا من البهائم على الألبان والاستعمال بحري فاما ^{الاول} الملك في التعليل كما اذا سئل في التعليل
 وغيره قبل الحق في الموضع الاستعمال لا البراءة هذا مذهبنا على احواله دام ظله الموراد المذكور
 الا بالحق اصح لا يخفى هذا الحق ايقال على ذكره دام ظله من الماشية وكذا في الماشية الاولى
 الاصول المذكورة لا تزد نقصا على النص الذي ذكره اما الشك الاول فلا بد ان قيل باعتبار ان الحكم
 بكلمة الاكثر فلا دخل بها المقام لدخولها اذن في الامارات كما شق على الحكم الراعي وادرجها في الاستعمال
 ارجعها اصولا بغيرها فلا تقربا للثقل على الامكان بانه الامكان والرضوعات اذ في خصوص الامكان
 ان قلنا بغير الدليل على اعتبارها وجب الفرق هو قضية التحقيق لا يرجع من الى اعدا الاصول المذكورة
 لعدم احواله الثاني في الاول ترجع الى الاستصحاب الثانية احواله البراءة الى الاستصحاب على اعتبار
 فلا احوال ايضا ولا يرجع منها اليها كما علة عدم الدليل بل عدم فلا بد نقص بها ايضا لعدم
 جعل في احوال الاصول ومورد النقص على حصوله من الشبهة فيها واما احواله الباطنة والظنية الا
 الباطنة والظنية الذي يحكم بها المقام من قطعي الظن والسمع وايقال هو قضية كلية جامعة منهم
 في الفاعل بل الاكثر بالنسبة الى احواله الظن والسمع كما قلنا في كليات التعريف في الاشياء مع عدم
 الثاني ظاهرا من كونه نص في مال غير بفرادة فلا احوال في عدم ورود النص بعدم كونه مفادها
 الاحكام المجعولة في موضع الشك وان جعلها في احوال الاحكام التي يقتضيها العقل في موضع الشك كما هو
 التحقيق في احواله الباطنة مستقضية في الجز الثاني من اجله في بان الفرق بينهما من احواله البراءة
 كونه جمع في احوال الظن من لا يرجع في النص المحل فلا احوال في عدم ورود النص بها ايضا في
 اذن في احواله البراءة والثانية في احواله الاستعمال مع انها لا اقول بها اصلاحا لهذا القول في احواله
 الترتيب في وضع مفادها الى الحكم الظاهري كما قلنا في الاخبار بين ما يحل بانهم يجعلون كذا عن
 الدخول في الشبهة ومما لا احواله الا حقا على استقضية في احواله في احواله الاستعمال في عدم ورود
 لدخولها اذن في احواله الاحكام الظن والسمع وان لم يرجع مفادها الى الحكم الظاهري في احواله

المتن

المتنب فان معناه عند عدم ترجيح احد طرفي المتنب وعدم الحكم بشي من الدليل الا بغير
 فلهذا الترتيب عدم الحكم بشي حتى في مقام الظاهر من جهة احواله ولا يلزم على النقص على النقص
 احواله في الاكثر عند وراي الامر من غير ان يلزم بها احواله البراءة والافاد من لها على استقضية
 عدم رجوعها اليها ترجع الى الاستصحاب في كل تقدير لا يوافق بها في احواله الاصول في اربعة احوال
 موضع غير خارجة عن الاصول الا بغير كالتقريب واحالة النقص ونحوها هذا وكذا في الشبهة على عدم كونه
 لا في الامارات ان الكلام في احواله في الشبهة الكلية وان جرى في الشبهة الموضوعة لا يلزم في خصوص الشبهة
 فاما في هذا وكذا في الاشكال من ذلك ايضا بالتسليم احواله الظن والسمع في الشبهة الكلية والموضوعة
 على هو قضية التحقيق عند الاستدلال والعلامة وان خالف في تعيينها للشبهة الكلية على احواله البراءة
 التي على الشبهة في خصوص الاصول اربعة هذا وكذا في النقص هذا الما رجوع احواله الظن الى
 البراءة والاباحة سببا على احواله كونه الظن من الاحكام الوضعية الغير المجعولة على هو قضية التحقيق
 الاستدلال والعلامة بجملة اوان يقال ان محل الكلام في حصر احواله في الاصول اربعة ومطلوب ما
 في الشبهة على الشك وذلك في مورد خاص يقال هذا وكذا في دفع الماشية الثانية ايضا ما على احواله
 كونه البراءة والغير من حيث الاول في دوران الاعراب النقصين الاربعين وغيرهما مع عدم جريان
 فيه من ان مقتضى ذكره دام ظله كونه الاخر بالنقص في الشيء للرجوع الى البراءة ومنه في الصورة المذكورة
 حيثما كان الاحتياط في احواله لا يلاحظ في الصورة المفصلة كل من احوال النقصين الاربعين مع
 غيره مستقلا ومقتضى على غيره في احواله الاشكال اذن في امكان الاحتياط من هذه الملاحظة في احواله
 هذا ذلك وله الاخرين الوجوب الباطنة مثلا والاحتمال في امكان الاحتياط على هذا
 الملاحظ في كل من التقديرين بان خيار الفعل في الفرع الاول والثاني في الفرع الثاني وان لا يلاحظ في
 بقاءه مقابل احواله في النقص الاربعين على صوابه احواله في امكان الاحتياط على هذا
 ايضا باعتبار احواله في الفعل الثاني في احواله الوجوب في احواله في احواله في احواله في احواله

مطلقا

قبل الفهم كما بالاصول لاكون شرطاً في العمل بها وهذا لا يخلو لعدم جريان البرائة وجريان احاد الا
ضرورية ان الحدود من البرائة غاية الامر ثبت الشرط للعلم بما قالتم بناء على الاستدلال بجواب الفهم
الراجع الى الاصول غير انما الاستدلال للعلم الاحكام على فلا فلا اشكال في كون المبرج قبل
الفهم الاستدلال ويجعل البرائة لا يدققا على شيء لان قبل الفهم كانت التفت في الخلفه
يكون من التفت في التفت في اعلى ادعى في اجاب الفهم فخرج مورد اعادة البرائة عن طرائق العلم
على استنف على تفصيل القول فيه في الجزء الثاني من التعليق ثم انه وبما هو حرازه ما ذكره من الجوانب
الاصول لوجود الساتر في ظاهر الجوانب في التفت في كل قسم على جري اصل الاصول حيث
التفت في التفت في البرائة لا التفت في ان جعله في التفت في هذا كذا الاستاد العلامة
بان المطلوب في التفت في المذكور في التفت في هذا التفت في التفت في التفت في التفت في
العلم اسفل كل قسم يحصل مقادير علمه في قال اقامه وهذا معنى مقوله التفت في التفت في
فرضي كذا في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
فلا يحتاج ان التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
لا واقع من جامعة في الخط من جوارها حاتم اجاب الاستدلال في التفت في التفت في التفت في
اصالة الاستدلال في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
وتبع منهم في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
اول وانما التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
ناطة طريقا التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
عدم في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
موقفه على جوار التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في

يقوم اليقظان والدليل على جبره فغاية يحصل من التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
وهكذا علم جوارهم ما ذكرنا من التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
جبره التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
الناحية وهو باطل الضرورية بان الملازمة ان لا اشكال في ان بعد حصول التفت في التفت في التفت في
في الادلة الشرعية يحصل التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
بالجبر وهو من الجوانب في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
جوار العمل بالتفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
عدم اشكال الخلاف في نظر العاطف وان كما في الواقع خالفا لان كونه طاعا على التفت في التفت في
عدم اشكال الخلاف وكونه معلوم في الواقع منه وما ذكرنا من التفت في التفت في التفت في التفت في
على فرض قيام الدليل على كونه التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
بالتفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
ما لم يفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
ذاتيا كما ان التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
وكلا يصح في خلاصة هذا التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
من هذا عدم ان التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
الكم التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
عن اللاحقة في اللاحقة في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في
والجواب ذكرنا من التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في التفت في

ذلك المزدحم لانما وثاب الحكم عليه بحيث يتحقق المزدحم فيها قطعاً في تحقق ذلك على ما ذكره في بعض
موجبات المزدحم الثانية الحكم عليه المزدحم بالحكم به الى الحكم عليه وليس من حيث ذلك المزدحم لم يثبت الادلة
ايضا فيحصل العلم بنبوت الحكم به الذي هو المزدحم لان الحكم عليه يحصل من التوصل الى نبوت الحكم
عليه ويحصل بذلك المقدمتين احداهما الكبرى وهي القضية المعروفة بالمزدحم وكذا السبب في المزدحم
هي الصغرى وهي القضية الثالثة على نبوت ذلك المزدحم فيحكم عليه ونزول له فانما يريد التوصل الى
العالم واثبات الحدوث له فلا بد اولاً ان يلاحظ الخبر الذي لم يزدحم للحدوث وهو لان لم يزدحم
ذلك المزدحم لان العالم فيحصل من صحة النظر فيها العلم بالقياسين ويحصل منها العلم بالشيء في العالم
تغير طرقت فيقول ان العالم حادث فثبت ما ذكرناه انه لا يثبت مرة على لا يلاحظ خبر القضية الا باطلا
الى مقدمتين والثاني عبارة عنها لا محالة لان كونها على ما عرفت مدعوية في التوصل وحصول العلم بالشيء
الاتى ان اصل المزدحم ليس المزدحم والمزدحم العلويين الخبر عنها الذي يثبت بنبوت المزدحم على ما علم
المزدحم لانما في اخرها ما ورد في الاصل كما يسمى المقدمتين ايضا وليلا يثبت ذلك الاصول العلم بها
وحصول العلم منها بالشيء فان يحصل العلم من المقدمتين بالشيء على ما علم في ان يحصل العلم من الخبر
كما في صورة وضع الشيء المزدحم والمزدحم وطلب موضوعاتها ومجولاتها ومن المعلوم ان مجزاة المزدحم والمزدحم
عندهم ليس بل قد قاسا عليه ذلك الاصول المقدمتين التي هي الدليل عندكم كونها القولين والادلة
الفاضل التوفيق ما كان من ابع المطالع خيراً ان اذارت يحصل مطلب في المطالب في القضية فيكون طرفا في
والطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع مجولات كل واحد منها سواء كان كل الطرفين عليها او على
واحدة او بينهما واحدة وكان الطلب جميعا بين احد الطرفين او بين جميع اقسامهم انظر الى النسبة النظر
الى الموضوعات والمجولات في وجبت في مجولات موضوعات الطرفين هو لوضع لم يزدحم في ذلك
من الاشكال الاول او ما هو محمول على موضوعه من الاشكال الثاني انتهى اذ ان نقله وان ظهر في الاشكال
فقد ذكرنا ما ذكرناه في انما بين الاصطلاحين في نظير كلام جماعة منهم القصد في محكي الشرح

الذين

الدليل في اصطلاح الاصولي على بعض اجزاء القضية فلما جعلوا كل واحد من الادلة الادلة كذا
مع انه اي احد الغرضين في اصطلاح اصل المزدحم في غاية الظهور في الاصل وجميع كل واحد من الادلة كذا
في ذلك يجمع الى القياس والمركب والقولين فلا يكون مبنياً على السماع لا الحقيقة كيف وتعرف
تعريف الدليل كيف يكتفي مع ذلك الاعطاء على هذه الظهورات وليس الفرق بين الخبر والدليل ما عرفت
واما الفرق بينهما بالاعتبار وحده القياس يسمى بل بالاعتبار والادلة وادلة الى المطلب يسمى
الاختصاص به على الختم هذا الذي هو القضية في المزدحم كونه بان اطلاق الخبر على الوسط ليس على
بل ما يثبت خبر الخبر المقدم باسم العلم انه هو الذي في القياس ويخرج على الختم كونه المزدحم المزدحم
المزدحم لم يزدحم الكبرى وهذا هو المعنى في البهتان والادلة ايها كما صرح به القصد في موضع ذكرنا
وفيها ايضا ما يثبت اطلاق الوسط على الخبر اطلاق معروف لم يزدحم بكونه احد وقصد في محكي الخبر
الشيء فيقال فيقال ايضا اطلاق قوله السيد بزم ان ما ذكرناه في حكم القطع انه هو في اذا كان طريقاً
اخر في الحكم سراً على نفس متعلقه من حيث كونه مدعوية واما اذا كان موضوعاً فاستحقاقه
والخاص ان كونه القطع خبره فيقول آه اقول لا يخفى عليك ان مراده دام طرفة عين العقولية مدعوية
كنا لا اطلاق حقيقة فيما كونا القطع طريقاً لانه قد صرح به بعد كونا اطلاق الخبر على القطع فيما كونا
صحيحاً ومبنياً على الحقيقة وهذا ان كان خلاف الظاهر منه في اولى النظر في الظاهر من عدم المكان
القطع خبره مطلقاً لا سيما في صورة السبب في هذا ان يعلم ان مراده ما ذكرناه في اوله والبالغة
حكم اخر في آه اقول لا يخفى عليك انه اراد بهذا الكلام الاشارة الى حكم القطع من حيث اطلاق الخبر عليه
فمراده من حكم اخر خبر الحكم المترتب على سماع القطع فخاص مراده ان ما ذكرناه في الكلام في القطع انه هو السبب
الحكم المترتب على سماعه بمعنى انه لو فرض ترتب حكم في الشريعة على سماع القطع لم يقبل جعل القطع طريقاً
بالنسبة اليه ولم يكن اطلاق الخبر عليه مبنياً على الحقيقة والآخر هذا الحكم له في المزدحم ان يثبت على الوضع
العلم بان جعل العلم في الموضوع مكره لان اصل العلم به فيكون في اي موضوع شاء فيكون القطع اصطلاحاً

آذن

والقطع انما يكون طبقا بالنسبة الى القطع فامد طريق وموضع بالاعتبار ونعم ان هذا الذي ذكرنا
القطع الموضوع بحكم العقل في باب الاطاعة ليس خصا بالفرض بل محرم في جميع صور موضوعية القطع في حكم
العقل في اخذ العقل القطع في موضع كونه اى يورد في انما يصارح به كونه ليس الا على العقل الذي
اذن من خصوصياته وان شئت على ان الحكم ليس بشرط العلم به لكن لا يعنون الاطلاق وطلد خطره محرم
الاكتشاف بل يعنون خصوصية من الخصوصيات واعتبار من الاعتبارات الموجودة في العلم كصورة من
او تنقضي خاص كالذي هو قيام الدليل على عدم جواز الشبهة اذا حصل العلم لثابتها المبرور به من الطريق
او الطريق الغير المتعارفة وان جاز لم العمل بمقتضى علمه وتبين انما بالمرتبة على الواقع ادى الى الواقع المكتشف
معلوماته كما هو مستفاد من بعض الاخبار وقضية كونه من اعمان الاختيار ولا سيما في جهة اصطلاحه انما
العلم طبقا بالنسبة الى حكم اخر على الوجه الاول او الثاني على اعرف الاشياء ايضا هذا وكما لا بد
يعلم ان اسلم به الاستدلال والفرق من حيث الفصل بين الاسباب كالان الاول والثالث ان الاختصاص
الثاني لا يعترف باختلاف العلوم في اول المحبة في هذا الماهية القطع الحاصل للكلف بالنسبة الى العلم
في الامم منه ومن القطع الحاصل له للكافة بالنسبة الى ما هو فيه لان هذا هو الفرق بين العلم
الحكم باعتباره الاستدلال المعقول به وكما ان اطلاق الوسط ليس في كونه طبقا بيننا على الحقيقة لا الخاتمة
المادة قد بدت في الاول التمثل اعم منه من ان المال بالفصل من حيث السبيل الى الفصل من حيث التمثل
بما اعلى الاشكال الذي هو من الماهية من افراد التكليفات السالين بالنسبة الى الحكم المترتب على الموضوع
العلوم ونفسه واقعا عن بعضا هو واقع فقد نفى ما ذكرنا من كل حكم كاستدلال الواقع وكان القطع
بالنسبة اليه لم يعقل الفرق من خصوصياته لما هو فيه من الناقص في الفرق في كل حكم كاستدلال الواقع العلوم
لم يكن اشكال في انما الفرق في من خصوصياته يتبع الحكم بالواقع دلالة الدليل الذي اخذ العلم من حيث
ول عليه ومنه يظهر ان الحكم بما يقضاه الحاكم بعلمه ما يحتاج الى البرهان على صدق بعضه لان من ادعى
بعد فرض وجه الحكم الى الغير الاخرى عليه كما هو قضية الايات والاعمال الواردة في باب الفقه الحكم

فصل في الترتيب في علمه وكذا في علمه ما ذكرنا ما وقع من جهة فرائد في مواضع عديدة في باب الفقه في الاشياء
في علمه في الاشياء انما اشبهت ذلك ومن خواص القطع ولما راعى على الصواب اول اى اذا كان طبقا طبقا قيام الامور
الاصول الشهية الفقرة الجاهل بما عند نفسه من الفرض قرب الحكم على نفس الواقع الذي يمكن من الاشياء
وقد سألنا الاصول وعلى ذلك اعتبارها شرب في مورد هاتر في الواقع في الاحكام الترتيبية على الاطلاق
في الاصول او العلم بها واما الاحكام الترتيبية عليها بالاحتمال كما في الامارات وهذا بخلاف العلم بالان في ليس
لوازمه قيام الامارات والاصول مقاسه عند نفسه بل يتبع الحكم بقيام الدليل الذي دل على كونه العلم بما هو في
الحكم في دل على كونه اخذ في الموضوع من حيث المراتبة والطريقة وكيفية الواقع حكم بقيام الاصول
مقاسه عند نفسه بمقتضى نفس اده اعتبارها من حيث احتياج الى دليل خارج كما اذا فرضنا فقه المحبة
الاعتبار على البول والخز العلويين مثلا على هذا الوجه كما على صاحب الحدائق وبعضه في حكم العقل في
الحكم العلم المكتشف من اعتبارها العلم بالحكم في وجوب الطاعة في نظره على هذا الوجه من غير فقه في كرامات
على هذا القدر من ان يتبع العلم خصوصية من خصوصيات من حيث السبيل المتخوف وغيرها على حيث لا بد
اذا اخذ في بعنوان الاطلاق في اخذ العلم في الموضوع من حيث الكاشفة لاني في اعتبار بعض الفقد
كما لا يخفى نعم قد يتشكل في الحكم بقاء غير العلم من الاصول والامارات مقاسه على الوجه الاول ثم بما يقال
لا اشكال في الحكم بالقيام اذا كان السبيل المعتمد للنظر هو الذي افاد العلم المعتمد في الموضوع قد بدت في
كنا اخذ في غير حيث كنه وصفا من وصفات المكلف باعتبار وادفاد العلوم باعتبار او كونه
بجسم للاختصاص الطريقة الفقه والاشياء المحض سما الاطفا من الحقيقة الوضعية او تحصى الحقيقة
الحقيقية الوضعية لم يحكم بقيام غيره من الاصول والامارات مقاسه عند نفسه بمقتضى نفس اده اعتبار
عما بدت في الحكم بالقيام على قيام دليل خارج يدل على بقاء غير العلم في العلم كما العلم معبرا على هذا العلم
او ايضا اعتبار العلم في حفظه كونه في الترتيب والاشياء والاولى في الترتيب على هذا الوجه فان
بالطريق او احاطه علم الزائد لا يقدم مقاسه بمقتضى نفس عموم دليل اعتبارها وان كان لا يقدم

في الاضيق من الرتبة ايضا من جهة ما دل مرجعنا على الاكتمال لا يخفى وكما اذا نظرنا اعتبار العلم في
 على هذا الوجه فيكون من الامارات كما يجب والى والادراك والاصول لا يقدم مقاسر فلا يجوز لنا
 سندا اليها هذا وان شئت فقل ما كنا نريد بالوقت على صفة ما سمعنا من ان لا يتبين على النصف
 المراقبة الكتاب المراجعة فقول انه لا ريب ولا اشكال ان في العلم اعتبارين وجبت من جهة حقيقة وكذا من
 وجبت من جهة معنى ثم بالعلم اعتباران انما هما لا يتكاملان في العلم ومنه صفة انه قد يخط
 الثاني في اخذ في الموضوع الجنب الاول فيحكم بيقام بمقامه من جهة مقتضى نفسهم ما دل على ذلك
 وقد يلاحظ في اخذ في الموضوع الجنب الثاني فلا يحكم بيقام بمقامه من جهة مقتضى نفسهم ما دل على ذلك
 اعتبارا بها عموما فلا في المقام اذ في دعوى احد ما قيام النظر بالاصل مقام العلم في الصورة الاولى بمقتضى
 نفسنا عموما فانها من قيام مقامه في الصورة الثانية بمقتضى من اعتبارها عموما لا يتبين قيامها
 بل لا بد من خاص ما في الصورة الثانية لا على الاولى ان مقتضى بل اخذ العلم في الموضوع من
 الكثرة في الجنب الموضوع هو الكثرة باعتبارها كما لفتا قطعيا واطنيا اعتبارا في اعتبار العلم في الموضوع
 من حيث الكثرة ليس لا يثبت للاختلاف والمفروض وجود هذا المبدأ في العلم المختار ايضا لا يقال اخذ الموضوع
 من حيث الكثرة والطريقة لا يثبت كمالنا في هذه هو الكثرة المعبر وحصل من ذلك ان مقتضى لا يثبت كمالنا
 خصوص من الكثرة القطعي بل ظاهر من اخذ على هذا الوجه هو ذلك فكيف يمكن مع ذلك الحكم بيقام بمقامه
 لانا نقول ما ذكره ان كما ذكرنا ان مرجع حقيقة الى اخذ العلم في الموضوع على اوصافنا اذ نقول انه قد
 ظاهر بل اخذ العلم في الموضوع على وجه الكثرة ان ظاهره كمالنا هو الكثرة المعبر وكان لهذا هذا
 سندا على المدعى الفرض ان موضوع الحكم وموضوعه هذا الفرض هو نفس الواقع حقيقة من جهة هذه
 حيث الطريقة كمال العلم على نظر الشارع في اصل الحكم الواقع وعدم دخله في هو الوجه من المصلحة
 وكنت الحكم ناجبا لنفس الواقع لا لغيره اذ الملاحظة فيه على جهة الطريقة لا يقتل ان يكون في الواقع في الحكم
 الذي ذلك والفرض في العلم الدليل على اعتبار بالاصل والامارة التي مفادها وتبين جميع الامارات المترتبة على الواقع

فلا بد اذ في قيام مقام العلم عند مقتضى كماله من جهة عدم اعتبار العلم في الموضوع اصلا فلا يخفى
 في كلام استاد البلاغة في محسن التوفيق في وجه الامارات في هذه الصورة ليقال في وجه كماله في وجه
 في كل من الوجهين اما في الوجه الاول فاما اذا لم يقدم انما ذلك وعدم تقبله في كثير من الموارد وهو المورد
 لم يترتب عليها حكم شيء الا بالاعتبار المذكور في معنى اعتبار النظر بالاصل ليس لا وجه في اعتبار الحكم
 المترتبة على غيرها وانما يكون عند الذي جعل كماله في الادلة الشرعية كان معنى وجه مقتضى في العدل في اخذ
 اخر ما كان حكما او موضوعا كما خبار معنى وجه مقتضى اوصية زيد ليس لا وجه في الامارات بمقتضى
 الاحكام وكذا معنى العمل بالاستصحاب براهين في الموضوعات او الاحكام كما ستعلم في الوجهين
 ليس لا الامارات باحكامها فلا معنى لاعتبار النظر بالاصل لا بعد من جهة ترتب حكم على نفس مورد الحكم
 مشروط بالعلم به ودرجته الحقيقية فلا يكون اذ القول ان الماخوذ في الموضوع هو مطلق الكثرة
 قطعيا كما اوضحنا في الفرض في وجه اعتبار النظر على ترتيب ارجح المقتضى ولا يمكن ان يحصل الامارات
 باعتبارها معنى النظر المعبر والافضل من الددور الظاهر وبعبارة اخرى اوضح اعتبار النظر في وجه مقتضى
 على اعتبارها النظر في وجه مقتضى ترتيب الامر على يعلق النظر المعبر بزم الددور اوضح كما هو واضح في القول
 نتم من كون معنى اعتبار الامارة ما ذكره في زيم الددور المذكور بل معنى اعتبارها هو الامارات بجميع ترتيب
 مدورة العلم بعلقة من حيث الكيفية والطريقة في معنى اعتبار النظر كمال العلم فيما ترتب عليه
 الطريقة فلا يخفى اذ في القول بان معنى اعتبار جمل العادل هو الامارات به بالنسبة الى جميع الامارات المترتبة
 الواقع العلم في ان العلم طريقا محصيا سواء كان في الحقيقة لا يقتضي اعتبار النظر في المقام في الموضوع في
 هو الامارات بالحكم المترتبة عليه في العلم به لحاظ الطريقة فيه لا يقتضي لانه ليس في امته اعتبارا في الطريقة
 في العلم في المعنى المذكور وانما يكون معنى اعتبارها ما عرفت في بانه في وجه مقتضى من انظر في العلم
 من غير انما العلم كما ذكرنا من مقتضى كمال العلم في الامارات من جهة مقتضى كماله في مقتضى كماله في مقتضى كماله
 لا يخفى واما ما جاز في وجه مقتضى كماله في مقتضى كماله في مقتضى كماله في مقتضى كماله في مقتضى كماله

الاعتبار مما لا يمكن فيه ان مقتضاها كونه عقابا على عمل سيئ وعدم تحققه لما يستحقه
عالم الخير من مقدار الزيادة من محبة هذا العالم التي ليست اجبا والمحل لا الاستكان باقتضاها من الخير
في وتمامها بتوحيده في المقام على ذكره الاستاء والعلامة من الايراد فان هذه الاعذار كما تشهد بذكره ان
العلامة من عدم العقاب بالاعمال الغير الاختياري فان مقتضى الاعذار كون زيادة العقاب
انقصت كرامة العالم بغير محبة الكثرة التي ليست في الامور الاختياري بل العقاب على العمل الغير
من العقاب على الاعمال الغير الاختياري فلا معنى ان الاستدلال بالادوات على المدعى هذا مضافا الى
ضابطا والاعذار ولا يجوز الاستدلال بها في امثال المقام على صوابه ويستفاد من ذلك
ان ما ذكره من الامانة في كمال الموضوع من المصداق اما الاول فانه من مقتضى العقاب على كثره العمل الغير
فعلهم لا العقاب على كثره لانها لا تستفاد من الاخبار بل من العلم بضرورة مقتضى العقاب
فعلهم انما هذا التخصيص لا يفتقد لولا السبب في التخصيص والعقل لا يمنع من ان قطع العمل
الغير اذ الى احيا هذا التخصيص حيث سببه فعله لفظا بل هو ما يرجع بالافرة الى الاعذار
بداية ان الاعذار مطلقا مع التخصيص في الواحدة ولذا ذكر الاستدلال بالاعذار
بالافرة الى الاعذار فليس واما الان فلان القصود ليس الاستدلال على خبر ما ورد في هذا الباب
الاستدلال بجميع ما وردت انما مقتضى هذا التخصيص من الاعذار الاحاديث لا يجوز الاستدلال بها
المقام ولذا ذكره ام طهارة الاخبار في امثال ذلك في طرف الثواب العقاب بعد التواضع
فلا يمكن ان يستدلوا به على ان مقتضى الثواب في الاعمال الغير الاختياري بل في
بالاعمال الاختياري مما لا يضر فيه فان التواضع مقتضى الاعمال الغير الاختياري وليس يحكم العقل بغير
تكملة ان مقتضى ما ورد في التخصيص كثر الثواب الزائد لمقتضى محبة الاعذار التي ليست
الاختياري قطعا لا يجوز ان مقتضى العقاب في الاعمال الغير الاختياري وليس ما يقتضيه عقاب
مراعاة العمل على مقتضى الاعتقاد في المقام بل ما يقتضيه في الجواب في المقام الرابع من مقتضى

الى العمل الغير الاختياري ومقتضى المولى فقل في المقام ان الثواب راجع الى ادراك الواجب اختيارا
الا وادراكه على وجه يحصل حكم الواقع المقتضى له من هذا وقد ثبت ان الاستدلال بالاعذار لا يثبت
اختصاص الثواب على الفعل لا يمكن لا يمكن طاعة من العلم عدم تحققها الا مع الاعذار لعدم جواز
الاعمال الغير الاختياري حتى يكون الايمان بها طاعة كما لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وآله حتى يكون الايمان به
بل قد يقال ان الثواب راجع الى الفضل ايضا يحتاج الى فعل اختياري كونه محمدا هو والامام علي بن
عليه السلام في وجهه لا يضر في الفضل انما هو بالنسبة الى حرية الثواب الذي يقتضيه الله بالحق
في زيادة على مقدار الذي يستحقه العبد كونه تفضلا وهو ما يندفع ما يقال على ذكره في دفع الاستدلال
استحقاق الثواب لا يمكن الا مع الاعذار لا الثواب تفضلا الذي يمكن ان يكون للمدعى الاختيار في ما
فان المقادير الاختياريات هي على طاعة او احرى وجب يحصل الفضل احرى وبك فرض نوع من الاعذار
كما لا يضر في المقام ان يقال انه لا معنى لادان على وجه يحصل الحكم الواقع في العمل الغير الاختياري
مراعاة التخصيص في قوله **الان** يقال ان تلك في النفقات العقلية او اقوالا من حيث
كون العقاب سببا في دفع الثواب بالنسبة الى مصادف قطع الرابع من مقتضى نفس المصداق
على مخالفة الواقع على تقدير الاتكاف بل مقتضى ان الوقوع في مخالفة الواقع في النفقات العقلية
مستلزم لعدم ثبوت ان مقتضى استحقاق العقاب والتم التواضع هو ان مقتضى العقاب في النفقات العقلية
النفقات العقلية بغيره بغيره على وجه يرجع الى المولى من المصداق ان مقتضى مخالفة المولى العرفية مستلزم لادان
التم مخالفة المصداق هو اذ مقتضى زيادة العقاب في حق مخالفة المصداق المسمى بعد الادانة وهذا بخلاف
الحكم في تلك النفقات على ترتيب على افضل الجاد من المصداق كمن جهم لا يضر في بابا به جلال فضل
فلا ينعقد هذا ادانة وتخصيص كثر ان زيادة العقاب لا يلزم ذلك الا مع ما لا يلزم مقدار استحقاق
والدلتا بالنسبة الى النفقات العقلية **قوله** قال اول محتمل ان يكون الزيادة في الامر بان الشاة الى
كون زيادة التخصيص في النفقات العقلية على الحكم فان لم يجر مقتضى نفس الحكم الغير الواقع وان هذا

الكتاب وفاء الاستدلال بوجود الشيء في نفس القضية ضرورة ان القضية انما هي اللفظ المعنى لا اللفظ ذاته
كونه افعال العقلية المعنوية الثانية ان لم يكن ان الشيء ليس شيئا واللفظ ليس شيئا من اللفظ الذي لا
بالنظر الى انفسها في حكم العقل بل في كونها افعال في اللفظ ما يقتضيه اللفظ من الوجود والعدم
بين اللفظ الذي يقتضيه اللفظ انفسها باللفظ مع كونها افعال في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
اخرى لزم عدم كون الشيء علة تامة للشيء في اللفظ في كونها مقتضية للشيء في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
عن ان كونها علة في الشيء على ما هو عليه او ما هو عليه وليس هو مقتضى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بالشيء والشيء العقلية مقتضية للشيء في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
تامة لها مطلقا على اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بمعنى كونها في بعضها الذاتيات بمعنى اللفظ في بعضها بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
الذاتيات بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بعضها لاني ايضا لا يمكن ان يخلو عن الذات ضرورة العلم بكون الذات مطلقا لان مقتضى الذات
قد يكون العقلية وقد يكون اللفظية وهذا امر ظاهر وهذا هو اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
وفي الجمع من الحقيقة فكذا ذكرها في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
مقتضية للمساواة في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
العقل فلا معنى للعلم بعدم فهم في مورد اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
ان اللفظ من اللفظ العقلية ليس الا ما يكون من اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
اللفظ من اللفظ العقلية لا يمكن باللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
كالعلم الشيء في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بمعنى كونها في بعضها الذاتيات بمعنى اللفظ في بعضها بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ

الشيء

معنى العقل بافعال وجوده مع احتمال ان اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
من اللفظ من اللفظ العقلية فكذا كان في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
مع كونها مقتضية للشيء في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
على تقدير ان اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
استقاراه في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
على تقدير ان اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
الاول واللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بمعنى كونها في بعضها الذاتيات بمعنى اللفظ في بعضها بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
على فهمه في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
حاصل عرفه في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
الوضع لها واما اذا افعال اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
للفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
هذه اللفظية التي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
تجانب اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بمعنى كونها في بعضها الذاتيات بمعنى اللفظ في بعضها بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
على تقدير ان اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
ذكره في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
بمعنى كونها في بعضها الذاتيات بمعنى اللفظ في بعضها بمعنى اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ
في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ في اللفظ من اللفظ الذي لا يقتضيه اللفظ

الوضع فكيف يمكن ان كل ما ظاهري لا واقعاً فان العقل وان لم يجوز بل انهم مع احتمال حصول
والكذب مع تباين العلم الا ان عدم تجزئه ظاهري صفي على الحق يتحقق هو الماظم حتى ان فرق بين هذه
القول والقول بغير الحق للوجود والاعتبار اذ على القول بالوجه ايضا يمكن القول بغير الحق
احرازه للفعل يقتضي منه ثلث لا يعقل الفرق فيما ذكرنا من القطع والحق الاعتقاد مع اعتبار الحق
يتحقق التجزئ بما هو لا يقطع بعدم تحقق هو الواقع له اذ قد عرفت ان الرابع للقول ليس الا ان الذي
مقوله الحكم الذي قد عرفت استناداً ليقول الحق وانك به نظر الى كون حياض الحق فرع احتمال
ما يمكن العقل بحسب على تقدير القطع بيقطع بعدم وجود الحق بل الحكم العقل في الفرق بين الحق والتجزي
محمداً بل ليس في الاحكام العقلية كغيرها بل انهم قد يحكم العقل على عنوان يوجد في صفة العقل
صورة الشك به كما في كل جهة التفسير بناء على كونه عبارة عن ما كان لا يمكن كونه من الدرجة التي يقتضي
من الذي هو علم عدم دخوله في الدين او سخره ولكن هذا لا يدخل في الحكم الظاهري الذي هو على
كما لا يخفى ومنه يظهر حال المادري ما نفي من كونه حكم العقل بعدم التجزئ ظاهرياً بل هو واقعياً ايضا
ما ذكر الفرق بين هذا القول والقول بالوجه والاعتبار فانه بناء على القول بالوجه يمكن اصل الحق
في نظر العقل هو التجزئ الغير الصادق على صفة من صفة العقل بمصادره الرابع انما هو الحكم
نظراً لما قد عرفت من ان العقل لا يحكم بشئ مع عدم علم بوجود ما هو الماظم وان لم يوجد العقل
ان معنى النظر بالموضوع ايضا يقطع بعدم حكم العقل بل المتحقق ان اصل النظر بالموضوع العقل لا
اذا الموضوع في القضية العقلية ليس الا الامور المعروفة وانما هي علم ما عرفت في الموضوع الحكم في
اي مورد بعد فلا يخفى ان من مع النظر بالموضوع الذي هو العقل الماظم الحكم من ان الموضوع في
القضايا العقلية اما هو الماظم الاول فكيف يمكن من النظر بالحكم لا يقال بناء على ان ذكرتم كونه الموضوع
الحكم الذي يستدل به القضية العقلية هو العلم بغيره والامكن معنى الاستدلال به القضية العقلية
لا نقول انما هي تلك القضية التي انكبت عليها عند الخلاف بل هذا الرابع الحكم الحاكم واما ان

مرا في علمه لا يمكن المعرفة اذ اعتبار الضرر في الواقع لا ينفك عن احتمال علمه وحيث كونه علماً
وهذا هو ظاهر لا ستر فيه انما الله تعالى قد ذكر ان مع النظر بالضرر لا يقتضي الحكم العقل بل
الحق المذكور محجة شرعية يقطع معه بوجود الحكم الظاهري الذي وكذا مقتضى الحكم العقل اذ اعتبار الحق
الشارع لا يمكن ان يحث كما يقتضي انهم قد كذب وجود الحق وجبا الحكم العقل من جهة كونه موضوعاً
او ان لا يقتضي مقتضى الحكم العقل فان قلت صلب العنوان الذي هو مقتضى كونه محجة لا لا
ولا في بناء على ان كونه من عدم عرفت من الحق ولا العنوان المعظم الا ان ليس من الخيل كونه محجة
لمسباً يقتضي رفع الحق كما انك المصلحة النفس الاعتراف المذكورة في العقل الا ان يقال ان الامر الذي هو
لا يمكن ان يورثه المانع والدم وهو في حيز الحق اذ كونه لا يورثه المانع كما لا يكون حياً وادوية على كونه
العقل العقل السابق الذي على الترتيب والدم ان اذ ان كان عنوان الرابع ولهم انما هو في الماظم
والعدم بالامور الخارجية عن القضية فكيف نعم اذ لا بعد الاعتراف بعدم انصاف ما تحقق في حيز التجزئ
كونه محمول العنوان لا يقتضي تجزئاً بل هو في دفع القضية اذ لا يقع في الفرق في الفعل ليس الا على
ضمنه والموضوع عدم وجوده في دفعه علم من حيث الحق لم يثبت انك كذا القول من القضية
المقتضى للقول به التجزئ وعدم المانع عندنا ان محلية الامور الخارجية عن القضية في المانع
لا يدخل بها هو العقود التي هي في النظام من الحق اذ هي من الاعتبارات العقلية التي هي
حكم العقل من الاعتبارات الخارجية العقلية لتعلق التلخيص فيقول من حكم العقل بالحق الى الوجه
مثلاً وهو ارجح لا ستر فيه اصلاً وانما ان انما من الدليل العقل السابق على عدم استناد
الامور الخارجية عن القضية في المانع والدم ما لا يقتضي اذ لا يجوز واحد ان يلزم تجزئاً في
الغير الحياتي فلذا يقتضي انما من على ان لا بد من ان لا ينفك عن الماظم وان كان مقتضى
العقاب على الفعل الاعتراف في المانع لعدم استناد دفع الامر الاعتراف في دفعه في المقام الحكم على كونه
تجزئاً الرابع الحكم على الامر الغير الاعتراف فلا يمكن ان يثبت من الدليل العقل السابق على ان كونه

الغاية من التفتيش
الحاصل من التفتيش

الحكم باعتباره القيام بشيء من الخارج عليه ضرورة ان لا يقتضي الذات شيئا لا يمكن ان يكون فيه وان كان قد
ان اعتبار العلم ذاتي لا يمكن اقامته اليها عليه فلا يكون المنع اذن من القطع الماصل من القضاة الشرعية
بالنسبة الى القطع الماصل من الدليل الشرعي الذي اقيم على اعتبار القطع الماصل عنه وهكذا بالنسبة الى الدليل
وذلك لانه فيلزم التسلسل وهذا هو المراد بقبوله والاخرى منه انه والا فليكن مجزا عما هو المقصود من القطع
من القضاة العقلية نقصا عليه اذ لم ان سلب الامكان فيه ويثبت العقلية الى القطع الماصل من الدليل
بالدليل الشرعي وان المراد عدم جواز الخوض في القضاة العقلية تفصيل القطع بها بل الحكم الشرعي الذي ان
يكن المنع عن العمل بالقطع بعد التصديق فيه ان هذا على تقدير ثبت فهم المطالب من القضاة العقلية
يقع من الخطا في فهم المطالب من القضاة الشرعية امر من الاسباب فيحصل ان العقل مستغن ووجب تفصيل
بها لكن لا يتصور الاخذ بما راجع لغويته في العتبة مع ان كان حرك بالاعتصاف معرفات الواقع اطلاقا
يحصل ان ما يحصل من ترك الطريق الاخر الا ان الثاني في ثبات هذا المعنى وصرح في المنع الا ان
كرت الخطا في فهم المطالب من الدليل العقلي اذن من وقوع الخطا في فهم المطالب من الدليل الشرعي اذ لم يكن
على الاستبعاد من فهم الماهية الحكم الشرعي والامكان فيطري بيانيا على الحق والتقص العقليين
بها العقول القادرة على العرض عليها انهم الا ان كان في ثبت المعنى المذكور في اليمين التي لا يستلزم
الاكتمال من العقل انما هو بطريق العلم والعزلة عن الرجوع الى الالفاظ الشرعية من جهة كونها مبنية على الصوم
اعادنا الله من جهة حكم معين جواز الخوض في حكمي احواله عدم تعدد رتبة على تقدير الخوض في الخطا
واستحقاق العقاب على ترك الواقع من جهة تقصير في مقتضى تفصيله واما على تقدير عدم الخطا في
العقاب حتى على مسئلة التبرع التي عرفها القول فيما فصل لا فائدة من عدم جواز خوضه في الدليل
استلزامه لغو الواقع ولم يكن له وجه لثبته حتى تربت العقاب عليه من جهة كونها مبنية على
اعتبار الطريق فان لمال في سلوك الطريق الجبر ايضا ذلك مما لا ينافي في عدم فرض جهة جبرية على
فرضها غير ثبوت الواقع وهو الشرع الذي لا يحرك في الفرق لا ينبغي ان يجرى ان فرضه في الدليل انما

ومن ذلك ان ذلك الامر هو الشيء بالذات او الصوري او الشكلي على اختلاف العبادات في التعريف ووجهها ^{هذا}
 المعلوم امر مسلم لا نزاع فيه مطلقا بل لا معنى للنزاع فيه ^{نقطة} فاما ان قيل ان الحيوان من الحيوان او خلق الارض
 فلا يخفى اما ان يكون الطين باقيا والطينا قير وهو حيوان وانسان حتى يكون في حادثة واحدة طينا وحيوانا ^{نقطة}
 وانما اورد هذا ما اذا ان طينت الطينة بطينا حتى لم يتبق بها شيء اصلا وكذا الطين لم يحصل انسان وحيوان ^{نقطة}
 باحداث الطينة انما انا خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء اجل وانعدم بطلت هذه الشئ اخر حصل من الطينة ^{نقطة}
 وجميع انما اورد ان يكون الجوهر لا يخلو من الطينة او الطينة بطلت عند تلك الهيئة وحصلت فيه هيئة انانية ^{نقطة}
 والشيء الاول ان الجلال يجب لا يتعبد بها الخاف لا ان كل من وضع يد اليه الشئ شيئا او يرفع ليكون ذلك ^{نقطة}
 على الزرع بان يزرعه ويتركه من دونه وغيره بان يزرعه وان علقه لا يفسد اليه ويكثر الطين الصافي ^{نقطة}
 كمدان الهيولى من حيث المعلوم المذكور او يقع فيها خلافة اما النزاع في ان ذلك الامر لا يخرج او يخرج ^{نقطة}
 في صلبه الحيوان او اجسام صفا خضبا لا يكون اصلا في الفاعل وان كانت صفة في ذلك من خلقه لاخر ^{نقطة}
 تجري كما هو عند مذهب مقلد الطين او نفس الجسم كما هو واضح كما ان من الافندي او افراسط من الجسم وخلق ^{نقطة}
 المعبرين من الثانيين واليه اذكريا رجع قريضا كما رجع بعض الانبياء في سبيلها القوة واما الصورة فهي جوهر ^{نقطة}
 التي سبيلها بالالفعل وهي كما ترى ضرا طر على الاجسام من الاشكال وان اطلق عليها الصورة في الامثلة ^{نقطة}
 في المقام غير هذا الاطلاق كيف وقد عرفت ان ذلك من اشياء الجواهر وهذه من مقوله العرض وهذه من مقوله ^{نقطة}
 وهذا امر طر على سيرة فيصنع من لاد فيخبر ثم ان لا يصح ان يكون القول تركيب الجسم من الهيولى والصورة ^{نقطة}
 تركيبها في كثره بل كثره في جعلها احد بها انما هي الهيئة التي لا تستلزم اذ عرفت وانها للهيئة منهم من يترك ^{نقطة}
 في حد ذاته فيكون في الواقع با طرفه طين وهو مستلزم فيكون الصوري وتركيب الجسم عنها ودعى الخرافة في ^{نقطة}
 الشخصين وحدثت في الانفصال مع بقا الشخصين على شخصه وبها ان استخدام صفة الشخصين في سبيلها ^{نقطة}
 من كلامه في الاركان بعد تهيئ ان وجود كل شئ عبارة عن نفس متحدة بوجوده سواء كان في العين او في الفل وانه ما في ^{نقطة}
 في عينه على ان ذلك ليس بالاداء في وجهه فقد يكون في الشخص والوجود معه ^{نقطة}

في بعض هذه اجزاء

منه

لان الظاهر كون المستخدم لهم لعدم الجواز الاخذ بالاعتقاد فيما عرفت على انكم اذ لم يرد من وجه مستخدم ^{نقطة}
 ولا يتوقف على انكم من انهم ابقا العلم بالوجه او صفة من الوجود على انهم من الكرم او من الوجوه ^{نقطة}
 والاعتقاد بالاعتقاد في مقابل الاعتقاد الطين بالطين الخاص فيما يتوقف على انكم اذ لا تكون في حوزة ^{نقطة}
 ما في صورة الهيولى من حيث العلم على الاشكال في ان الاخذ بالاعتقاد اولى من الاعتقاد الطين في العرض اذ لم يكون ^{نقطة}
 لوجه وجه الصلابة في ذلك الطريق التي يتدرك بها صفة ما الصافي كما ان ارضي اعتباره في مقام ^{نقطة}
 اذ في العلم بالاعتقاد في مقابل الاعتقاد من اذ كان الصافي من العرض لا ينفصل عن العرض في العرض ^{نقطة}
 عرفت في المقاب ووجه تخصيص بعض الفرض بالاعتقاد مع وجود الصلابة في سلكه انما هو اذ في مقابل ^{نقطة}
 من سبيل الفرض في كل الفرض المذكورة لئلا يراية قطعا اذ الذي يحكم العقل من انما هو في مقابل ^{نقطة}
 عقل كذا فيهم ذلك مع فرض في العقل اعتبارا في العلم مع عدم وجود الصلابة كما هو واضح واما ^{نقطة}
 وجود الصلابة في سلك الطريق يتدرك بما صفة في مقابل الفرض في العلم من ان الاخذ بالاعتقاد ^{نقطة}
 ايضا اولى من العلم بالطريق العبرة من وطبيعة اذ فيه اذراك الصلابة الادوية ولكن قد يكون في ذلك ^{نقطة}
 تدرك الصلابة الادوية با ويا اذ في العلم في اذراكها في العلم في الصلابة الادوية والهيئة ^{نقطة}
 ما عرفت سابقا فلا اشكال في جواز الاخذ بالاعتقاد في مقابل الفرض في العلم واما على القول ^{نقطة}
 في الصور من السابقين فلا اشكال في الحكم بعدم الجواز انظر الى قصد اكثر الوجوه المتقدمة ^{نقطة}
 المقام من وجه اخر وهو ان مقتضى ادراك على حدة لا يدرك الا على كفاية عن احوال اذ في من حيث ^{نقطة}
 هو الواقع لا اشكال في عرض الواقع كما هو واضح واما لا تستلزم على تعيين الاخذ به فلا كيف ^{نقطة}
 عدم جواز الجمع الا العلم التفصيل ايضا وهو كذا في الهيئة هذا التوهم في كان الوضع من الصافي ^{نقطة}
 له بقوله دام فلهذا العالم اشكال ان يقال في راجع الى ما عرفت في الوجه السادس لان ^{نقطة}
 اذ ايضا راجع في بعض كذا في الفرض من العرض هو العبد في اجاده لا يصح له بان وجه ^{نقطة}
 العبد باجاء ان كذا في كذا في الفرض في التوهم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا ^{نقطة}

لان

أمره أو الخيد أو الجاهل أو غيره من غير اعتبار من الأثران بالآخر فبطل القطع بأن ما هو الغرض من
استلزامه دام لهذا الحال على هذا ما لا يتم سقوط الغرض الذي هو أن لا يحكم العقل ويحصل قطع من
النية على وجه الأصل المذكور فلا معنى لاجتماعه كما لا يخفى بالنية ما ذكره دام فلهذا جازع الماذكر سابقا
نرى من حيث المذكور ثم زيد الحكم بعين الأصل على ما هو في مع فرض وجود خلاف ذلك لبيان العبادة حيث لا
المرجع إلى ذلك فاصل الرابع خصوصية كيفية الطاعة لا في أصل الأمر بل في العلم بهذا الأمر
وعدم إطلاق العبادة ضرورة أنه لا يخفى على المتفكرات التي كانت في أصلها في الأمور وما تضمنت
في الطاعة وهي تافهة لا يعرف بها من حيث هي وهذا هو واضح لا يستلزم فيه أصلا ولا خفاء
لا خلاف لما هو في أن قضية المذكور في حصول المقصد من جهة ذلك في اعتبار خصوصية عبادة الله سبحانه في
صالحه عدم حصول العبادة باعتبار هذا الأمر المذكور فيه وإن كان هناك إطلاق الأمر ثم لم يستلزم في أصل
العبادة في الأمور بل إن دار الأمر بين العبد والرب في كماله في الحياة على مسئلة من الأمر من العقل
بالنسبة إلى الأصول الهندية وقدر آخر في هذا المقام على ما سبق من الرجوع إلى البرهان وإن كان قد يقال في
الاستقلال وإن قبل هذا البرهان وقد يعبر في الأمر على ما سبق من الرجوع إلى البرهان وإن كان قد يقال في
أردت شرح القول فيه رجوع إلى ما كنا في مقصده الواجب ثم حكم ذلك في أصل اعتبار العبد في ذلك
مقصود فيه بعد القطع بعبادة من الأصول القطعية وإن كان قد تقدم جواز الرجوع إلى الأصل في
العبد ولكنه ضعيف عند أنهم لا يجدون كونه في العقل في العبادة والتمسك على التزمين
الكان في عدم جواز الرجوع إلى الإطلاق في المقام وإنما الرجوع إلى الإطلاق مالم على جواز طاعة الله أو
أيضا لأنه المأمور بعبادة الله تعالى من جهة الله تعالى كعبادته كما لا يخفى مع أن الملاء الطاعة أو
بني تحكيم في التزمين أيضا لا معنى في المقام هذا ولكن الله لا يلدن في علمه بما في ذلك من
الرجوع إلى الإطلاق كما سبق عليه أنا الله تعالى ولا يلدن إلا على ما سبق في أنه على حد ذلك
الطاعة فلهذا وجب أن يكون في الطاعة بعبادة الله تعالى في حصول الطاعة بعبادته

الطريق المتبع في المقام ولما دللنا على ذلك في العبادة على هذا الوجه لا بد من إيراد أولها هو
الطريق الخاص من العبادة أو التقليد من غير اعتباره بأنه لا يخفى على المتفكرات التي كانت في أصلها
العبادة على هذا الوجه القريب المقصود في العمل الثاني من العبادة لا بد من إيراد أولها هو
على هذا الوجه القريب المقصود في العمل الثاني من العبادة لا بد من إيراد أولها هو
لهذا وجب أن يكون في الطاعة بعبادة الله تعالى كعبادته كما لا يخفى مع أن الملاء الطاعة أو
بني تحكيم في التزمين أيضا لا معنى في المقام هذا ولكن الله لا يلدن في علمه بما في ذلك من
الرجوع إلى الإطلاق كما سبق عليه أنا الله تعالى ولا يلدن إلا على ما سبق في أنه على حد ذلك
الطاعة فلهذا وجب أن يكون في الطاعة بعبادة الله تعالى في حصول الطاعة بعبادته

قد كبرت الاستثناء فيمن جهة استثناء التكلف به وقد كبرت من جهة التكلف وطرقه الشبهة في الدخول قد كبرت
واحد قد كبرت في تكلف من جهة الاستثناء كما كبرت لم يفتى بالتكلف وكذلك قد كبرت يفتى بالتكلف
التي تقوم بتبقيها بالاعتناء بها اذا كان في تكلف واحد وان رجعت الى ذلك في التكلف به او ان كان في التكلف
الاعتناء بها لان هذا مجموع وتعلق يافى لا اولى كما لا يخفى هذا ولكن كبرت في جهة واحدة كبرت في جهة واحدة
في الشبهة الكلية ايضا فانها كبرت في ذلك في الحكم الشرعي الصريح من جهة ذلك في تعلقه في نوع من التكلفين كما انهم لم يفتوا
او الرجاء والمباذير والفاضل والراجح والركيلة غير ذلك فان هذا لا يخفى انما كبرت في الحكم لان يقال ان الحكم
باعتبار النوع ولم يفتى في الشبهة الكلية في ذلك من جهة التكلف بل كبرت في الحكم لانهم لم يفتوا في الاعمال غير ما ذكرنا
المرام وتعلق الحكم تعرف اولية ما ذكرنا كبرت في الاسماء العظيمة في تحريم القصة في ما ذكرنا او لا يفتى في الحكم
سئل الحكم من بين نفس الحكم لا يستقيم على ما ذكرنا وكان من هو من قبل الشبهة او من على ما ذكرنا في الاطلاق في
من الحق رتبة من رتبة تصديقا بدرجة من رتبة تصديقا بامام الله ايضا لا خلاف فلا يخفى من جهة
الطائفة الى جهة كيف هو ممكنة الف على ما لم يفتى في مسائلهم ان المراد من الاستثناء في الخطاب الذي ذكرنا
كلما ذكرنا في الامور الاقسام وشبهها القول في ذلك وان كان ظاهر الاستثناء في الخطاب هو مضمون القسم
والاقسام المتقدمة الا ان المراد منه في المقام ليس بظاهر كما لا يخفى ثم انه يفتى في المقام بما يفتى في زواله بفتى
انما من التعلية **قوله** الا انه قد وقع في الشبهة انما اقول المراد من الوقوع في الشبهة ليس هو الوقوع وانما هو
بالشبهة التي ذكرنا من المواد وكيف ذكرنا كبرت حتى على معنى بعض الاستصحابات المتقدمة من المراد من الوقوع
باعتقاده الغير ما لم **قوله** فان الخلافة ليس بالاعطاء اقول القول في ذلك في المسئلة كما كبرت احد من افعال القول
اختلفت الامور الواجب والغيره ولم يكن احد على طبق الاستصحابات بل على المراد من الامور الواجب والغيره
او الفرض والاستصحاب وقد كبرت احد من افعال الامور الواجب والغيره اختلفت الامور الواجب والغيره
بما ادى عليه بعض الفاضل من ان كبرت في بعض الامور الواجب والغيره في الاول والثاني في الثاني في
الوجه والاستثناء بامام الله في كلامهم هذا الفرض ايضا ما ذكرنا في غير ما ذكرنا في قوله الفصل الامور الواجب والغيره

لهم من جهة الحكم الشرعية ايضا في حكم في القصة الاولى ارجوع الى اصله الا بضمه بتبقيها كبره كما
والشبهة في الواقعة **قوله** مع ان الثاني يجوز الاستصحاب لم يفتى في قوله اقول لا يخفى على ان
خبره وان وجهه في غير الفرض من مودع كلام الجوزين حيلة فيما لم يكن مقتضى الاصل في الشبهة التي
للاستثناء العظيمة وام ظله العالي الحكم بانما كبرت في قوله من الجوزين في الجوز الثاني من الحكم بانما كبرت في
واجمع الى ما كان لهم لا يفتى في الصادر في الحكم يجوز الاستصحاب وقد استعملوا في الاستثناء كبرت في
نهم في ما يحكي في الجوز الثاني من الحكم بانما كبرت **قوله** ومنه في الواقعة كبرت في قوله اقول هذا في الجوز
من اعتبار الاقرار بعد الاقرار بخلاف المقر بالمثل او الفرض جميعا من مقتضى الاقرارين في مقتضى افعال في
الاول عدم انقضائهم القربة ومقتضى افعال الاقرار الثاني هو الاقرار بالمثل او الفرض من جهة المقر
المقر بانما كبرت في الجوزين في مقتضى الاقرار بانما كبرت مقتضاها تلك نفس المقر المقر بانما كبرت
بالشبهة التي غير ممكن من جهة نصه للاقرار الاول والثاني بالمثل او الفرض من اعتبار الاقرار الثاني في
ممكن فلا دخل في الجوزين في صلا كما لا يخفى **قوله** على وجه مقتضى الجوز الثاني اقول بان لا كبرت في الاستثناء
الاخر ما قدم كل منها على المكلف ولم يفتى في ذلك في قوله اقول هذا في الجوزين في الجوز الثاني في الجوز
او منصوص من المباحات المضمومة الى المذكور او لا بد مطلقا بانما كبرت في الجوزين في الجوز الثاني في الجوز
كل من جهة الشبهة المذكورة **قوله** احد من افعال العلم التفصيلي في كل من اطرافه اقول لا يخفى على من
بما لا بد فان مقتضى الاقرار كبرت العلم التفصيلي ما خرد في موضوع الحكم كبرت اسم الاجزاء في الاول الامر في قوله
ان في مقتضى العلم التفصيلي في الثاني ان الفرض هو القول العلم الجزئية تفصيلا في الشبهة طاهران في
الواقع فانما كبرت التكلف في الجوزين في مقتضى الاقرارين في الجوزين في الجوز الثاني في الجوز
فكذلك الكلام في مقتضى القربة ومقتضى الحديث فانما كبرت في الجوزين في الجوز الثاني في الجوز
والا ان الامر في الامور والامور في الفرض واقعا فان مقتضى العلم المأمور انه قد صلى مع علم
واقعا **قوله** الثاني ان الحكم الظاهري اقول فان كبرت في المانع في مقتضى القصة مع علم المأمور

فصل

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في الخبر الثاني من الكتاب ايضا انما قد تامل فيه ان هذا القول باطل لا معنى له فانه قد عارضه بالكلية
ما يكون موافقا للحكم الموضوع على تقدير ثبوته فلا يقطع بالتحالف من حيث العمل ايضا نعم لا يخار بعد الاثر
بالاخذ ما يكون مورد الحكم التبعي يقطع بالتحالف من حيث العمل كما هو واضح هذا ولكن يمكن التفتيش على
الذكر بان اخذ القيد المذكور ليس لاختصاصه بل لاحتياج العمل على تقدير ثبوته عليه بما ذكره في موضع اخر ليس
في ذلك وبهذا قد صرح دام ظلته في محلي الحديث حيث ان استعادته من العبارة في غاية الاستحالة
ثم ان الوجه في ذكره بان القيد الزمان الواحد عليه بعد هذا قوله فان التحالف ليس من حيث العمل ما اقول ان
قوله من حيث العمل من حيث العمل لا يثبت الاثر من حيث العمل في قوله القسم الاول من التحالف الا
الحقة كما هو واضح على ان في عبارة قوله ادب من محلي الموضوع ما اقول ما ذكره في الاثر من حيث العمل
ان موضوع الظاهر من الحب كما هو ثابت والقيم وموضوع المحل النفس والدين كما ان الظاهر من الحب
والفائدة الظاهرة على كونه في الاول من الحالات والاحوال العنصرية القائمة بالتحالف
ان من الحالات الزمنية التي لا ينفصل عنها كلف يعبر عنها بالزمن والاول يعبر عنه بالزمن
له اما الظاهرة العنصرية او الظاهرة من حيث كونه مانع ما اذا ما الحاشية العنصرية والظاهرة من حيث كونه مانع
لما هو من الاولين وواقع من الآخرين مستند للثبات القطعية الزمانية بالنسبة الى حكم احد الموضوعين
كل منهما يلزم للواقع في تلك الحالة في تلك الحالة من حيث العمل في الحكم المذكور في الباب منها
لا قطع هنا على العمل لان كل من الحكمين الزمان هما موافقا لحد احدهما في المانع هذا كونه من القول كونه
وما قبله من العمل لا يثبت عليه من الادلة بل من ان يلاحظ بالنسبة الى هذا الزمان من الاحكام بخصيصه انما هو
كأنه من الامور الاعتبارية او ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
لا بد من ان ياتي في البيان ما ذكره الامام في الاستدلال على ان في ظاهر كلامه كما هو ظاهر
فانه في ما ذكره كون طهارة البدن والحدس الزمان بما ينافي مع حيث الزمان قطعنا عن ان الامر ليس كذلك كما هو ظاهر
نفس المزمع بها في مرحلة الظاهر انما هو انما في الواقع قطعنا عن الامور التي هي التي الزمان بخلافه

تدريج

قد يدعى التمسك على كلامه بان القيد من حيث العمل ليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
الحكم من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
ان الزمان مع الاوقات امر لا يقع وتوهمه من الامر والاول كونه الفصل من الاوقات لانه في سائر الامور
في الواقع ما الاوقات هي من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
فيما هو من الامور اعتبارية والا فان الامور اعتبارية كونه اسلم من العارضي لكنه لا يثبت اختصاصه في حيث العمل
الاستصحاب طهارة البدن كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
اصالة عدم كونه على العمل كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
الواقع من حيث العمل كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
من حيث العمل كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
الامور فيها الحب انما هو من حيث العمل كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
الواقع من حيث العمل كونه من الامور اعتبارية بخلافه الا ان كان من حيث العمل فليس هو الموضوع من حيث فعله الموضوع لانه
قوله اما في النية الموضوعية فلان الامور اعتبارية او ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
توقف على حيث الموضوع من حيث الموضوع فانه من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع
حيث الامور الجارية في موضوع الحكم كونه على وجه الحكم في قوله ما دل على لزوم الزمان بالخلف والندوب والندوب
توقف على حيث الموضوع من حيث الموضوع فانه من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع من حيث الموضوع
الاصل وكل ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
له في الامور اعتبارية او ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
الذي هو جواز في عين الحكمين العدم احدهما في الامور اعتبارية او ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
صارته النية الموضوعية اولى بالرجوع الى الامور اعتبارية او ما يثبت عليها من الاحكام الشرعية على القول كونه من الامور الاعتبارية وانما
والا فكل خبر بان للظن في حال واسم لك الامور في الموضوع انما هو جواز ما لا يوافق مع عدم العلم بالبحر

بشيء الموضوع والاصل على بيان الاصل على تقدير عدم جواز الفاعلة الاثرية للعلم بغير
بشيء المحل ايضا وعلى تقدير جوازه لم يكن فرق بين الشبهة والخبر اذ كره دام ظله ما لا يحصل منه احد
ولكن على انه لم يتحقق مع ذلك الفاعلة الاثرية في الشبهة الموضوعية اصلها كما هو واضح من ايراد ما يشهد
اتحاد الشبهة في الحكم وعدم ادوية احدها من الاخرى كيف دللنا الاخر كما ذكره من حديث الحكومة لخاز
العلم الاجمالي بحسب العمل ايضا وهو ما لا يتحقق في الشبهة الموضوعية وهو وجه الاتهام لظاهره ان ظاهره
كان خروج المودع تحت الدليل اجمالي الاصل فيه حقيقة الاثرية لا بد منه على اذ كره من الخرج على وجه
قوله وكذا العلم في الحكم بطهارة الدين انه لا يفي في ذلك العلم بطهارة الماهورج تارة
عدم طهارة الدين بل قد ياتي ما دل على ان كل جسم لا يفي بما هو عين الحكم بالدين الماهورج تارة
عدم الترضي لما لا يكتب فلا ياتي ما دل على حصول الطهارة بالتوضي بالادلة **قوله** وما الشبهة الكلية
التي تلحق علم في المقام اقول ان الشبهة اعمها القول بالخبر ظاهر ثانيا تقدم جانب التحريم فيما لا بد من
الرجوع اليها ما احاطت الاستدلال **قوله** الا ان الحكم العلم اجمالا لا يثبت على اذ اقول
ما ذكره دام ظله من الوجه ما اورد من الرجوع الى الاصل في الشبهة الكلية وان استدرك طبع الحكم العلم
بحسب الالتزام الا انه لم يدل على عقل ولا نقل على ختمه الخ الفاعلة الاثرية والادنى من العقل والنقل على
معصية الاحتكام الشرعية وهو جوازها ومعنى العصية هو الاتيان بفعل ما يمتنع الشارع عن ادراكه
كما ان معنى الطاعة هو الاتيان بفعل ما يمتنع عنه والتفريق من حصول الخالف من العقل
الفرق نعم الالتزام بالفرق لمطابقة التبع وهو باب القدية في اذ من حصول ما هو المقصود منه فلا معنى
وجوب وبالجملة الالتزام بالفرق ليس كالاتزام بالاصول مطلقا من حيث الذات حتى ياتي على تقدير
فرق فيما ذكرنا من الحكم العلم تفصيلا او اجمالا في اذ من انه اذا اختلف هو الرابعية في الصورة الاولى
بغير ان انه واجب ان يكون عليه شيء اذا كان الرجوع في حيا بما هو على الفرض هذا مع انه يمكن ان يقال ان
يجوز ان يكون على وجه الالتزام في الفرع لم يتحقق في صورة العلم الاجمالي بالحكم لان وجه الالتزام بالحكم

على وجه

على وجه صغره فلو لم يثبت الاصل في الشبهة الكلية العلم لم يثبت باجماله الاصل
هذا النوع ترك الالتزام على خلافه على وجه الالتزام بحكم انه الرافعي لا يتحقق على وجه موضوعه العلم
انه الرافعي لا يتحقق على وجه موضوعه العلم بحكم الاصل فاما ان يكون من الوجه الخبرية وان كانت
المعلوم بالايجان الا انها كانت على اهل على وجه الالتزام بالحكم الشرعي كونهما اطرة الردع موضوع
بالشبهة في هذا الحكم كما لا يصل في الشبهة الموضوعية مخبرتها لمحرها بالحكمة تحت دليل التلخيص عند
التحقق انه لا فرق في قيام دليل على وجوب الالتزام بالحكم الشرعي الفرعي مع العلم الاجمالي في الرجوع
الاصل في الشبهة الموضوعية على ما عرفت فحصل ما لا فرق ان الرجوع الى الاصل في فني الكلية العام
للحكم القطعية العلمية بالشبهة الى ما دل على وجوب الالتزام لان محالها كل حكم يجب ان لا يجب
وجوب الالتزام بالحكم الشرعي الماهورج كالاتزام بما ان محالها وهو الصلوة تركا والخبر مخالفة كل حكم
ماهورج ما عرفت الوجه من افعالها القلبية او الجوارح وهذا اختلاف الشبهة الموضوعية في الرجوع
فيما لا يشبه في كل من الشبهة ليس من هذا العلم القطعية بحسب العمل على ما عرفت فحصل القول في
فرق بين الرجوع الى الاصل في الشبهة الموضوعية من هذا العلم القطعية العلمية كما في كثير من الجواند
التي كان في عدم جوازه ايضا بحسب تقدم عليها لانه خروج عن الفرض نعم بما اعلى القول وجوب الالتزام
الفرعي من الرجوع الى الاصل في الشبهة الموضوعية ايضا بما اعلى اعرف ما في حق المقام الا انه لا يرد
ما ذكره الاستدلال في هذا المحل في اياه دام ظله في تحقيق الوجه فيما اورد من وجه الفرض جواز
الاتية من طوعا وبات مناهة ففهم مراد ذلك ختم به غير فرق عن الشك ان الالتزام بالفرع كالاتزام
بالصول ما دل العقل والنقل فبما ان كان من اهل الايات في التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
بما هو انما في اصوله ولو فرض ان الالتزام هو عدم الاكاد لا وجه الالتزام لشيء بالشبهة في الظاهر
فرق بينهما هذا مع ما قاله انما لا يمكن معنى الحكم بوجوب الالتزام بالفرع من العلم فان العلم في الفرع
خلق لا يتحقق في الالتزام اللهم الا ان ياد منه في الخبرية والشبهة الى التبعيات هذا على ان

الحكم الواقعي فنتج منها ان المقصود من الحكم الواقعي كيف وادته الاصول لا تقي تلك
لا يعقل نقاشا بل لا يعقل وان اردنا اننا لما نظرنا الى الحكم الظاهري في نفسه قد وجدنا ان
ان كما قلنا الفصل في تعريفه مانع للاصل فلا يعقل من غير ان كان كما في الخبر فهو متعلق بعين
الحكم الظاهري حتى يتبين من الوجه انه الاصل فليس كذلك وانما هو متعلق بمادة كذا بطلان القول
لعدم مسئلة سوى اعراض فاده واما مسئلة القول في وجهه فبما هي متعلقة من وجهه وجوب
في المجلة فيظهر لك في الخبر الثاني من التعليق مع الجواب عن الثاني في الكلام في وجهه انما هو
القائم في الخبر الثاني من الكتاب في الحكم بالتحقق في مقام الالتزام وعدم الالتزام بنسبة الى الابطال
وهو مكمل من خبر الدليل على وجه الالتزام كما هو الحكم المرد من الحكمي ومن جريان دليل الالتزام
ومن الدليل على عدم خلو المكلف عن الحكم الظاهري اما ان الاول فبما عرفنا من خبره واما
الثاني فلا يفرق بين ادلة الالتزام في المكلف في التكليف في غير ضرورة واما في الامر في الجواب
سواء كان ما هو ظاهر في نفس خصوص احتمال الوجوب او احتمال اليمين او مطلق احتمال التكليف
يقال ان مقتضاها تعيين العلم بالواقع لوضوحها لا يتخذ عنه منها العلم بالباطل هو مقتضاها
القائم بان يقال ان مقتضاها كون الشيء مطلقا في وجهه او ادعى او اقام على اسم بريد امدحها
اجا لا باطل واما الثاني فليس كذلك بل هو مقتضى عدم خلو المكلف عن الحكم الظاهري اذ ان كان في العمل
اليد على هو المفروض في هذه قضية انه ان ادعى في الحكم الظاهري من جهة عدم دليله لا يضر
البراءة في الغرض في الابطال الخاصة على تقدير تسليم دلالة ادلة البراءة عليها في غير الغرض في البراءة
تسليم دلالة ادلة البراءة في الابطال وان كان الماد من الابطال الخاصة بالاعتناء في التخصيص في
المطلق فليس كذلك انما البراءة في الغرض في الحقيقة في هذا القول اذا فصل مستقل في نفسه فيبقى
كلما هو الذي من الوجه والادوات في المقام في سوي ان يقر دليل الجواز بمقتضى اول هذا
في الحكم بعدم وجوب التخيير في افعالنا كما ينبغي على حكم العقل بخلاف الحكم بالالتزام وترك التخيير وهذا

علم الدليل عليه على تقدير استحقاقه في نفسه على تقدير وضعه لا كونه دام فله هو ان ادعى الالتزام
الالتزام باحد العلمين واما العلم عند الله وان كان كونه باحد العلمين واما العلم عند الله وان كان كونه
باحد العلمين اي كونه بالوجوب الجبري والاولى مضافا لعدم قيام دليل عليه وعدم التزام الحكم
تكميلا بالمال فانه لا يمكن من احتمال هذا الخطاب على سبيل العلم وان كان في سبيل الاعتقاد وانما
وجه الثاني ان عدم التمسك من احتمال هذا الخطاب على سبيل العلم لا يرجع عدم القدرة واما المقطع للتكليف
تكميلا على ما هو واضح ضرورة عدم إمكان الالتزام مع كونه متعلقا بها وانما ذلك في وجهه على تقدير
على تقدير ان المقصود من هذا الامر التخيير اما ان يكون جهة الثاني والترك الذي لا يغير التكليف
اكتفى اتميا باحد العلمين كما في كمال المقصود الاول فليس كذلك من حيث انما هو التكليف
سواء ادعى استقامته من نفس الامر لوجودها مع استحسان وجه آخر ادعى امر آخر وان ادعى الثاني
كان الذي استقامته من نفس الامر لا يفي بقضية ان ارادة الوجوب الجبري منه كما لا يمكن لا لوجه لزم
واكتفى معنى بل هو وجه ان الوجوب الجبري التخييري في المقام ليس تخييرا في العلم والالتزام التخييري
آخر من حيث العلم الجبري والحق في الوجوب الجبري واما في الثاني الواحد من وجه اليات والافعال
بالا فانه كذا في كل خصوصية التفرع بها من الترتيب وهو ظاهر وان كان الذي استقامته من
فصلانه وان كان قيام دليل عليه لا يضر مقتضى جليته على وجه الالتزام في دليله على هذا
من الفصل والاعتقاد واما من الثاني فظاهر ان الاول فلا عرف تفصيل القول في هذه المسألة
مركلة في توضيح المقام وان ما هو المقصود في المقام وتلك لا بد ان يرد الكلام لا سيما في هذه المسألة
في نه لا يجوز ان يشترط استعداده بغيره الا ان يقال ان الذي للخطاب الجبري او ان هذه الدلائل
من القول الجبري كما لا يعقل في معرفتنا الحب دوران الامر في الوجوب والتخيير التخييري كيف ينبغي
للقائل في الوجوب الجبري القول بزم قصد التقيد بالالتزام في الغرض ان يقال بانه لا يرد
يقال ان الذي للخطاب الجبري لا يرد في وجهه بمعنى لانه على وجه الالتزام باحد العلمين كما قلنا ان

في الامور الظاهرة والمفروض عدم وجود مثل هذا الامر في المقام **قوله** الثاني عدم الجواز في
محصل ما ذكره الحكم بعدم الجواز فيكون هو ان العقل يستحق تبيين الحقائق القطعية في الفرض وتجزئتها
على الخلف يعني صحة ما اخذه الشارع المطلق على كل من اهل تقدير وجوب مغلقة ومنع من وجوب الخلف
البدوي المصحح للرجوع الى البرائة ونظر الفصل بالا المعنى له هو احتمال عدم تكليف خاص او اذ لم يستلزم
على تقدير عدمه واما اذا كان تقدير عدمه مجامعا لتكليف او فلا يجوز العقل الرجوع الى البرائة في العقل
الحكم بعدم جواز الرجوع اليه وفتح اذن الشارع فيه وان كنت في شك في ذلك فافرض شيئا واحدا فاعلم
المطابق كما اذا فرضنا ما علم باننا ما نحن ايمان الفرض بل ترى من عقلنا الفرض في شيء من طائفة الحكم
في اراء ما كما في غير ذلك ودرست بوجوب التصديق في ليس الفرق فيه وفي المقام الا في تردد معقول احد
من الاحوي او اوردوا الفرق بعدم قبح هذا التردد عند هذا الشأن واما الشارع عند تردد نفس المطالب
معارض من استدلاله ولذا لا يلزم بعدم الجواز في الحكم المطالب غير مرد من المطالبين مع ان ما ذكره
الجواز في المقام يحتمل في الفرض ايضا وقد افق في ساطعة مع بعض هؤلاء في المسئلة وكان منهم في حكم
المتروكة الفرض ايضا وهو كذا في ما عرفت من عدم تعقل الفرق مع انك قد عرفت ان بناء العقل
بالفرض في الفرض **قوله** كما يظهر من كلامهم في مسائل الاجماع المركب اقول هذا الاستدلال بما اوردوا
ما ذكره يقولون بخلاف الشبهة المحكية في كلامهم فطابقه على عدم جواز الرجوع الى الاصل فما استلزم
العلم بالاجمال هذا ثم ان الوجه في هذا الفصل يمكن ان يكون دعوى الفرق في حكم العقل بالفتح على الشبهة
والموقعية في الفرض فان من الرجوع الى الاصل في الاول لم يتم طرح الحكم العقل وهذا بخلاف الرجوع الى
الاصل في الثانية فانه لا يتم منه ذلك واما الادعاء منطوح الحكم الفرق وهو ما اوردوا فيه لعدم
خطاب نصفي ولو كانت كما في حكم العقل على الجواز في الثانية فلا حظ وقوم في الشبهة فاما اذا كان
في حكم الجواز فان وقع ضمن من الشارع بعدا كانت العقل هذا واما ما ذكره دام طلع من الوجه في نصفي
المتكدر في صورة عدم تردد المطالب ايضا وهو لا يقول به اللهم الا ان يقال انه لا يرد على ذكر ايضا

قوله وندرج تحت هذه اقول في بعض الفرض الاول في على الجواز السؤال اخر المذكور
ما ذكره ووجه الضعف في حق فاني ان جعل الوجه ضعفه في شئنا **قوله** الا انه ما يمكنه لا معقول
اقول للفقهاء في طبع شئنا طلع في المأخرة والاستدراك ولا يجوز ضرورة ان الشارع لا يفتي في
كل ان الحكم لا يفتي في عدمه ولهذا اخرج الحكم في بعض النسخ التي لا يقع من الكتاب لعدم الشبهة
ما ذكره دام طلع من الاستدراك لم يعلم له وجه فكان عليه ان يتكف هذا الاستدراك لا يستدرك في كل
عرفه فان كان مع تسليم الحكم لا معنى للرجوع الى الاصل كما هو واضح فانه انما كان
كلالة السابقة الظاهرة في عدم الحكم في الاستدراك من الرجوع الى الاصل على الوجه في طبع **قوله** والوجه
ذلك ان المطالب في الواجبات الشرعية اقول لا معنى لطلب ان ما ذكره بعين عرفة العرات ايضا فيقال
المطالبات تحتها في الفرض من غير فرق بين كونها وجوبية ام تعينية واخلطها هذا امر بالعلم ان ما علم
دام طلع هو ان الجواز في هذا المطالب المحكي في رعاها في هذا المطالب نصفي في الفرض ورجع المطالبات الى
واحد من العقل صا كذا في حق تبيين في الحاشية في كل احدى في الفرض الاول **قوله** والاقوى من هذه
الاول اقول لا يمكن في قوة ما ذكره دام طلع لما عرفت من الوجه في توضيح ما علم يعرفه والوجه الاول
الثاني لان العقل مستقل بوجوب اللطافة مع العلم الاجمالي حكم بغير المطالب يمكن من فرق بين الشبهة
والشبهة المحكية وتردد المطالب ان كان محليا لا حقيقيا في كل الشبهة في حاشية الاستدراك في الشبهة
لا يجوز ان لا يدخل اليها الفرض في ما عرفت في الحاشية القطعية المحكية في حق تخصيص كواحد في الشبهة
المشتركة في ما عرفت الحاشية القطعية في جميع الامور ظاهرة في كونها من جهة قياس الطريق في احد الطريقين
مسئلة الاقرار بالوجوب والالوية والادوية الشرعية لا تشوب وهذه كما ترى فانصت في الفرض في الجواز فلا يفتي
عليها هذا طلع في الوجه في الفصل المذكور عرضنا واما ان كان الوجه في عرض من الاستدراك فلا
انصت واما الوجه الرابع فانه اوله لا انفصل عن ما ذكره في ان كل المراد من جميع المطالبات في خطابه احد
فقد وجد في ان معصية كل ما معصية المطالبات في هذه الاعمال كما اذا اختلفت على ان كان

الطعن الذم

الدخول في ان الدخول غير الا وقال وليس عليه كما انه لا اشكال على يقال في الترتيب في انا ايضا
 ان الدخول بحسب الطبع مقدم على الدخول في الاشكال في انها من حيث لا يحكى واحدة بمعنى انها صادقة
 عليها كما تطبق في الصادق في حرك او ان الاشكال انما يتحقق بعد تحقق الدخول في انا افادته استحقاق
 لا يصح في حرك واحدة في حركها من احوال من حركته واحدة فلا اشكال في حركها ولا يصح الاشكال
 لعدم التفصيل بحركته وان لم يصح بسببها وتردد من الدخول والدخول ان قد عرف ان في مقام اعتبار
 بالبطريقة لا يصح الفرق في اسباب وان العلم التفصيلي الخاص من العلم الاحكامي باسم التفصيلي
 غير في نظر العقل من حيث عدم انما تعرف لما فيه وان لم يشك بحركته واحدة بالحق الذي في
 غير الامر من انما يقول بان الحزم هو انفسه الشريك في الدخول في الفروع العامة التفصيلية العامة
 التفصيل كثر في ان يفيهم حجة واحدة وان حيزا الحزم كذا في بعض انه الذي لا يصلح له
 وكذا من حيث دخول الحقول واستحارة الحاصل ان اوله يقال بان غايته هي في الفرض هو الوجه الاضطررر
 الوجه الامكان فلا لان الاستحارة غير الدخول قطعا ولا يصح ان على فعل واحد في ما ان كذا في حزم
 لا يصلح لمبايض فاطهر على الامانة في بيان الوجه الشبهة الفرض فيه انه لا وجه له فلا يمكن ان
 يتفهم في ان معنى حركه الامارة ليس حركه اجل الصفة فليس علم ان لا يمكن بقصد الشئ
 كما في اكثر المعالجات الفاسدة بل ترتب الامر لقصاه وهو ليس الا كذا في السابق في الفرض ان فرض
 في الامانة الحاطية ومن هنا يقال عليها ان افعل الظاهر حركه الدخول في الحاصل او فرض
 فلا معنى في حركه الاستحارة وعنده لان حركه العمل انما هو التسليم في دخول الحيز في العمل
 لا يكون الوجه في حركه الامانة على الامان وهي لا تتحقق مع عدم حركه الفعل على الصفة كذا في حركه
 الحكم بان افعال الحيز في الحيز من الحركات الشرعية ولما حكم بحركته انما هو من فعله كبره حيزا
 يعلم هو الحيز بل اعتقد عدم الحيزية فكان كذا في الامانة في الحيزية انما لا تصح انما هو الحيز
 حركته من حيث الامانة على الامان وان لم يتفهم الظاهر حركه الدخول في الحاصل فاستحارة حركه اقطاع

القول عليه في الظاهر وهو يمكن في عدم جواز الاجابة هذا ويؤيد قد ورد على الفرق الاول اعيان
تعدى وقد سئى في ذلك على ذكره وام ظله وعليك بالان اقام حتى تحذف على حقيقة الامر في المقام **قول**
وبما اقتداه العرف بما في صفة اوله صلي في اول الاشكال في ان بعد جعل عدم جواز الاقتداء من احكام
الواقعية وكانت صفة الامام في الواقع ما عارضه الاقتداء بحصول العلم الفصيل بعبارة الصلوة في جميع الفقه
التي لعدم تامة قصد الفرق من القصد ما وهو اللاحق لا بما العلم الفصيل بعبارة الصلوة من العلم الفصيل
بعبارة الصلوة بعبارة البنية في الصورة الاولى كما لا يخفى في كل من صنفها من الفقه في ارتكاب البنية على
ارادة الاقتصار عليه بل من جهة الشريعة وان لم يكن موافقا للواقع كما هو واضح ولا يجوز ان يصح
كل منها في صفة واحدة تمام بان اقتدى في الظاهر بغير ما بعد ما تم اعادة صفة لا من جهة ان صفة
صفتها اظهرها وان صفتها اظهرها في الفرق المستبين احكامها لان محذور الواقع والواقع
ولكن ما ذكره لا يوجب نقضا على ذكره الاستدلال الثلاثة دام ظله الفاضل في ذلك بالان لا شك
في ان ما حصل الحدث في حكم الامام اذ لم يحصل العلم الفصيل بعبارة الاقتداء بما ورد في صفة واحدة كما هو
ثم ان لا شك في ان ما حرم به خاص جواز استظهارها فكيف السجدة ذكره في الصلوة السابق في حكمه في الفرق
في صفة بان حكم جميع اطراف المسئلة **قول** والتحقيق هو الاول لان عدم تفصيله بتطبيقه في بعض
اول لا يخفى عليه ان ما ذكره دام ظله في حال اللباس والانتباه فان مقصود من ان لا يلبس بالخطاب
ان كما هو حاصل المتن من قبل احد واحد الذي وان كان هذا الاحتمال صلا في الظاهر من كلامه فيمكن
ذكره دام ظله في الرد عليه بان يقال ان مراده دام ظله من العلم الفصيل هو العلم الاجمالي في مقابل عدم العلم
في المقصود انما علة تبعية الخطا باللباس في الشك عليه وكل شبهة دام ظله الفرق عليه الدخول والادخل
مالا وجب له لا لا يخفى وان كان مقصوده جعل المتن من عدم تبعية احد الخطا في البنية وهو لا يوجب الاحتياط
سابقا من جهة على اظهره كلام هذا التزم ان لم يكن وجه فلا شك ان ما ذكره دام ظله في عدم جواز
ما ذكره التزم من كون الفرق من قبل الدخول والادخل فان كان قد عرف انه بعد اللباس على صفة على تركه

عمن العلم الفصيل في المنة وهذا ظله في المقام اذ العلم الذي تبعية احد الخطا في البنية لا يوجب حصول العلم الفصيل
بالفصل انما هو العلم الاجمالي في البنية ان ما ذكره دام ظله لا يخفى في حال في العبارة وان كان ايضا لا شك في
كون الفرق من العلم الفصيل من قبله والتحقيق هو الاول اللهم الا ان يقال ان مراده من العلم الفصيل هو العلم
الذي حله المقصود اداء النسبة من جهة كون الفرق من الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه
ان كونه من الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
قول من ان يكون ارتجاع الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
ارتجاع الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
للا رجوع كما لا يخفى ومن العلم على هذا القول عدم اعتبار الخطا الفصيل في الشك من الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
لا ان ارتجاع جميع الخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
ان الكثرة في قول لا يخفى عليه ان ما ذكره دام ظله في حال اللباس والانتباه فان مقصود من ان لا يلبس بالخطاب
كونه ليس من لباس الرجل والمرأة لان اللباس المشترك في غايته الله اللهم الا ان يقال ان ما حرم عليه ان
لباسه لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
انما هو البنية لا يجوز انما هو البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
حتى لو طاهره في شبهة الغير المحصورة بان العلم الاجمالي في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
الذي في عدم وجوب الاحتياط عليه الزم النسبة ايضا كان الحكم فيها متروك على انتفاء العلم الفصيل
التي الكثرة من العلة كما لا يخفى عليه ان التحريم انما يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
ان كونه حكم الرجل والمرأة لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط
التي لا يخفى عليه ان ما ذكره دام ظله في حال اللباس والانتباه فان مقصود من ان لا يلبس بالخطاب
ان الواقعة القطعية في الحاشية القطعية والحكم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط في تركه في العلم بالخطا في البنية لا يوجب الاحتياط

منه استقامت كونه الشيء واحدا مستقلا فان اراد من الارجاع الحكمي معنى الخطاب في حكم خطاب
في باب العقل بالمتباعدية الحتمية القطعية معنيان هما المتباعدية على النعني كالمعنى الخطا
الفصل في بيانهم على عدم جواز واستحقاق النفي للمواخذة عليه في حكم خطاب بالمتباعدية معنيان
فلا يلزم من وجوب بطلان هذا ايضا على المعنى له اصلا لان الفعل والعقل اما ان يكون على خطاب محرم
الاجابة تبصر الخطاب بالمتباعدية كالمعنى له على ما لا يلزم من وجوب بطلان هذا ايضا على المعنى له
الفصل في بيانهم على الثاني لا معنى للفصل ايضا وبالجملة التعليل من جهة المتباعدية القطعية معنيان
القطعية حكم العقل والعقل كانه لا معنى له وان اردت شرح القول في شرطه لا يلزم من وجوب بطلان هذا ايضا
من التعليل **قوله** وقد يقال بالمتباعدية من جهة ادعاء اول لا معنى له عليك ان قد جزم بحده المقادير
او من جهة قوله في ضروره بعد ذكر الوجه لوجوبه فمناط على الخفي في الاحكام المحتمل من الوجه الذي
ما هذا الفصل في معنى المتباعدية من الحكم الاول كل حكم ينفرد به الجاهل بالجهل بالخطا في مواضع
في ذلك من جهة عدم صلاح الاجابة من جهة الجاهل بالجهل بالخطا في مواضع
صحة في التمام السببية في ذلك وجه الاستدلال في مسألة الترويض والبر ومصرع الى الترويض
الجهل بالخطا فلا بد ان يكون الحكمي اصلا كما زعمنا فاعلى العادة كلاس من كلاس رفع في الحد
والشخص ينفرد بهذا الترويض كله وان من زلات قدمه اما ان لا يصح الاجابة انما هو في الجاهل
الحكم لا الجاهل من حيث الموضوع ولا ادعم منها كما هو ظاهر من راجع الى ما دل على معدومته الجاهل
الجهل بالخطا بالتمام والقول بان فرض الحكم في الخفي الجاهل بحكم المستدل كمن العالم به بالاجماع
عدم القول بالفضل قبل ما لا يتفق على الجاهل فضلا عن العالم واما ان لا يصح الاجابة انما هو في الجاهل
الجاهل البسيط مضاه الى قيام الاجماع على بطلان صلوته من جهة الصلوة او اخذت بها من دلائلها
حتى لو جرح موضع البراءة اخذت في موضع الخطا فضلا عن صلوته مما لا يخلو عن الواقع وبالجملة ان
في المقام في كمال الموضوع من الضاد ومنه يظهر انه قد دل على الفاضل في قوله من عدم النافع من كلاس السببية

على تقدير

على تقدير يكون مراد السببية ذكره ثم بين ان يقال ان حكم السببية الجبرية من جهة عدم العقل الزائد من
اشقا افضل من جهة السببية حتى يصر عليه ما اورد عليه الفاضل في قوله **قوله** واما غير ذلك من الفاضل
اولا لا يعنى عليه ان ذكره يقع لانه قد دل على ذكره في رفع الترويض الذي هو من جهة الفاضل من جهة
في الاجابة وهو الجاهل بالحكم الجاهل بالخطا من جهة انما هو الجاهل بالخطا من جهة الاستدلال الفاضل من جهة
الفرعية المستبين من الجاهل بالخطا في الرابعة مع انه على الموضوع الجاهل البسيط وحاصل ما ذكره وانما
نفسه هو ان الحكم الجبرية المستبين من جهة ما اورد على تفسير الجاهل بحكم الجاهل بالخطا في اواخره من جهة
العقل بعد قيام الدليل على كفايته بالصلوات الخت على صلافة القاعدة فان لازم الاكفاء بما سبق
الجهل بالخطا فمضيق من الجاهل بالخطا ليس بمضيق من الجاهل بالخطا بل هو مضيق من الجاهل بالخطا
استقامت فيكون هو واضح **قوله** وفيه ان عدم وجوب النفي على الترويض وعلى الوضوات الاخرى من
الذكوري في الآية اوله ان المتباعدية وثقا في كتابه سورة الترويض بالمتباعدية من الترويض
الصادق ويخالفوا فيهم ذلك اذ لم ان اشبهه بصنع من الترويض يفيض من الصادق من
فرضه ولا بد من نفي الاصلين او اباها او لتي اداها او لتي اداها او لتي اداها او لتي اداها او لتي اداها
بها في المقام بناء على عدم كون النفي والحد على هو قضية التحقيق والفرق من المفردات في الحديث
الماضي تدب بتقريب الكتاب والسنة والاصح والحد في حكم النفي انما هو من جهة الحديث في الموضوع
عند التحقيق ان التمتد الجاهل لا يجوز ان السببية الضرورية وقلة من جهة الاستدلال الفاضل من جهة
كيف لا يتوقف وهو ليس بالتصديق هذا ما ذكره ان ينعين الاستدلال المذكور ان التمتد الجاهل بالخطا
السببية الموضوع في المقام كمن هو من موضوع نفي اذ قال المتكلم تحت المصنف في الضم اذا خاض
المضيق اليك ان جاز التمتد ما عند من يري الجواز انما هو في المقام كمن هو من موضوع نفي كلاس
ومن العلم ان اصلا عدم الماخذ من الفصول الموضوعية العبرة المقتضية كمن الخفي من الجاهل بالخطا
المادة ولزم المتباعدية القطعية من الجاهل بالخطا من جهة لا معنى له في وجهه على الا ان صلافة الادعاء

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وأيضا من تلك أسرار الخبير بالقرآن في اختياره على الزند في جعله من أحكام ما يعرف بالماضي والقديم
الماضي الطائفة بصدقها وظاهره لا تستلزم القطع بالاطلاق والاعتناء باليمين فاحسب أن نزول القرآن
نزل غير من الخطأ استأذنه من شياطينه ولم يصد عن حسن الفهم والمعرفة في غير ما كان سادسا له
من حيث علمه بالقرآن على وجه الحقيقة أن إنبات الدين النورية موقوفة كذا القرآن على الله تعالى
فيكون في الظاهر الخيرات التي هي القرآن ذاتي وجهه اعتبارا بلغة عواطف الكلام الصحيح انتهى الكلام وفي
الاعتناء بالماضي فلو كانت معرفة على وجه النورية لم يدر الدور إلا بصفت التي لا يصفون بتوهم والقرآن العظيم
الاعتناء على الله الموقوفة على معرفة المراتب المعنى لوصول ذلك في الكتاب بطلان الاستدلال بالماضي
لأن حصول الامتداد بالخطوة الأولى لا ينافي عدم حصوله في معرفة الفهم من جهة الملاحظة التي انقلبت على
كونها من جهة الخيرات هذا ما إذا ذهب إلى أن ما فيها من الآيات الدالة على ذلك كقولهم أفلا
القرآن وقوله تعالى فليبدل آياته وهذا بيان للناس وكرهه على رعيته وإذا سلم أن آياتها كانت من جهة
الاستدلال أن هذه الآيات بعد الملاحظة سياتي وجب حصول القطع بأداة بيان جهة القرآن بنفسه في ذلك
وهذا وإن كان من جهة أسرارها إلا أن ثابته فيها كفاية ونفى أن هذا ينسب إليها أن الاستدلال بالماضي
جاءت من الخارجين في جهة القرآن في المقام ثم من جهة عمل الكلام لأنه في جهة الظواهر لا النصوص إلا أن
في جهة القطع ولعل عدم ذكره من جهة وهو في ذلك هو الملاءمة بين المعاني والآيات من جهة العمل بالقرآن
معرفة في وجهه فلهذا من ذلك آيات في تفسير القرآن وذلك العمل بالقرآن وان لم يعلم كونه تفسير إلا أن ذلك
في جهة الملاءمة لا جهة **قوله** الأول أنه يأتيهم الله في المنام والرائق في المنام وبعبارة صفاء المأزق والآيات
الأنواع القرآن في الملاءمة مع ما عظم الفوائد فكيف يقال بعدم الملاءمة في الاستدلال في اعتبارها **قوله**
فلا يخفى إلا أن قولنا بقرآنهم يعني أنهم فاعل من سئلوا أو الفاعل ثم الكلام في حكم القرآن في المحققين على ما
من القول بالقرآن عليه فذلك المشهور من الصحاح بل أدعى في بعض النسخ أن لا يبدل الله وما مع الناس من جهة
القرآن السبع المراتب من جهة الصفة وهم تابع ومرجع والآيات في جهة ما يأمرون به من تعليم وهو الصريح في كونه

الأسبق والصدق والهدى في كونه والطريق التي أسبقت في كونه المشاهدة بالقديم أو جوفه وقوله بطلان
قوله على ما قد سئل من جهة الصفة ثم الآية عند قول ابن حبيب إذا أعطى على الجور أعطى ما في وجه آخر صوابا
تزانها في الخوف السكتة بدعيان أو بدعي على النزاع والخلاف أن العمل بالنزاع في قوله القارات أن
كما هو صريح في كونه على ما لا يخفى إمام من ذلك والنسبة إلى الآيات كونه الملاءمة في الاستدلال بالماضي لا مطلقا
وإن لم يكن هو هذا الملاءمة باعتبار اختلاف المعنى في النزاع على النزاع وهو فليست في الملاءمة مع النعمان
المراد من قوله القرآن استدلالا على ما هو في وجهها **هذا سطر من تحت الفصل مدة اجزاء**
كله وجمع من القرآن استدل العقل أو قوله مراده من ذلك أن ملازمة النظر في وجه الله لا ينافي العقاب على
العقل في جهة من جانب وجهه من جهة العقل الحق في ما هو مع قطع النظر عن ملاحظتك العقل في جهة العقاب في جهة
ملاحظة الملازمة من جهة العقل من جهة العقاب في جهة العقل الذي كونه نظر العقل في جهة العقاب سلايا ركن الآية
في وجودها من العقاب مع ما مع قطع النظر عن ملاحظتك العقل في جهة العقاب في جهة العقاب مع ما مع قطع
ذلك الحكم بقاعدة في جهة العقاب في جهة راحة الصغرى فاعده وجهه في جهة العقل الحق وأدلة عليها فلو معص من أحوالها
العقاب بل حكم وجهه في جهة العقاب في جهة راحة الصغرى فاعده وجهه في جهة العقل الحق وأدلة عليها فلو معص من أحوالها
الحق بل على العقل المبرم ومع الضرر المبرم إذا كان آخرها صوابا هو حقا وبعدها في جهة العقاب في جهة
والأول والثاني جانب جارية المقام مع قطع النظر عن ملاحظة الاستدلال في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
مع ملاحظتها في جهة عقابها من جهة صغرى والفرض في جهة من جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
صغرى القاعدة الأولى فلا يخفى إلا أن ما سبلا لا يخفى باستقلال العقل في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
إذا وكل البيان القاطع للعقل الذي لا يخطئ إلا في جهة الاستدلال في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
الأولى وأما الصغرى القاعدة الثانية فلا يخفى مع ملاحظتها وأما اجزاء القاعدة الثانية نظر في جهة العقاب في جهة العقاب في جهة العقاب
وجود صغرى والمقر من كونه القاعدة الأولى وأما الثانية الصغرى القاعدة الثانية كونه

العكس فلو ان لا اشكال ان اجزاء عدة هي العقاب من غير ان توقف على احوال صغرى وهي عدم البيان على ما هو
احراز كذا عدة ومعهم ان المارد عدم البيان من العقاب والاشكال ان البيان العقلي رافع للصغرى تلك القاعدة
يكون بان العقاب انما رافع بالتحقق لك الصغرى موقوف على عدم وجه بان من العقاب والاشكال ان يكون
الاشكال في وجه الصغرى المحتمل بان رافع للصغرى فعدة الصغرى وهي عدم البيان فذلك الحكم العقلي المذكور ايضا عدة
لك القاعدة فجزاها موقوف على عدم ملاحظتها وهذا ما ذكرنا من كنهه فعدة وجب دفع الضرر المحتمل وادعى
في العقاب من غير ان رافع لوضعها على العكس ما ذكرنا فعدة عكس اجزاء عدة وجب دفع الضرر المحتمل
الصغرى من غير ان رافع للصغرى تلك القاعدة بان ذلك ان اجزاء عدة وجب الدفع توقف على احوال صغرى وهي
الضرر على احوال ان اجزاء عدة واحراز صغرى يتوقف على عدم كعدة الصغرى واذ اخرجنا من هذا
العقاب من غير ان رافع لان الصغرى فلا يكون من اقسامها الاحراز كنهه فعدة دفع الضرر يتوقف على
كعدة فعدة الصغرى في وجه الصغرى عليه والاذن العكس من عقول لانه توقف اجزاء عدة الصغرى كنهه
وجب دفع الضرر المستند توقف كنهه عليه المستند الدد لا رافع توقف جريان كنهه فعدة وجب الدفع على عدم
كعدة فعدة الصغرى بالبيان المذكور فلو توقف عدم عليه من جهة دفعها عليه لم فذكرنا من الدد من جهة اجزاء
فعدة الصغرى على عدم جريان كنهه فعدة وجب الدفع مستند الحال والمستند الحال فلو توقف المذكور الصغرى
لا اشكال ان رافع لندم الدد في طرفه عدة الصغرى وان اجزاء عدة الصغرى يتوقف على احوال صغرى واحرازها
على عدم جريان كنهه فعدة وجب الدفع فلو توقف جريانها ايضا على عدم جريان كنهه فعدة الصغرى لندم الدد بالاطراف
ان لا يتوقف على احوال على عدم جريان كنهه فعدة الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى تلك القاعدة وادعى
لا ان عدم جريان كنهه فعدة وجب الدفع من جهة اوضاع صغرى بقاعدة الصغرى فلا بد ان الدد اسد لا يتوقف
من اوضاع صغرى فعدة وجب الدفع لان اوضاعها انما هي من جهة جريان كنهه فعدة الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
ان تقول بوجه طرف العكس ايضا بيان ان جريان كنهه فعدة وجب الدفع فلو توقف على عدم جريان كنهه فعدة الصغرى
جوانها من جهة عدم صغرى باقية كنهه فعدة دفع من رافع الدد من طرف العكس لا يمنع من جريان كنهه فعدة

على عدم جريان كنهه فعدة وجب الدفع فلو انما لا رافع على احوال صغرى وهي محتملة وادعى حكمة عدة وجب دفع
لا ان عدم البيان لا رافع للصغرى فعدة الصغرى من العقاب والاشكال ان البيان العقلي رافع للصغرى تلك القاعدة
لصغرى فعدة الصغرى لان الذي يكون فعدة بيان رافع للصغرى الذي كان وادعى من جهة عدم البيان
ما يكون وادعى من جهة كنهه فعدة القاعدة ما فعدة من جهة كنهه فعدة الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
لك القاعدة وبيان محتمل ان كلاً من عدة وجب الدفع رافع للصغرى لا يمكن تحقها باقية فعدة من جهة كنهه
المحصو لا رافع للعقاب فكل مورد يحكم بعدم جريان رافع على احوال رافع الى المحصو لا رافع للصغرى
عقوب فعدة الصغرى فلا بد ان المحصو فعدة وجب الدفع اصل وان كلاً يقضي فعدة وجب الدفع
كعدة فعدة الصغرى من غير ان رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
لحق القول فبان وادعى فعدة الصغرى فعدة وجب الدفع ان اجزاء من احوال صغرى وان رافع على احوال
الان الصغرى فعدة الصغرى سبب عدم البيان وعدم وصول البيان الى احوال الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
فعدة الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
وجب دفع الضرر المحتمل مستند ان اجزاء يتوقف على احوال الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
والان يحى بالادلة لا يكون في الفرض لا رافع المحصو كنهه فعدة الصغرى لان العقاب على الصغرى
على ان يعلم وادعى من المولد والاذن في مطلق لا رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
عدم البيان الواقع في بيان ان اجزاء ما توقف على احوال عدم اجزاء فعدة وجب دفع الضرر وادعى من جهة كنهه
صغرى وادعى من جهة كنهه فعدة الصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
ان الضرر ان كان فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى
ولا بد اصل المذكور ان الضرر لا يكون الا ان يكون احوال او غيرها من جهة من المصيرين لا يمكن ان يكون معطوفاً
مذكوراً وهو هو اما الضرر الاخرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى فكم هذه القاعدة رافع للصغرى

الظهور عن آخره فندفعه عام فلهذا صرحوا بغيره في صورة الاستحسان لما ذكره نقل ظهره على ما مضى **قوله**
ويعقل ما ذكرنا السكان اقول ما حصل السكان انما لم يقض الصفات المذكورة جهة التي كانت معروف من السكان
لعدم الحصر جميع الاطراف التي لم يظن تلك الاحتياط بغيره واما في الامور التي لا يتغير الا في الامور المتغيرة
منها بل احدا طرفا فلهذا دفعه ان اعتبار الظن بهذا المعنى ليس مما يجب له من الصفات مع العورات والاطراف
لان العورات هي من باب الاحتياط ومعظمها لا يتغير الا في الامور المتغيرة واما في الامور المتغيرة فانها لا تتغير الا في
اعتبار الظن فلهذا دفعه **قوله** الا لا علم ولا ظن بغيره فلهذا دفعه اقول ما حصل ما ذكره من الجوانب عوارضها
الاطراف ما هي فحينئذ يصح ان العلم بالظن والتقدير في العلم بالظن فلهذا دفعه وان لم يتم بعينه كما
الاشياء التي لا تكرر ادم فلهذا دفعه من هذه العورات والاطراف لا تتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه
فبغيره ما لا يتغير من جهة الاعتقاد فلهذا دفعه من الجوانب الى الظن في مودعه ما لا يتغير في العلم بالظن فلهذا دفعه
مخصوصه ولا يشترط من العورات والاطراف لا تتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه
الاول الى العلم انما لا يتغير من جهة الظاهر ما لا يتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه
كثيرا في صورة لا في علمها بغيره ولا في الجوانب التي هي من جهة العلم بالظن فلهذا دفعه
فلهذا دفعه من جهة العلم بالظن فلهذا دفعه وان لم يتم بعينه كما
الاحكام والمغرض ان جعلها من جهة العلم بالظن فلهذا دفعه
فيستطاع بها من الظن فلهذا دفعه **قوله** الثانية الاستحسان اسم اقول لا بد ان يكون وارده ما ذكره الامم من الاحتياط
الجزء والافقول الاستحسان طريقا فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
بالاجتماع لان ما قبله من العلم بالظن فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
عدم ادراك الواقع واستقلال المعنى يقتضي انما في الحقيقة فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
الخطأ الواقع وبيان ما لا يتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
اعتبار الخطأ بالنسبة الى الواقع المعقول للادام وجوب الاحتياط في الادام لعدم وجوب مع الادام معيار

ليلا لا تافاهر وما لا يتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
الاسماء العلة في الامور المتغيرة في الامور المتغيرة فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
لولا ما قبله من العلم بالظن فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
الخطأ الواقع وبيان ما لا يتغير الا في الامور المتغيرة فلهذا دفعه **قوله** ما ذكره من الامور المتغيرة اقول ما حصل ما ذكره من الامور المتغيرة
اعتبار الخطأ بالنسبة الى الواقع المعقول للادام وجوب الاحتياط في الادام لعدم وجوب مع الادام معيار

من الطريقين **والفصل** في بيان كيف يكون التكليف الفعلي الذي يكون هو المادة في الثواب **والفصل**
بالنسبة الى الواقع باقيا والامر الفعلي على الثاني في جنس الطريق واحد بالامر بمؤداه الا ان يقال ان
الفعل الذي يكون هو المادة في الامانة والعصا والثواب والعقاب هو الامر بمؤداه الطريق المحيطة
تفصيلا فهو لا يلائم ما كان الطريق في تكليفه فعضيا لا يستلزم وهذه غاية ما يذكر في توضيح كلامه **والفصل**
وكونه مخالفا لغيره لان امره من جميع القطع في قطع واحد اشك بالتحليل الواقع الى مؤداه الطريق
ففيه ثبوتها من بعض جهات **فصل** في بيان ان الامر مقدم على ان يحصل الواقع في صورة الكون في الواقع
وهذا ما علم بان لا يلائم حتى ان الامر لا يلائم بان يكون في موضع كلامه يجوز تحقيق الواقع في صورة
الاشياء عند مؤداه الطريق وهو العلم والواقع وهو ايضا فاسد بل عند العلم كماله طريقا محملا وانما ان
تقيم الاعلى القول بالقرينة في صورة والقرينة ظاهرة **فصل** في بيان ان التكليف الفعلي مقتضى الاحتياط
في مؤداه لان من الطريق لا يقتضي حكم العقل الاحتياط في مؤداه وانما هو في الامر بالتكليف ومنه كل من
الواقع يتبع ان امكن تحصيله وانما هو مقتضى العلم بالامر بالعلم الطريق في حال الواقع حتى يتم كماله
بالطريق في عرض التكليف الواقع بل هو امره بالواقع من الطريق والثاني على كونه مؤداه واقعا **فصل**
في ان اصاب خطأ والاشد اخطا التكليف في تحصيل تكليفه الواقع كما مؤداه الطريق فيخطا فاصح ان يقال
انما في الخطا في هذا كما ترى ليس يصيب اصلا كما لا يخفى بل هو على القول بالخطا وان اراد من جميع
القطع ما غير ان يطلب التكليف الى مؤداه الطريق بل اراد ما ذكره اخيرا في الايراد ان كان فيه اشكال
صحيحا حقيقيا **فصل** في بيان ان الامر لا يلائم ما ذكره من جهة الفرض في صورة الامانة وهو غاية ما يمكن ان يقال
الحق جواز الاحتياط بمؤداه الطريق في الحكم الفعلي وان اردت بان يكون في الامر كمالا في هذا عطف
على حقيقة الامر من قطع الطريق او على الاستناد الى الفرض او الى حقيقة حقه حقيقا بالقول وادعى
ما لا يلائم **فصل** في بيان ان الامر لا يلائم ما ذكره في قوله في كونه في الواقع الا ان يقال في
الضرورة كونه في كونه وسيا التكليف الثاني من اثنين هما في الاحتياط في الواجب الذي هو الاحتياط في الواجب

فصل في بيان كيف يكون التكليف الفعلي الذي يكون هو المادة في الثواب **والفصل**
من الطريقين **فصل** في بيان كيف يكون التكليف الفعلي الذي يكون هو المادة في الثواب **والفصل**
بالنسبة الى الواقع باقيا والامر الفعلي على الثاني في جنس الطريق واحد بالامر بمؤداه الا ان يقال ان
الفعل الذي يكون هو المادة في الامانة والعصا والثواب والعقاب هو الامر بمؤداه الطريق المحيطة
تفصيلا فهو لا يلائم ما كان الطريق في تكليفه فعضيا لا يستلزم وهذه غاية ما يذكر في توضيح كلامه **والفصل**
وكونه مخالفا لغيره لان امره من جميع القطع في قطع واحد اشك بالتحليل الواقع الى مؤداه الطريق
ففيه ثبوتها من بعض جهات **فصل** في بيان ان الامر مقدم على ان يحصل الواقع في صورة الكون في الواقع
وهذا ما علم بان لا يلائم حتى ان الامر لا يلائم بان يكون في موضع كلامه يجوز تحقيق الواقع في صورة
الاشياء عند مؤداه الطريق وهو العلم والواقع وهو ايضا فاسد بل عند العلم كماله طريقا محملا وانما ان
تقيم الاعلى القول بالقرينة في صورة والقرينة ظاهرة **فصل** في بيان ان التكليف الفعلي مقتضى الاحتياط
في مؤداه لان من الطريق لا يقتضي حكم العقل الاحتياط في مؤداه وانما هو في الامر بالتكليف ومنه كل من
الواقع يتبع ان امكن تحصيله وانما هو مقتضى العلم بالامر بالعلم الطريق في حال الواقع حتى يتم كماله
بالطريق في عرض التكليف الواقع بل هو امره بالواقع من الطريق والثاني على كونه مؤداه واقعا **فصل**
في ان اصاب خطأ والاشد اخطا التكليف في تحصيل تكليفه الواقع كما مؤداه الطريق فيخطا فاصح ان يقال
انما في الخطا في هذا كما ترى ليس يصيب اصلا كما لا يخفى بل هو على القول بالخطا وان اراد من جميع
القطع ما غير ان يطلب التكليف الى مؤداه الطريق بل اراد ما ذكره اخيرا في الايراد ان كان فيه اشكال
صحيحا حقيقيا **فصل** في بيان ان الامر لا يلائم ما ذكره من جهة الفرض في صورة الامانة وهو غاية ما يمكن ان يقال
الحق جواز الاحتياط بمؤداه الطريق في الحكم الفعلي وان اردت بان يكون في الامر كمالا في هذا عطف
على حقيقة الامر من قطع الطريق او على الاستناد الى الفرض او الى حقيقة حقه حقيقا بالقول وادعى
ما لا يلائم **فصل** في بيان ان الامر لا يلائم ما ذكره في قوله في كونه في الواقع الا ان يقال في
الضرورة كونه في كونه وسيا التكليف الثاني من اثنين هما في الاحتياط في الواجب الذي هو الاحتياط في الواجب

الذي دنا بيان ذلك على كذا الاول من القياس المنهية ثم استلزم عدم وجود الدليل القطعي على صحة
بالاولية والاستقرار وكذا ما لم يتحقق بالقياس على اقل من حصول الظن بالماضي حيث ان كونهما داخلين في موضوع واحد
فما سبها طرية او غيرهما وانما بان الاستدلال الاول في جميع ذلك ظهر بذلك قول الاستاذ العبد المذنب في كتابه
مع جميع ذلك سيما الاستدلال على محبت الحق وارضاضه فاصطفه **قوله** واما دعوى كونهما الدليل فبما ان
عليك ان الكتاب المذكور على تقدير صحة مسنده وصحة ما ذكره من ان كونهما دليلا على ما ينبغي رد دعوى
فلا يقع استلزامه الحق وسنذكر ان دعوى عدم حصول الظن وانما بان على كذا الاول في حقيقة القياس
الاستدلال في كتابه **قوله** فانما قول الرتبة انما هو حقا في الاستدلال والاعتبار انما هو اعم من ذلك
فانما الاستدلال على ما هو على المحاب وغيره من القضايا المتقدمة في دعوى القطع كذا الاول في الاستدلال
واما دعوى الظن كونهما المطابقا لما هو موضوعا او حكما من جهة قياسها عليه الظن بالماضي الذي يقع التمام فلا ينبغي انما
الحالة ان شاء ما ذكره قبل هذا من القول بغيره لان محبة الظن الحاصل من الابان لا يجب ان يكون ان الظن الحاصل من
ان الخلق المسئلة الاصلية والظن الحاصل من الاول في طريق المسئلة الفرعية وبما العلم عدم الملازمة من اعتبار
واعتماد الاول اصلا لا يقتضي ان ما قبله لا يوجب في معظمه كونهما العلم من جهة الاحياء الامارة بالاولاد
التي هي في الفرع وبما الواحد وان كان يتحقق للاعتبار بالاستدلال الاول في تمام في المسئلة الفرعية لكنه لا يكون
بالنسبة الى اتمام في المسئلة الاصلية وتمام في المسئلة الفرعية كما هو الفرع في سبب تفصيل القول في كتابه
الاعتبار في المسئلة الفرعية لا يوجب انما قام في المسئلة الاصلية يحصل من جهة ما ذكره من جهة الاول في تمام
الذي انما يقع منها يحصل هذا الحق انما هو الاستدلال بالاعتبار فانه يتحقق كونهما العلم من جهة الاحياء الامارة
قوله والآن نقول ان الظن في المحبة التي تقتضي مقتضاها الاستدلال اقل من حصول ما ذكره من ان كونهما
الظن في الفرع لا يستلزم بيقينه الاصول في قوله لا يوجب حصة القضية الاستدلالية الاعتبار في الفرع
كأنه غير الاصول ايضا فانما كونهما العلم من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام في الفرع من جهة الاحياء
فالتفريق الفرع لا يستلزم السبق في الاصول فلا دليل على اعتبار ما ذكره من القول في اعتبار الفرع انما قام على

لغيره من هذه المسئلة كذا من الوجه عدم اليقين هو عدم اتمام المقدمات على الكفاية في جميع الخلق الفرع
لان السبق في الاعتبار انما هو في فرع الفرع وبما الاصول لان السبق في حصول مفهوم اضافي لا يوجب
في الفرع وبما الاصول وبما خارج دام لم يسمع اجراء المقدمات في الاصول على الكفاية في هذا
فانهم **قوله** وما ذكرنا انما هو عدم الفقه اقل من وجه الفرق في الفرع في ما ذكره واضح لا سيما في
بما ان الظن بالماضي في نظر العقل لا يعقل الفرق على ما به ولا معنى للسبق وعدمه على هذا الفرع
عرف ان السبق في الاصل في نظر العقل العمل في هذا بخلاف ما ذكرنا في الكفاية في عمل الثاني في
موضوع لا يوجب من جهة هذا القول في نظر العقل في وجه السبق في قوله وانما السبق في المسئلة الفرعية
فانهم كونهما حقا في المسئلة الاصلية فاما مقتضاها انما قام عليها **قوله** واما بالاعتبار انما قام على
ما ذكره دام لم يسمع ان السبق في الحقيقة هو ان السبق في الاعتبار انما قام به مع الفرق في هذا
قيا بما في الفرع وبما الاصول وهو قد ثبت بيقينا في المسئلة في جميع الامارات والظن وبما انما يسمى بيقينا
مطلق وقد ثبت بيقينا بالاضافة وهذا لا يصح في الحقيقة الا بعد في عدم وجود السبق في الاصل
كفاية لا دليل على اعتبار وهذا معنى قوله انما ثبت في تلك الظن التمام لا انما ثبت في الفرع في الخارج
عن الفرع لان المسئلة في اثبات محبة الظن بغير الاستدلال ثم انما يفرق في ذاتها في سبب السبق في الاستدلال
هذا الظن السبق في الاستدلال في تمام عليه حكم محبة القطع باعتباره بعد في القطع في الاول
نعم ان معنى كونهما الظن يتحقق للاعتبار سواء فرض مطلقا او بالاعتبار هو كونهما اعتبارا في جهة اعتبار
غيره لا يوجب بيقينه فاذ انما هو العلم من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام في الفرع من جهة الاحياء
قوله لانه انما الاستدلال في جميع ما هو المتبع بعد الاستدلال اقل من هذا الكلام انما هو بعد في تمام
والعلم من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام في الفرع من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام
الفرع من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام في الفرع من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام
حتى في ما ذكره في كتابه في الطائفة من عدم العلم من جهة الاحياء الامارة بالاولاد في تمام في الفرع من جهة الاحياء

معرفة الواقع لا استنادا انما عقلية كذا الواقع وادراك الواقع انما احتمال انما عقلية كذا الواقع
التي مع العلم بغير الظاهر من الواقع فيصير ان يقال ان حكم العقل بوجوب اعتبار الظاهر في زمان الدنيا
انما هو من جهة ان معرفة الواقع بهما المستندة للعلم بالزمان عقلية فلا شك بان ذلك هو الواقع
منه على ان لا يقال بان معرفة الواقع العقلية في سلوكها بالظهور ومع هذا لا يستلزم العقل
الاعتدال فعلا لا شك ان معرفة خروج بعض الظواهر من كونها العقلية في حكمها لا اعتبارا للزمان
كما ان في زمانها لا اعتبارا لزمانها انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الا من هذا الاحتمال انما هو ان لا اعتبارا للزمان في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
وضعا **قوله** الا ان يقال ان الخواص العقلية على الظاهر في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
لم لا نقول بشيئا لان الاستدلال بها ووجه اليقين في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
ولكن من هذا الادراك ان اعتبارا للزمان في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الاعتدال وهذا هو واضح في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
ان قد تبين انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
صحيح كذا هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
بالنظر الى الواقع والموقف للنسبة انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
في اول زمانه في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الاعتدال في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها

الواقع

بالواقع الظاهر وان لم يتبين فلا يثبت في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
صحيح كذا هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
لوضع الفرق بين العلم والظن في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
بالاعتدال في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
قد ذكرنا في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
لا يثبت في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الدليل على اعتبارها في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
العلم في زمان الافراد في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الناقص في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
بالنظر في زمان الافراد في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
ما ذكرناه في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الفصل في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الواقع في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
الواقع في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
انما هو في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
لا يثبت في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها
لذلك في كونها العقلية في كونها لا يثبت في كونها العقلية في كونها

الواقع

ووضع ثبت المشد اليه على الرشد في الواقع والمفروض انما هو على هذه مع انه لا يثبت على ذلك لوجوب
الجد في حصول النفي مع قطع النظر عن الزام الحكم لمزيد من نفسه التي يحصل النفي التي وقد اشرنا الى
الخلاصة في ذلك بعد ما عرضت عليه كونه او عدمه وصحة او بطلان نفسه التي في ذلك ولا يخفى على
انما حصل ان لا يدل على وجهي حصول النفي على الصانع في الفرض الا ما ذكره الاستاذ الهلالي من ان
اولها ان فيه انه محجوب اعتبارا لم يتم دليل على اعتباره وان لم يلزم بالادلة هو العلم ولا يلزم
النفي صلاحيته الى الاصل هذا ايضا فان اذكره بحري في الفروع ايضا ان يقال ان الاخذ
كونه واقعا اولى من الرجوع الى ما بعد التمسك والذات فيحصل هذا من لا يدل على اعتبار طريق النفي
لا يري **قوله** مقتضى هذا الكلام الحكم بغيرهم لانهم اولى به من السابقين اول مقتضى ذلك ان لا يثبت
لكل الباقين في الحكم بغيرها لا يقتضي الحكم بغيرهم من جهة الاول **قوله** لان هذه العلة
ان لم يبق في العقاب فيستلزم الاعتقاد ان قول المنع من انما يعرف العلة في الاصول فلو ان
عنه لم يعلم له بطلان فخرجت مقتضى في الاصول على ما لا يثبت في الخلاصة على البرية المذكورة وكشفها
القاب في حال هذا ايضا فانما ان حصل الكلام ليس محض بالفرق في ثبوت بل بعد العقيدة في الحق
ثم اقول على ما حار اليه من جهة النظر والعقوبات لا تعرفنا في اشارة الى الاستاذ الهلالي في جملته
ان العفو الحق مع السبل امر كافي بما مع ما تقدم في محله عند اهل البيت والوعيد من لطفه في حجة
الى الطلوع ومعدن العصبه وتركها من جهة اجابة الاخذ باللفظ الواجب عليه واجبت العقوبة
في نفي النصارى من عقاب العصبة من الذي عليه الباقية ويروي بعده واجبا في السبل وانما اعلم
معتوقا عن غيرها وهذا امر لا يري في الحقيقة هو الا لا يمكن استكمالها على جميع الموارد وهذا
اجاب الاستاذ الهلالي عن اصل الدخال انما اوردته وعلى النسخ قد كان العفو الذي كانت فيها من
انما هو العفو الذي اطلق العفو عليه وانما الاعتقاد عنه وانما في الواقع فلا يري في لفظ
اجابة الدخال على النقص والبعيد عن الطاعة والمفروض في كلام النسخ في عدم الحكم المانع المقتضى

على النقص او اطلق عليه في الواقع والمفروض انما هو على هذه مع انه لا يثبت على ذلك لوجوب
الجد في حصول النفي مع قطع النظر عن الزام الحكم لمزيد من نفسه التي يحصل النفي التي وقد اشرنا الى
الخلاصة في ذلك بعد ما عرضت عليه كونه او عدمه وصحة او بطلان نفسه التي في ذلك ولا يخفى على
انما حصل ان لا يدل على وجهي حصول النفي على الصانع في الفرض الا ما ذكره الاستاذ الهلالي من ان
اولها ان فيه انه محجوب اعتبارا لم يتم دليل على اعتباره وان لم يلزم بالادلة هو العلم ولا يلزم
النفي صلاحيته الى الاصل هذا ايضا فان اذكره بحري في الفروع ايضا ان يقال ان الاخذ
كونه واقعا اولى من الرجوع الى ما بعد التمسك والذات فيحصل هذا من لا يدل على اعتبار طريق النفي
لا يري **قوله** مقتضى هذا الكلام الحكم بغيرهم لانهم اولى به من السابقين اول مقتضى ذلك ان لا يثبت
لكل الباقين في الحكم بغيرها لا يقتضي الحكم بغيرهم من جهة الاول **قوله** لان هذه العلة
ان لم يبق في العقاب فيستلزم الاعتقاد ان قول المنع من انما يعرف العلة في الاصول فلو ان
عنه لم يعلم له بطلان فخرجت مقتضى في الاصول على ما لا يثبت في الخلاصة على البرية المذكورة وكشفها
القاب في حال هذا ايضا فانما ان حصل الكلام ليس محض بالفرق في ثبوت بل بعد العقيدة في الحق
ثم اقول على ما حار اليه من جهة النظر والعقوبات لا تعرفنا في اشارة الى الاستاذ الهلالي في جملته
ان العفو الحق مع السبل امر كافي بما مع ما تقدم في محله عند اهل البيت والوعيد من لطفه في حجة
الى الطلوع ومعدن العصبه وتركها من جهة اجابة الاخذ باللفظ الواجب عليه واجبت العقوبة
في نفي النصارى من عقاب العصبة من الذي عليه الباقية ويروي بعده واجبا في السبل وانما اعلم
معتوقا عن غيرها وهذا امر لا يري في الحقيقة هو الا لا يمكن استكمالها على جميع الموارد وهذا
اجاب الاستاذ الهلالي عن اصل الدخال انما اوردته وعلى النسخ قد كان العفو الذي كانت فيها من
انما هو العفو الذي اطلق العفو عليه وانما الاعتقاد عنه وانما في الواقع فلا يري في لفظ
اجابة الدخال على النقص والبعيد عن الطاعة والمفروض في كلام النسخ في عدم الحكم المانع المقتضى

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, covering the right page of the manuscript. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines, though it is significantly faded and difficult to decipher. The left page is blank.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله في التبادل والتلخيص وحيث ان مواردها الدليل والمعارض هما
اقلها كثر في مثل الخوض في المسئلة ان نكلم ان لا بعض الكلام في اثبات
كون المسئلة من مسائل علم الاصول ثم مثبته بيان المراض المعارض و
احكامه فنقول من الواضحات الغنية عن البيان دخول مسئلتنا في مسائل
العلم لطابق الموازين التي حلوها فانها ظاهرا للعلم باسمها عليه اذ
صدق تعريف علم الاصول عليه ظاهر سواء عرف بالقرآن المحدثا مستقلا
الاحكام الشرعية او العلم الباحث عن احوال الاولاد لكون البحث فيه عن حكم
تعارض الدليلين بعد الفراغ عن دليلتهما لان المعارض الاصطلاحي حسبا
تقف عليه لا يفتق الا بين الدليلين المعارضين حين المعارض واما وجوب
المعارض والوارد المخرج فلو منع عدم جدوى هذه المسئلة العامة
واختصاصها بالمتجه من حيث قدرته على احرار المعارض والعمل باحكام
ومخرج العام منه فلو زعم انه افساد باب العلم ونسبة المحجة بحمل الاستدلال فيه كقول
تدوينها في علم الاصول ونفس جميع من هو صفة الفن به اقول كون
المسئلة من مسائل العلم هو من بين جميع اعداد من مسائله لطرف
في جميعها جزها فان جاء منفر من كون مباحث الالفاظ باسمها من مسائل
من جهة دخولها في المبادئ المتقدمة للغة ثم وبعضهم منعوا من كون
مسائل المحجة باسمها من مسائله من جهة دخولها في المبادئ المتقدمة

كون

لكون موضوع علم الاصول في الادلة بعد الفراغ عن دليلتهما وان تنصوا
عنها بما ليس في المقام مقام المفترضة لان الموضوع بيان عدم اشكال احد
كون المسئلة من مسائل علم الاصول انما عرف ذلك فنقول ان المعارض
تفاعل من العرض وهو في اللغة ضعف المراد وفي عرضنا الناقصة على المحض
اذا اوردتها عليها قال نعم يعرضون على التاماع يورثون عليها وقال نعم انما
عرضنا الادلة على التعارض ولا من اجل اوردتها عليها وهو المراد من التعارض
بالاظهار الذي ذكره الامثلة العلامة واما طلة فكنه صريح بان الاحسن في التعارض
بما ذكره لان اظهار اعم من الورد ونحو اصطلاح الاصوليين عرف بقوله الدليلين
يا اعتبار دليليها كما عرفه جماعة او بقيا في مدلولها فيكون توصيف الدليلين
بالعارض على الثاني من الرصف لمغالتي الموصوفين ويمكن الرجوع الى
معنى ما سلكه من قضية كلام الاستاذ في الرسالة وكيف كان ذكر الاستاذ ان
العارض في الاصطلاح لا يجعل الاعلى الدليلين واما دليلهما فهو انما يضاف
به باعتبار معناه اللغوي لانه لا يضاف به بحسب الاصطلاح فاقول ثم
انه صريح في مجلس البحث بان اطلاق المعارض على ما عرفناه به ليس من باب
التقليل بل هو من باب الاعتناء به هي بمثل الاطلاق على معناه الحقيقي لان خلاف
الدليلين عين فاردتها على موضوع واحد وتماثلها هكذا اذا الاستاذ
وهو محال فاقول ثم ان المراد من الدليلين والعنوان اعم من الدليل الاجتهادي
النظر الى كافي والكاشف عنه والفقهاء الغير الناطق اليه الذي يقتضي

وقد عرفت تفصيل القول في المادتين الدليل الاخرى والقفا هي وجوب
التشبيه بها في الجزأ الثاني من جزأ الخليفة ولا بأس بالاستمرار في البعض الكافي
فيكون وجهه بانه البصر فيقول الدليل الاخرى هو كل دليل كان
ناظر الى الواقع لا يشك عند مع كون وجهه هو كما في اعتبارها ان كان ظاهرا
فلا يعتبر فيه امران والدليل القفا هو ما لم يكن كذلك سواء انفق فيه كالاثر
او احدهما من غير فرق بين كون دليل اعتبارها العقل او النقل فاضاها
ومن غير فرق بين كون الاول ظاهرا ومن غير فرق بين قيامها على المسئلة
او العينية نعم الظاهر اعتبارها على الحكم الشرعي دون الموضوع الخارجي
فان ما يوقوم في الموضوعات يسمى امارا واصلا لا دليلا فتم واما وجه تشبيه الاول
بالاخرى في فاضح لظهور مناسبتها لتعريفها لاجتماعها وبانه استقرا في الواسع
في محصيل النقل او القطع بالحكم الشرعي واما وجه تشبيه الثاني بالقفا هي
من وجه مناسبتها لتعريفها لفقه فاء على كون المادتين الحكم في التعريف
هو الحكم الظاهري حسبما اجاب به جميع عن الاشكال المعروف الذي اورد
على تعريفها لفقه ثم ان اصل هذا الاصطلاح من المادتين في حسبما افقنا
عليه وقد شاع في عصرنا لاجتماعهما في وجه واحد من ناحية الى عصرنا هذا
ومن مناسبتها اصل الاصطلاح الى تعريفها في وان كان في غير محله
ثم ان المادتين في حسبما صرحوا به نعم من تنافي مدلولي الدليلين انفسهما
او لا خارجا عنهما كما ان المادتين المدلولين اعم من المطابقين والتضامين

اولا التماسين او المختلفين والعرض من الفيد الثاني في التعميم الاول
حسبما صرح به بعض من ما صرحوا او فادى عصرنا او خال ما اذا ثبت
الثاني بينهما بالاجماع المراتب او عدم القول بالفضل ونحوها كما اذا
ورد دليل على وجوب البعض في امر غير مستحق واخر على وجوب المصوم في
ذلك المسافر فانها وان لم يكن الثاني بينهما محسب وانما لكن الدليل الثاني
الدال على ثبوت الملازمة بين الفضل ولا فطر وهو قوله كما مضى
افقروا او جيل الثاني بينهما كما هو واضح وكذا اذا ورد دليل على
مطلوب الصلوة بنفسه شئ ما يعتبر فيها سببا ودل دليل اخر على عدم
مطلوب الصلوة بزيادة غيرها فانه لا تنافي بين الدليلين بحسب انفسهما
لكن عدم القول بالفضل بين حكم النقص السهوي والزيادة العمدية
في اجزاء الصلوة او جيل الثاني بينهما وكذا اذا ورد دليل على انفعال الماء
القليل ببلان في حياسته مخصوصة واخر على عدم انفعاله ببلانها بغيرها
فان لم يكونا متنافيين بالنظر الى ذاتها وانفسهما لان عدم الفضل
بين الحياسته في الحكم او جيل الثاني بينهما الى غير ذلك من الامثلة هذا
قد يجعل لعدم الاحتمال الى التعميم المذكور يجعل المادتين لا تنافي الا اعم
من الاثر في الشرعي وغيره فان الثاني في القسم الثاني يرجع الى الاثر
بالمعنى الاول كما هو واضح هذا ولكن قد بين ان الاثر في الحكم جعل المراتب
من الدليل والقيمة هو المدلول المتناهي بحكم احد جزئي الاخر وكذا العكس

فلا يحتاج اذن الى التعميم المذكور ولا الى الالتزام المذكور كما هو ظاهر مثلاً
نقول ان المدلول المتأني للدليل الدال على وجوب الصوم مع ما دل
على اتحاد حكم الضر ولا فام فكل منها جزء المتأني لان المتأني هو ما دل
على وجوب الصوم بواسطة دليل خارجي او باعتبار مدلوله الاتراحي
الشرعي وهكذا الامر في طريق العكس ومن عليه المثال في المثالين بعد
وما شابههما ووجه الاخرية ان جعل المتأني هو ما دل على وجوب الصوم
بواسطة دليل خارجي او باعتبار مدلوله الاتراحي لازمة الصريح فيه
في كل مقام وهو حسن اذ كانت الصفة والملا فطريقاً في جميع المقامات
فليس كذلك بل فيا صير طقياً فيطرق الضر فيهما وبالحكمة للتأني
في الاخر اذ لا امر به قد يكون جميعها طقياً وقد يكون بعضها طقياً
بعضها الاخر قطعاً فاذ اتي على العلاج لا بد من الضر في الطقوس
كان هو الدليل الدال على الحكم المذكور او الصفة لاستحقاق الضر
في القطعي كما هو واضح على المنتدبر ثم الظاهر ان التأني قد يكون بطريق
التناقص والابحار السلب وقد يكون بطريق التضاد ثم ان اخذ
الدليلين في العنوان انما هو من باب قل ما يتحقق به التعارض
ولا ان التعارض ليس مختصاً بين الدليلين بل قد يقع بين الثلاثة او ازيد
كما هو واضح في سبب التعارض في كل كلام الاستدلال المذكور فلو
ومنه يعلم انه لا تعارض بين الاصول وما يحتمل المجتهد من الادلة الاجتهادية

افلا

افلا بعد التعارض الغامض ايراد بيان ما يوجد فيه هذا المعنى وتخصيص
موارد وجوده على سبيل الكثرة أولاً من حيث وجوه بين مطلق الدليلين
او الدليلين لاخذ من على نحو خاص ثم الغرض بحكم الموضوع المذكور
في المقامين ولما كان التأني والتأني غير متحققين عقلاً الا بعد اتحاد
الموضوع الذي يرجع الى الوجدان التأني كما هو واضح فلو انما
الدليلين في موضوع واحد مع اختلاف مقارنهما لم يكن تحقق التأني
بين الدليلين المختلفين بحسب الموضوع او بين ما يكون وجود احدهما
مراقاً لموضوع الاخر حقيقة او بالحكمة صرفاً عدم امكان اجتماعها
في موضوع واحد مع هذا الغرض اما مع الترفع الحقيقة فظاهر وما
مع الترفع على سبيل الحكمة فلو ود الحاكم على غير موضوع الحكم
بالحكمة فاذا عرفت عدم امكان التعارض بين الورد والورد
الحاكم والحكم اجمالاً كما هو في ان شيئاً ولا الى الملام من الورد والحكمة
والعرف بينهما وبين التعارض انما يتحقق على حقيقة واحدة حقيقة الورد
ان المتأني في ما ذكرها غير محتاج لشرح القول في ذلك ويتعلق في
الحق ان نفسك بما ذكرنا لك من حكمها ثم تعقبه ببعض ما يتحقق فيه
الورد والحكمة الذي يرجع الى الضابطه لكي يتحقق في تبيين
ما به عليك من الصغريات فيقول اما الورد من صفة عن رفع
احد الدليلين لموضوع الدليل الاخر فلا يلاحظ ان بين الدليلين

وأما إطلاقها على ما وقع من صنع الدليل مع عدم اعتبارها من
 مساهمة في التعبير لا حقيقة ولا لا يخفى ومنه يعلم انه لا يستبين من الوارد
 ما هو قد من السبب الموجه بين النفاذ منين لاستحالة اجتماعها
 لئلا حيل بينهما أو لغرض بينه وبين التخصيص هو العموم على ما افان
 الاستناد اعم لان التخصيص هم من الوارد لان المعنى في التخصيص
 عدم شمول دليل الموضوع سواء كان عدم الشمول ابتدائيا او ثانويا
 وعرضيا من جهة وجود الارتفاع فالمراد بناء على هذا مقتضى النسبة
 الى الموضوع الذي وجد فيه الوارد هذا ولكن قد يفتيها لان
 عبارة عن عدم الشمول ابتداء واما الحكمه في كون احد الدليلين هو
 اللفظي منقضا كمال الدليل الاخر ومبيننا للظاهر له والى ومفسر للمراد
 منه بلسانه وان كان مدلوله وافعا لا يجمع مع مدلول الحكم وبينهما
 بحسب الواقع نفاذ لغوي الا ان التعارض لا بد من ان يلاحظ بالنسبة
 الى الدليلين بحسب دلالتها ولم يكن بين المفسر والمفسر تعارض بحسب
 العرف لكون المفسر بدلالة اللفظية مستقصا الموضوع المفسر بالفتح
 من حيث العموم والمخصوص فلا يستبين بينهما اذ هو متوقف على عدم الترتيب
 بين الدليلين فالحكم بالذات غير قابله للقائمه مع الحكم فالحاكم
 ناظر الى خارج صورته عن الحكم خرجا موضوعيا بلسانه وان لم يكن
 مرافقا له واقعا وبين ان الحكمه على ما في الرسالة ان يكون الحكم لغويا

الاول وهو الحكم لان لا يتم كونه مفسرا له وانما هو اللفظ بحسب الدلالة
 كونه مفسرا عما عليه كما هو واضح هذا ولكن ذكرنا استناد في حمل الجان
 الحكومة غير صبيته على وجود الحكم قطعا بل يكفي فيها واما احد الدليلين
 لدفع ثوقم الموقوف عن وجود دليل يكون على خلاف ما هو عليه الحكم
 وفي متوقفه على وجود الحكم قطعا او ثوقها بحيث علم كون الموقوف من
 وهذا الدليل دفع الثوق الناشئ المكلف من احوال وجود الدليل على
 الخلاف فاذا فرض وجوده في حق كثير الشك قبل ما ورد في حق
 الشك في الصلح او مظهر فلا محالة يكون حاكما بحقه كون وجوده
 لدفع ثوقه شمول الدليل الدال على حكم الشك على فرض وجوده فاذا ذكرنا
 من الترتيب للميزان اما هو لا يبدوا من الادلة فيدفع ما ذكرنا اما
 قد يرد على ما ذكرنا من الترتيب والميزان للحكومة با تافرض وجوده
 الحاكم مقدما على الحكم هكذا افاد الاستناد العلامة ثم انه لا يخفى عليك
 انه قد وقع تساحي في التعبير المقصود من الحكومة في الرسالة لان نفعها
 يكون احد الدليلين مرافقا للحكم الثاني بالدليل الاخر عن بعض افراد
 موضوعه موجب لثوقه وجود التعارض بين الحاكم والحكوم هذا ولكنه
 ذكر ان المقصود من كون الحاكم مرافقا له من حيث دفع الموضوع من حيث
 والتشابه او كونه بحسب الواقع لا اتحاد الموضوع في الحاكم
 الحكم بحسب الواقع ثم ان الحكومة على ما عرفت من لغزها لا توجد

الا انها تكون من الدليل القاطع حتى يكون له لسان متفق في التفسير
 بحسبه ثم ان الفرق بين الحكمة والورود ما لا يخفى واما الفرق
 بينهما وبين التخصيص فيسبحي الاشياء اليه في كلام الاستدلال والعلل
 وحاصله دخول العام والخاص في اقسام الغاير من بخلاف الورد
 والحكمة من حيث كون التخصيص عبارة عن رفع الحكم الثابت لبعض
 افراد العام بالخاص فيكون ناظرا الى رفع الحكم المحمل من غير ان يتغير
 في الموضوع أصلا هذا وكذلك يستف من بعض الكلام عليه انه
 ثم انه لا يخفى عليك ان الورد لا يقع فيه الاستثناء من حيث
 المطارد بين الخارجية أصلا الا اذا فرض الشك في موضوع احد الطرفين
 بحسب الشرح او الفرق على ما استقف عليه واما الحكمة فلهما امثلة
 واضحة وامثلة خفية غاية الخفاء بحيث يقع كثيرا ما الاستثناء فيها
 وامثلة لا تبلغ في الموضوع القسم الاول ولا في الخفاء القسم الثاني
 بل هو واسطة بينهما والميزان ما ذكرنا والحكم بوجوده بين كل دليلين
 تقابلان في الحكم بعدم وجوده ما كثر الى غلط الفقيه وكثيرا ما يقع
 الالتباس والاستنباه في الموارد الشخصية كما انه قد يقع الاستنباه
 بين الورد والحكمة والغاير من في موضوع واحد من جهة عدم
 العلم بهما لما اخذ في موضوع الدليل والخاص مورد الغاير من
 مشكل كما ان الحاف بالورد والحكمة مشكل اذا عرفت ذلك

فاستغنى لما ينشئ عليك من الكلام في تخصيص كل من الورد والحكم
 والغاير من على سبيل الضابط والامتناع في سدد بيان جميع صغرها
 كل منها مع انه مستحيل غاية فنقول ان الدليل لا يخلو ان منها اما
 ان يكون الاجزاء بين او فقا هيئين او مختلفين وبعبارة اخرى ما ان
 يكون المتقابلان دليلين واصليين او مختلفين ولاصل عبارة عن كل
 دليل اثبت الحكم في موضوع الشك من غير ان يكون ناظرا الى الواقع
 وهو قد يكون شرعيا وقد يكون عقليا محضا وقد يكون عقليا
 وشرعيا والدليل في الصورة الاخيرة قد يكون قطعا وقد يكون
 ظاهريا معتبرا معتد به فان كانا دليلين فيوجد بينهما كل من الاقسام
 الثلاثة اما الغاير من ظاهر واما الورد فكلما اذا كان احدهما
 قطعا والاخر ظاهريا او كان احدهما ظاهريا مقيدا والاخر مطلقا على
 ما استقف عليه انتم واما الحكمة فكلما اذا كان كل منهما ظاهريا لكن
 كان احدهما ناظرا الى الاخر وامثله كثير كالادلة النافية للخرج
 والضرب والسبيل على الحسين والقدوم على العبد الى غير ذلك
 ما ينسب الى ادلة الاحكام التطبيقية والوضعية الرجعية المتكسبة
 على ما هو الخطين عندنا هذا كما اننا اصليين فيوجد بينهما كل من
 الاقسام الثلاثة انتم اما الورد فيوجد ان كان الاصلان مختلفين
 بمعنى كون احدهما شرعيا والاخر عقليا لان الاصل العقلي لان

الماخوذ في الدليل العقلي المجمل بالنسبة الى جميع مراتب الحكم وعبارة
 اخرى عدم الحكم الواقعي والظاهر معا على ما استغف عليه انتم ولما
 الحكومة في وجود بينهما ان كانا شرعيتين وكان احدهما استغفا
 والاخر غيرهما فان الاستغفا لم يمتنع احدهما في النسبة الى صواب الاصول
 فان لسان لسان تنزل الحكم لسانا في الحق والامر وغيرهما من
 الوجود فكأنه يترجح بين الادلة والاصول فاذا قيل المحل ليس ولا يطلق
 في قوله كل شيء مطلقا حتى يرد فيه شيء على وجود الحق وكان الاستغفا
 ناظرا الى وجود لسانا على لقاء الحق فيبقى حجة مرفوعة لموضوع الاطلاق
 في الخبر المذكور بطريق الحكومة ومقتضى الرد وهكذا لو كان الاستغفا
 ولكن كان احدهما موضوعيا والاخر حكما فان الاستغفا الموضوعي
 حاكم على الاستغفا الحكمي وكان احدهما جازما في الشك السببي والاخر
 في الشك السببي فان الاول حاكم على الثاني ولكن امرها الى الموضوع
 والحكم على ما افاده الاستناد العلامة في الجزء الثالث من الكتاب وقد
 اشترنا الى بعض الكلام عليه فيما علقنا عليه فراجع فان ابيت الا
 عن كون الحكومة صفة للمدعيين المختلفين بحسب المذهب والاستغفا
 ليس من الادلة وانما الدليل الاول من اجابته على حجة نقض اليقين
 بالشك مع ان المدرك في الاستغفا بين واحد فخذ بالثاني الاول
 وانما الغرض من ذلك ان كان احدهما اصالة الاخر لا خرافة الاخر

2 الشبهة المحركة

في الشبهة المحركة الغير المعروفة بالعلم الاجمالي بناء على كون
 الماخوذ في كل من اجازة المحلولة والاحتياط المجمل بالحكم الواقعي
 وكما الاستغفا بين الذين يكونان في مرتبة واحدة كما اذا كان الشك
 فيها مستتباه من امثالت وكان سبب تعارضها العلم الاجمالي وغيره على
 ما عرفت تفصيل القول في الجزء الثالث من التعليق بناء على القول
 بجواز الاصول في ضرورة العلم الاجمالي كما هو احد المسالكين في المسئلة
 وقد سلك جماعة على القول بعدم جريانها من جهة كون الغاية في
 الاصول الاعم من العلم الاجمالي والتفصيل وقد عرفت ما هو الحق من
 المسالكين غير انتم ان المارد من الاصول الشرعية كل حكم انشاء الشك
 في موضوع الشك في الحكم الواقعي الاول لا ما كان ناظرا الى امضاء
 حكم العقل وكان الناطق عن الناطق في حكم العقل كما ان المارد من حكم
 العقل كل حكم بقاء العقل ويحكم به على سبيل القطع في موضوع
 المجمل وعدم العلم بالحكم بالحكم العقل الطغي الموجود في الاستغفا
 والبراهة على القول باعتبارها من باب الظن العقل فانه ظهر عن
 الاصول بمرورها خلق الادلة هذا وقد عرفت تفصيل القول في حكم
 تعارض الاصول المتخالف بحسب الشرع والمشافقة بحسب في آخر الجزء
 الثالث من التعليق ثم ان سميتم حكم العقل في مورد البراهة والاستغفال
 والخبر العقليين بالاصول والحكم الظاهري انما هو على القول بانشاء

العقل فيها حكما في موضعين يطبق على الشك في الحكم الشرعي الموصول في
حق المكلف واقفا ما لا فليس للعقل حكم ظاهر في وان كانا مختلفين
فلا يوجد بينهما التماثل في صلا فان الدليل اما ما رده على الاصل او
حاكم عليه فيصير ذلك ان الدليل الذي قام على خلاف الاصل اما
ان يكون علميا واما ان يكون ظاهريا ولا اصل اما ان يكون عقليا واما
ان يكون شرعيا فان كان الدليل علميا فهو بارز على الاصل مطلق وان
كان ظاهريا فان كان الاصل الذي يتقابله من الاصول العقلية كالبراهنة
العقلية والاستدلال والتخير العقلية فهو بارز عليه اتم لا يتفادى موضع
كل واحد من هذه الاصول بقيام الدليل الظني على الواقعة لان الموضوع
في الاول عدم البيان واما ظاهره لان العقل اتم حكمه في العقل والبراهنة
وفيه العقاب عليها اذ لم يكن هناك حجة عن الله على الوجوب او الحرمة
والموضوع في الثاني احتمال الضرر ولا اشكال في انتفاعه بقيام الظن
المعتبر على عدم الوجوب او تعيين الواجب والحرام في صورة العلم
الاجلي بما ضرره استغلا لا العقل بفتح العقاب من غير حجة فربما
والموضوع في الثالث الشك في عدم رجحان احد الطرفين على الاخر
لان حكم العقل بالتخير بينهما حكم مطلق على مقتضى ما اذا اعدم
امكان الاختار بالحكمين او عدم وجوب ثابتهما عدم جواز طوعهما والتما
عدم التوجه لاحد الاخرين على الاخر واجبان اخرى عدم تعيين

لدها

لاحداهما ومن العلوم ضرورية ارتقاج هذا المقدم لقيام الدليل الظني
على تعيين احدهما البين فان شئت قلت الجمل وعدم العلم بالماخوذ
في الاصول العقلية هو خبر شبه الجمل اجماعا بحكم الاقل والثاني
وهكذا وهذا بخلاف الجمل في الاصول الشرعية لا الاستصحاب مثلا
كان الدليل الظني حاكما عليه فلا حظ له ما دل على اعتباره فان شئت
قلت ان ما دل على اعتباره حاكم على مدرك الاصول لان تلا حظته
حقيقة الدلالة في الحكم بحكمه الدليل عين حمله وللملة حاكما
على مدرك الاصول كما هو واضح فان صنع حكم الشارع على الذي
بالدليل القائم في الواقعة على خلاف الحالة الساقطة هو من بل
سواء من جهة الواقع وعدم الاعتناء باحتمال حكمه بالسنة
الى الواقع الذي هو عبارة اخرى عن رفع اليد عن الاحتياط في الحالة
الساقطة من حكم بعدم وجوب الشك لموضوع الرجوع الى الاستصحاب
للكلف فيها قام الدليل على خلافه وباجل حكم الشارع بوجوب
العمل بلا مارة القائمة في الواقعة الشككة معناه رفع اليد عما حمله
في موضوع الشك من جهة وجوب الشك بل قلما منه لسان ما في
الموضوع وان لم يكن ما في حقيقة كما عرفت في الاصول الموضوع
والحكم فان صنع حكم الشارع ببقاء الموضوع او ارتقاعه وان
كان هو وجوب الامر بما جعل له من الاحكام والامر لتمام ارتقاعها

فانه الجمل بالحكم الاقل
فان كان من الاصول
الشرعية

في المتن

لان جعل الموضوع في الظن لا معنى له الا ان هذا يجعل بلبيان
 بقا الموضوع وارتقاءه وهذا كله لا يربط فيه ولا يشبهه فغيره
 انما الشبهة فيها قد بقي لعدم الظاهر بين الادلة والاصول من
 مسلك اخر حسب ما مر بالبيان من ان عبارة الاستدلال
 في ما دعى لتطوره هو خلاف الموضوع في الادلة والاصول وعدم
 اتحاد فان الموضوع في الادلة نفس الموضوع الواقعي من حيث
 هو واقعي والموضوع في الاصل الموضوع المشكوك من حيث هو
 مشكوك والوجه في ذلك ان مدلول الادلة الحكم الواقعي المحمول
 على الموضوع المحرر عن محاط العلم والجهل ومدلول الاصول
 الحكم الظاهري المحمول على الموضوع المشكوك من حيث هو مشكوك
 ومن المعلوم ان الموضوع لم يحاط به عن الشك غير الموضوع
 المحاط به في الشك والالام يقبل لعموم حكمين عليه ضرورة
 اقتضاء نقد المحمول لغدد الموضوع والالام اجتناب الصدق
 او المتعين وهما محالان بالضرورة وبعبارة اخرى وجود الحكم
 الظاهري مع وجود الحكم الواقعي على خلافه او على نفسه مع
 اختلافهما بالوجدان يقتضي نقد موضوعهما وعدم اتحادهما فيكون
 الموضوع في الدليل الدال على الاول مغاير للموضوع في الدليل الدال
 على الثاني كما هو ظاهر بالوجدان فلا بد من ان يكونا اما لعدم وجود الحكم

الواقعي

الواقعي في مورد وجود الحكم الظاهري واتخاذها مع وجود الموضوع او انما
 مع اختلاف الموضوع ولا اولان باحلال بالضرورة في الاستدلال ما خلف
 مع بعض مفاسد اخر فغير الاحتمال هو المظن فان قلت ان الموضوع في الحكم
 الواقعي مع قطع النظر عن العلم ذلك ان الموضوع الواقعي لا يشترط والموضوع
 في الاصل الواقعي يشترط وهو الشك لان يكون الموضوع في الاول الموضوع
 الواقعي بشرط لا والموضوع في الاصل الموضوع الواقعي بشرط شئ وهذه المقادير
 وكيفية اشتباه الحكم ونقد وجعل اجزاءها لا ينبغي في اختلاف الموضوع في المساط
 في انقطاع الظاهر من الذي يكشف عما ذكرنا ان احدها اجتناب الحكم الواقعي
 في الظاهر في حق موضوع واحد لكلف واحد كشرط الشك مثلا فان قيل ان
 يكون محاطا بالواقعي وحلا في الظن وهو قاصر باجتماع امرين في الجملة بالبيان
 الحكم بحكمته ولعل الادلة على دليل الاصول فلو كان موضوعا مستقدا وانما
 لما كان معنى الحكمه واما القول بان اتحاد موضوعها ولو في الجملة مستلزم لاجتماع
 الصدق وهو محال فمفسد جدا من جهة معنى الضاد بين الحكم الواقعي والظاهر
 الذي على خلافه مع كون الاول ثابتا وانما الضاد بين حكم الواقعي والظاهر
 ولذا اجتمعان في الاول دون الثاني ومن هنا حكمه استجابة صلو من صفة في
 الدار المعنوية به جلا لا بالموضوع او الحكم في الجملة نعم ان الجهل بالموضوع والحكم
 لا يربط الحكم الواقعي بناء على مذهب اهل الصواب من المخطئة هذا يكشف
 عن عدم الضاد بين الحكم الواقعي الثاني والحكم الظاهري الذي على خلافه
 وليس كل متعاهدين لا بد ان يكونا ضدتين او متباينين حسبما هو من الامور
 الواضحة عند من له ادنى حظ من العلم قلت ما ذكره فاسد جدا لان الموضوع
 في الحكم الواقعي هو الموضوع بالحيثية العبرية لا الموضوع الاصح من

لاشبه

العلوم والمشاكوك فكأن العلم والجهل لواحد في وجوده لزم تقديم الشئ
على نفسه كذا لا يتصور إطلاقاً من حيثين ضرورة الملازم بينهما لأن الإطلاق
بالنسبة اليه والموضوع في حالة عروضا الحكم الواقعي عليه مجرد من جميع اعتبارات
لا حتى الإطلاق هذا وأما مجرد الحكمين الواقعي والظاهر في حق مكلف واحد
فلا يكشف عن اتحاد موضوع الحكم كيف لا يكون كل وكل مكلف مكلف
بيك لف كثير متضاد وأما الاختلاف في موضوع واحد ففي محل المنع هذا
مخصص باليقين في موضوع هذا المسلك ولكل جبر بتطابق الاستدلال فيه من
وجوه أحدها أن الحكم يكون مقادير الدليل قطعاً كان أو ظاهراً هو الحكم
الواقعي فاسد جداً لأن الدليل الظني أن لو خط مع قطع النظر عن المصلحة
وجرد النظر المقتضى فهو أن كان ناظر إلى الواقعي ألا أن مقادير هذه الدلائل
ليس حكماً أصلاً وان لو خط مع حقيقة الدلائل فلا إشكال في كون مقادير
الحكم الظاهري كقواعد الأصول ألا أن الفرق كون الماخوذة في موضوع الأصل
مجرد الشك وعدم العلم كيف كان والماخوذة في موضوع الحكم في الدليل الظني
الظني كاهتمامنا بينهما أن اتحاد الموضوع في الحكم الواقعي الموضوع الواقعي
بالحقيقة التجريدية لا يتبع في إثباتا الشارين بين الموضوع في الأصول
والموضوع في الأدلة بعد فرض كون الموضوع في الأصول ذات الموضوع
مع فذلك ما يدل وإن قلنا ذات الموضوع بالمعنى الذي طارفت معروضه
الحكم الواقعي السبب في وجوده في صورة الشك فقد كن بجزءاً وآل يمكن
مع وجود حكمه في حق الشاك فيه كاهتمامنا في إثبات قلنا أنه مجرد لكن
الشك لم يتعلق به فقد كن بيقين لأن الموضوع في الأصول الشك في
الحكم الواقعي الملازم لوجود موضوعه كاهتمامنا في وجوده عدم إمكان

مجرد

وجود الشك في عالم جعل الحكم الواقعي لا يقتضي عدم اجتماعه مع موضوع إلا
الأصل أصلاً كذا لا يقتضي فنيين فاذن نأكله أن الحق ما سلكنا في بيان عدم
عدم الثبوت بين الأصول والدلائل وأما العالم فقولنا الفرق بينه وبين الموضوع
الخصيص أن يكون الخصيص أه أفول طاصلاً ذكره الاستدلال العلامة من
الفرق بين الحكم والمخصص وإن كانت العبارة في غاية الغلظة شأنه الحكم
مقتضى بدلالة اللفظية للحكم ومبين لمقتضى دلالة وتخرج ما قام عليه عن
تحت موضوع الحكم على سبيل الحكم هو الترتيب له لذا لا يوجد الأدلة
اللفظية فلا يكون بينه وبين الحكم تنافي ولذا أخرجنا ما عن المعارضين
وهذا الاختلاف المخصص فانه غير ناظر بدلالة اللفظية إلى العام بل هو طام
في الموضوع الذي يحكم به العام على خلاف حكمه من طام الحكم العام ولا يلائم
ولذا يكون متعارفاً بعد أن صدق معنى المعارض عليه بعد فرض وجود الموضوع
واختلاف المحل فتقديم الخاص على العام وحيلة بياناً له أفا بضميمة المقيد
العقلية وهو عدم جواز إرادة العموم والخصوص مقام صلاحية العام
للصانع فيه عن الخاص ولذا قد يقدم العام عليه من جهة قوة ظهوره
وهذا اختلاف الحكم فانه لا يقدم على الحكم وإن كان في أعلى مرتبة الظهور
لأن تقدم الحكم عليه ليس من جهة الترجيح وقوة ظهوره بل من جهة
تقدمه عليه وإنا فافهمنا ليس تقدمه على العام من كون جهة كونه مفيداً
له ولذا يجوز وروده قبل العام قطعاً والحكم وإن كان مع قطع النظر
من لسانه منافياً للحكم وعبر مجاميع مع أنه لسانه مقتضى له ولذا
لا يوجد النسبة بينهما على ما عرفت الإشارة إليه سابقاً هذا ولكن
قد يورد عليه بأن ما افاد في المقام من أن موضوعه لا يسيطر عليه

عن قريب من وجود الوجود والحكمة بين العام والخاصية وعدم دخولها في المنا
بقولهم بل علم على بعض الوجوه والافعال في وجدها عن اصالته العلم هذا و
لكن الذي ينبغي ان يفي في الشق من الابرار المذكور ودفعه هو خصا ص وجو
العام بين العام والخاص بما اذا كانا ضمنين بحسب الدلالة ويجعل كلامنا
العلامة في المقام على هذا الغرض وما سيجري بعد على ما اذا كان الخاص قطعيا
بحسب الدلالة لكنه لم يثبت في مجلس البحث عموم الكلام في المقام لما كان
الخاص قطعيا بحسب الدلالة وكان له اصل يليق في ذلك لان الخاص قطعيا
كان او ظاهريا اعم من وعلى موضع العام ويوقع حكمه فلا يحكم كون معارضاته و
بعبارة اخرى رفع البدع اصالته الحقيقية والعموم يتوقف على وجود الغريبة الصا
لغاثة ومن المعلوم عدم تحقق المغاظة فلا تاتي فيه اصلا لغاثة الشرط
في الغريبة لان الشعار من تكيف يمكن الحكم بانفكاكه عنه واما ان الخاص
على اصالته العموم وحكمه فلا يدخل له يكون الخاص مع معارضته مع العام من حيث
اتحاد موضوعها هذا ما يخص الافاوه الاستدلال العلامة في مجلس البحث وهو كما ترى
غير محصل لما في المعنى من انه ان دليلية العام بالنسبة الى من هذا الخاص
انما هي بلا حجة اصالته العموم الكاشفة بالذات عن كونه مراد كسائر الاخصه
من الافراد ومن المعلوم كون اعتبار اصالته الحقيقية والعموم مفيد بعد قيام
الغريبة على كون المراد خلاف الحقيقة في العام بحسب ضعفه فاذا وجدت
الغريبة للفظية لم يبق موضوع لاصالة العموم على ما هو الشأن في جميع
موارد درجات اصالته الحقيقية فما كملت اما ان نقول بشرطية البرهان في الغريبة
كما في اصالته الحقيقية للفظ بالمراد حسب ما عرفت من الاستدلال العلامة في طوع
بعض تحقيقاته او بالغيرية الغريبة عن قاداتها الظهور واما ما كان لا شبهة

خارجا

في ارتفاع الظهور بالغريبة في العام وان طاهر لو خلى وطبع في دخول من
الخاص تحتها لانه لا انه بعد من اخصر وورودها من القطعي يرتفع عن الظهور
قطعا فاصلها بين العام ومفيد لعدم قيام الخاص القطعي في مقابلة وهو معنى
ورودها من عليه فلا تاتي في العام والخاص القطعي اصلا حتى يثبت بالعلم
او بالعرف والعقل وان استغفل انه لا يمكن ايراد الخصص من العموم مع الا ان
تقدم الخاص ليس بهذه الملاحظة بل من جهة عدم حصول الظهور من العام في
مقابل الخاص القطعي واما افتقار الجاهل الى الغريبة للغاظة واستلزام الغاظة
فيها فلا يكشف عن تعارض اصالته الحقيقية مع الغريبة القطعية على اختلاف
بل المراد من هذا الكلام هو بيان الفرق بين الجاهل والكاذب في المعنى وعن
المغاظة التي المجازفة للمعنى الذي وضع اللفظ له لا للمعاملة مع اللفظ
الوضوح من حيث كشفه عن المراد المعنى الحقيقية فلا شهادة لهذا الكلام على
وجود العام بين الغريبة واصلته الحقيقية وبالحيلة كل من تأمل في معنى
اصالة الحقيقة والمراد منها لا يرباب فيها ذكرها من ورود الغريبة القطعية
على اصالته الحقيقية واما الحقيقة الغريبة في المجاز بالصارفة فاعلم من جهة
وهاج القبح الى كون المراد المعنى الحقيقي بالنظر الى الرضخ قبل وثوقه على
الغريبة التي لا يصير فليلا على وجود العام بين اصالته الحقيقية والغريبة
القطعية بل هو دليل على عدم التعارض بينهما كما هو غير خفي على المتأمل في
ما ذكرنا للرد من الغريبة الصارفة والعميان ما افاده الاستدلال في غاية
الغاية واغرب منه اصوله على ذلك واهتمامه في اثباته فلا حجة واما كل
نعم ما افاده الاستدلال في كمال المثانة بالنسبة الى العام والخاص المعنى الدلالة
فان الحق كما يستفاد عليه وجود العام بينهما وكون تقديم الخاص عليه

من باب الترجيح وتبين القامور ولما تقدم الفرق فيه على العلم عليه وفي
البدع من معنونه في الكنف بما ارجب قوة ظهوره على ظهورها ثم ان
ما ذكرنا من الورد وذكركم في اصول اللفظية ايتم اه افلا لا يحق عليك
ان هذا مضافا صريح لما افاده سابقا لو كان المراد منه الاطلاق كما عرفت
اصل رد عليه ثم ان تحصيل القول في المقام من حيث جريان الورد والكره
في الاصول اللفظية ايتم بحيث يرفع الغبار عن وجه العلم بتحصيله على جميع
الناصب والاعتبار في وجه اعتبار الاصول اللفظية فنقول ان وجه
اعتبار الاصول اللفظية لا يتخلو اما ان يكون التقيد المطلق من الغلظة او الشائع
او التقيد المفيد بعدم قيام الدليل المعبر عنه بخلافه او الظن الشخصي
الظن الترجيح المطلق او المفيد بعدم قيام الدليل على خلافه ثم ان مقتضى الظن
اما اصاله عدم القرينة او غلبة المراد المعنى الخفية وان وجه اعتبار الاصول
اللفظية التقيد المطلق وان لم تنقله من حيث ان بناء العقلاء في امر
الاجابة الى المعاش او المعاد على احد طرفي المسئلة من دون نظر في ولو
نوعا كما لا يصف له نعم يجوز ان يشهد لهم الشارع عليه والتقيد الشرعي
وان لم يثبت بل الشائب خلافه فان كان على الوجه الاول الى التقيد المطلق
بمعنى كون الماخوذ في مرصعه عدم العلم بالوجه في بارادة خلاف ما وضع
له اللفظ بالوضع التعبدية او التعبدية فظهر ان اصول العلم الشرعي في حال
الاصول العلم من ان لا يكون معارضا مع ما في مقابلته كما اذا كان من جنسه
كما في تعارض العاقلين من وجه وقد يكون مرجوحا كما اذا كان كاشفا عن
خلافه ما وضع له اللفظ بطريق العلم كما اذا ورد به خاص قطعي من جميع الجهات
لو كان له جهات كالاخبار في قبالة المقام وقد يكون محكما كما اذا كان كاشفا

بطريق الظن العابر كما اذا قام الدليل القاطن على خلاف اصاله
العلم او اللفظ القاطن بحسب الدلالة لعدم اشكال في تقديره على الاصل
العلمي معي حكومته عليه وان كان اعتبار كل منهما من باب التقيد الظاهري
لان الاصل في اللفظ في الظن والاصول العلمية جارية في الحكم ومن
العلم ان الشك في الحكم مسبب عن الشك في الطريق فالاصول الجارية
فيه لا يجب ان يكون خالفا على الاصول الجارية في الحكم ثم ان ما ذكرنا على تقدير بقاء
هذا القصر في الاشكال فيه نعم قد يستكمل في شدة بالنسبة الى التقيد العقلاء
فانه لو فرضا التقيد منهم فانما هو على وجه التقيد الاطلاق وان كان على
الوجه الثاني فمطلق الدليل اذا ورد عليه نصيب في الاصول العلمية في ان
ان الجهد لا يخرجه من الجهد مطلق الحكم والدليل ولو كان حكما ظاهريا بل لا
ظاهريا ثم كان في مقابلته ما هو مثله كاصالة حقيقة اخرى فيصير حكما في الحكم
تعارضه لا صليق العلمين وان كان الشك في احدهما مستبعا عن الشك في الاخر
فيحكم بتقدم الاصل في الحكم السببي عليه من باب الحكومة كما اذا كان احدهما
اصلا جارا في القرينة وان كان الشك فيها مستبعا عن امر ثالث كما في
تعارض العاقلين من وجه فيحكم بتساوقهما والرجوع الى اصل امر يكون مؤثرا
عنه بحسب المرتبة لكنه مع ذلك لا يرد على الاصل العلمى اذا كان عقليا
وحاكم عليه اذا كان شرعيا لما عرفت من اوجه من تعلقين بالنسبة الى
الدليل وان كان وجه اعتبار الاصول اللفظية انك لا اهل للسان عليه
من باب الظن الشخصي الاصل فيها بالمراد بحيث يكون هو المأخذ عنده
مع الاخذ بها كما اذا عاه بعض من قارب عصا فلا اشكال في علم اعتبار
واذا ارتفع الظن منه ولم يبق سطر الاثر عين معبر في فضلا عما اذا حصل الظن

بالمخلاف فالغرض من هذا ان الحقيقة على هذا الوجه لا يمكن كاهو
 الشان في كل اطارين كان مناط اعتبارها الظن الشخصي حسبما تقتضيه
 على تفصيل القول فيه انشأ فان يكون الحجته ما حصل الظن منها ليس الا
 وان امرت على الظن منها سقطا عن الحجته وان كان وجه اعتبارها الظن الشخصي
 الحاصل منها من جهة تفصيله لعدم الدليل على المخلاف لا بحسب الظن بل
 بحسب الاعتبار سواء كان منشأ حصول الظن الوضعي بغيره اصالة
 عدم القرينة او الوضعي وحده بملاحظة تعلل الارادة بالاستغالات بالمعنى
 الحقيقي وان كان هذا لا معنى له بالنظر الى التحقيق فان قيام القرينة
 على البرادة خلاف الموضوع له مانع من اصل الظن قطعاً فان غاية ما هناك
 كون الوضعي مقتضياً للظن لا عليه ما منه بل العلة هو الوضعي عدم القرينة
 الصارفة الخرفة بالاصل فلا إشكال في انه لا يكون الوارد عليه الا ما يكون
 حلالاً قطعياً سواء كان لفظياً كالحاصل لفظي من جميع الجهات بالنسبة
 الى العالم اوليتها كالاجماع ودليل العقل والاولم يكن قطعياً فان كان
 ما يصلح للقرينة بالذات على نقد بر اعتباره والتقدير كالحاصل لفظي
 الدلالة الظن المستند او جهة الصدور فلا إشكال في حكمه على اصله
 الحقيقة والعموم لسببته الشك في ارادة العموم عن الشك بحسب مقتضى
 صدور العالم من جهة صدوره حسبما هو مقتضى الغرض من وضع ذلك ان
 استقارة الحكم من الاعيان المروية عن الامم من موقفة علم احوالها فان ثلثة
 فيها احدها صدورها فانها كون صدورها لاجل بيان حكم الله والشرع
 لا لباغ اخر من عقيدة وبغيرها كالتشهاد لهما على الحكم الذي اراد استقارته منها
 وهذا يترتب الا على اثبات الوضعي والظن وثانياً على كون معنى الظاهر

فبذلك الجهات ان تثبت ما لفظي بصير الحكم منها قطعياً ولا إشكال في وجوب
 الاختيار ولا فلا بد من اعتبار اثبات الظن بالحجة والتقدير هو التقدير
 من الشئ سواء كان شئ جميع الجهات طبقاً وبعضها خروفاً عدم امكان استقارته
 الحكم بدون اثبات ذلك فلا إشكال في اعتبار الظن بالحجة الثانية الحاصل
 من صالة عدم صدور الحكم الا لبيان الحكم الواقعي الذي وضع الشرع لبيان
 وهذا الاصل عليه بناء العقل في جميع احوالهم كماله لا إشكال في اعتبار الظن
 بالحجة الثانية من جهة الثالثة الحاصل من صالة عدم القرينة الصارفة عن
 معنى الظن واما اعتبار بالحجة الاولى منه فهو في غاية الاشكال وان كان
 المشهور اعتباراً وقد عرفت تحقيق ذلك كلمة في الجزء الاول من التعليق
 واما اعتبار الظن بالحجة الاولى فهو الذي يفقد ثلثة مسائل تجليها
 الذي قد عرفت تفصيل القول فيها في الجزء الاول من التعليق وكيف كان
 لا إشكال في ان الحكم المستفاد ما يكون طياً معتبراً ولو من بعض
 الجهات لا يكون قطعياً خروفاً بغيره انما الفهم لا حصل كقوله مشير
 ولكن لو كانت بالحجة قطعية الدلالة فكان مقابلاً بما يكون اعتباراً
 لعدم قيام القرينة كان نادراً على اعتبار الظن بصدوره او جهة صدوره
 حاكماً على نادراً على الاخذ باصالة الحقيقة في مقابله كاصور واضح لان في
 الغرض صلاحية القرينة فيه واما الشك في التقدير بالحجة المظنونة
 منه هذا وان لم يصلح للقرينة بالذات بل يكون في عرض هذا الظاهر
 في مرتبة الاعتبار كانه غرض من الغايات بطريق الشبان والعموم مروج
 او العالم والحاصل الظن الدلالة فلا إشكال في وضع الظاهر من بينهما غاية
 الامر انه يخرج احدهما على الآخر اذا كان اقرى بحسب الظن والدلالة

وعدم ترجيح عليها اذا كانا متساويين في الظهور والدلالة من غير فرق في ذلك
بين ما اذا كان الخاص لفظيا او لفظيا غاية الامر انه لو كان لفظيا فنعين
الشتر فيهما دل على اعتبار عدم اسكان الشتر في نفسه لعدم دلالته
له بالفرض وكان الاستناد العلامة بذلك في مجلس البحث ان الخاص اذا
كان كاشفا مثلا على القول باعتبارها يكون واردا وطائفا على اصالة
العموم لا محالة وهذا كما ترى له لا وجه له ظاهر فحصل ما ذكرنا كذا انه
ينصدم المورد له المحكومة والتعارض باسرها على هذا الفرض وان كان
الوجه في اعتبارها الظن الترجيحي المفيد من عدم اسكان لانه اما ان يكون
اصل حصول الظن منها ترجيحا مقيدا بعدم قيام الظن على الخلاف عظم
واما ان يكون اعتبارها لخاصة مقيدا بعدم قيام الظن على
الخلاف عظم واما ان يكون اعتبارها مقيدا بعدم قيام الظن المعنوي
على الخلاف فان كان على الوجه الاول كما مر بما يدعي في الغلظة والظن
الاستغالي كما هو المحتمل من كلام العسدي فلا اشكال في ارتفاع
موضوعه بقيام الظن على الخلاف اذا لم يكن تعليقا اصلا او كان
ولم يكن مثله من غير فرق ايقم بين اعتبار الظن القائم على الخلاف وعدمه
الا انه لا يستلزم واردا الا ما كان معبرا على تقدير اختصاص المورد
بحسب الاصطلاح على ما هو ظاهر بالادلة المعنوية وان كانت
تعليقا مثله فلا اشكال في تعارضهما وتساوقهما وان كان على الوجه
الثالث فلا اشكال في كون الظن القائم على الخلاف واردا عليه اذا
لم يكن تعليقا كما ان معبرا او معارضا معه اذا كان مثله كما في
تعارض اصالة الحقيقة والعموم واقعا لموضوعه من دون ان يتجه

بالرد

بالرد واما اذا كان من غير حجية ولم يكن معبرا ايقم موضوعه ارتفاع
موضوعه لقيام الظن المذكور على الخلاف غاية ما هناك مرفوع والموضوع
في الفرض الاول وارتفاعه في هذا الفرض وهو راجع حقيقة الى ارتفاع
الموضوع كالا يخفى وان كان على الوجه الثالث فلا اشكال في انه لا يتجه
فيه قيام الظن المعنوي المعبر على الخلاف ولا يعنى بالظن القائم على خلاف
اصلا واما الظن المعنوي فلا اشكال في كونه واردا عليه اذا كان من
غير حجية معارضا معه اذا كان من حجية اذا التعلق على عدم قيام الظن
المعنوي حتى من حجية لا معنى له لان من اعتبار كل منهما في مورد التعارض
يسلزم عدم اعتبارها وهو محال بالضرورة وقد يسمى مثل ذلك بالتناقض
الذي لا تنقل له معنى ثم ان كان قائما على خلاف من حجية معارضا
معنى الظهور فيه خلاف في المتعادلين وان كان احدهما الظاهر من
الآخر بحسب الدلالة فهو راجع ومقدم عليه فدخل الفرض الرابع
ثم ان هذا الذي ذكرناه في حكم تعارض من اصول اللفظية انما هو من حيث
الكبرى وتخصيص اعتبارها من ابي وجه من الوجوه المذكورة
ممكن على ما سبق في المحقق من ادلة اعتبارها والذي يقتضيه النظر
والنظر فيها كون اعتبارها من باب الظهور العرفي الاخص من الظن الترجيحي
المطلق والاعم من الظن الترجيحي المفيد ولذا يحكم بالاجمال فيما اذا كان
مكتفيا بالاجمال فقال يصلح ان يكون في بينة ولا يحكم به اذا كان احتمالا
الفرقة من جهة المذكرة وان كان هذا الاحتمال راجحا وقد سلك
هذا المسلك شيخنا في الجزء الاول من الكتاب في بحث حجية الظواهر
قد شرحنا القول فيه فيما علقنا عليه فان اردت الارتفاع عليه رجع

اليه ولكن الذي ينبغي الاخر في المقام في الكتاب وفي مجلس البحث كوننا عينا
من باب الظن التوحي المعتمد بعدم قيام النظر المعبر عن الخلاف بحيث
يكون قيامه رافعا لموضوعه سواء كان لثبوت او لقطعيا فصاحب السند له لالة
ظنية بحسب السند كالحاضر القطعي الدلالة الظني السند في مقابل
العام ويصحح ما ذكرنا قوله هذا كله على تقدير كون اصله الظهور من
حيث اصله عدم الفرقين واما ان كان من جهة الظن التوحي اياه فانه صريح
في مجلس البحث بان مراده من الشق الاول الذي خرج عن حكمه بيان حكم
الاصل للقطعي اذا كان اعتيادا من باب لغير الغير الثابت عنده و
التعبر باصله الظهور من باب لما حقه وما كوى خارج البحث ان الخاص
وارد على العام على هذا الفرض وان لم يكن نصا فيها فقدم على العام فانه لا
يستعمل الترجيح على هذا التقدير بقطع الظهور حتى يبيكون تقديمه على
العام على هذا التقدير من باب الترجيح ومارده من الشق الثاني بيان حكمه
فما اذا كان معتبرا من باب الظن التوحي المقيّد ولذا حكم بان النص وارد
عليه اذا كان ظنيا بحسب السند بشرط ان لا يكون الدليل على اعتبار
سند من مجلس اصله الظهور في العام لكن الشك فيه نعم لو لم يكن كالحاضر
قطعي بحسب الدلالة بل ظنيا بحسبها فهو جد التعارض بينهما وبين
اصله الظهور في العام وان كان الخاص امر حج عليها فوجها حسيما ثقف
عليه وذكره وجه الاستناد ان المشهور وان كان قد يثبت كونه واردا
عليه من حيث ملاحظة تقديم العرف الخاص على العام من دون تأمل فيثبته
من ذلك كونه من باب الورد الا ان هذا يخرج فثبته فان لما في الورد
والحكمه والترجيح ان يفرض الدليلان المنفصلان وليكن متصليين

فان

فان الخاص ينكشف عن وجود مثله مع العام ونفسه على تقدير كون
المشكك في مقام البيان على ما هو اصله في كلام كل متكلم التي للافا خلقا متفقا
وقضية الفرض من دون نصب فرقة فينتج قطعا فان كان تقديم احدها على
الاخر على فرض تساويهما من جهة موضوعه فهو وارد عليه وان كان
من حيث تفسيره له وتقدم عليه بحسب الذات وان حصل خلاف الظاهر فيهم
بل كان اصطف لظهور الظنون فهو حكم عليه لا يلاحظ الترجيح بينهما ليعرف
وان كان من جهة ترجيح عليه عند عرفت العرف لاجل قوة ظهورها
فمن ترجيح عليه فعدم تأمل العرف في تقديمه لظاهر المنفصل انما هو من جهة
تأملهم على ترجيح على الظاهر عند الاتصال هذا ثم انه استشهد الاستناد
العلامة على كون الخاص القطعي بحسب الدلالة الظني بحسب السند
وارد على العام بقوله ينكشف كما ذكرنا انما لم نجد ولا نجد من انفسنا آه
ومارده من هذه العبارة بيان الاستدلال على ورود النص على الظاهر
لا الخاص على العام ولو كان ظنيا فانه ليس بمارده فان مراده من الخاص
من حيث هو خاص هو بيان كون الكلام بعد احوال مخصوص وهو لا يمكن
الا ان كان الخاص نصا بحسب الدلالة وذكر الخاص والعام انما هو من باب
المثال فليس له خصوصية قطعا لانه يجري في مطلق الظاهر النص
كما هو واضح لا ما قد يشرقه المشكك من كون مراده من ذكر الحقيقة ملاحظة
الخاص والعام لرجلها وطبعها مع قطع النظر عن قوة الدلالة العاقبة
بملاحظة خصوصية المقام حتى تكون الكلام مفروضا في الخاص الظن
الدلالة كما يذكر وفي تعارض الاحوال ان التخصيص من حيث هو
تخصيص مقدم على ان يكونا بالخاص في الخاص من جهة قوة ظهور الخاص

من حيث هو خاص وضعف ظهور العام من حيث هو عام ومراده من قول
وان كان اصنع الظنون المعينة هو كونها بحسب السند اي و
لو كان في اول مرتبة الاعتبار من حيث السند كالحجج الحسن على القول
باعتباره هذا ولكن خبر رتبة ممكن لما فشرها افاده الاستناد في مرتبة
مراده وتحقق مراده بان تقديم العلم ^{من} من النص على الظاهر لا يكشف
عن كون النص وارداً من لم يكن من باب المحكومة والتحقيق ان افاده
من حيث العمل لا ادم احقر والقول بان من لوازم الحكومة كون الحاكم بالاً
لان يتحقق فيه بما يكون احقر منه كالأدلة النافية للضرورة والحرج
في الاسلام والدين وعجزها في الامر في المقام ليس كذلك كما في الاستناد للعلم
في الجواب عن السؤال الذي عرضته عليه في مجلس البحث فاسد جداً
اولاً فلان هذا ليس من لوازم الحكومة قطعاً وإنما من لوازمها كالحات
ظنيماً بحسب الدلالة كما كان والآن لم يكن معنى محكومة النص
في الفرض الاول واما ثانياً فلا مانع من فرض تمامه وجوابه لا يصلح
لهما في كتاب فان الظن من استحكاك لم من نفس العمل كما هو واضح لمن
له ادنى دراية لعبد الناقل في عبارة الكتاب هذا ما صبح في نظري الفاضل الله
الحام فله ثم ان التعارض عند ما عرفت من تعريفه اقول لا يخفى عليك ان
هذا الكلام اقيم لتفويض ما يتحقق فيه التعارض من الأدلة فيكون من الباد
التصديق بجهة التعارض في قول في توضيح ذلك ان الدليلين اذا نظرا
اما ان يكون اعتبارهما من باب القطع واما ان يكون اعتبارهما من حيث الظن
الشخصي او الظن النوعي المطلق او المقيّد لعدم قيام الظن على الخلاف مطلق
او لعدم قيام الظن المعبر عن الخلاف او التبعيد المطلق او المقيّد لعدم

على العام

حيث صفة

فان

لعدم قيام الظن على الخلاف كل واما ان يكونا مختلفين فان كان على الوجه
الاول فلا اشكال في عدم امكان تعارضهما لاسقاط الحصول للقطع لصدق
او التصديق في الاما لا يحتاج اليه في تصديق ضرورة وجود التلازم
بينهما من غير فرق بين كونها عقليتين او شرعيتين ومختلفين فان حصل من
الدليل التبرعي القطع لشيء فلا يمكن حصول القطع من الدليل العقلي
على خلافه فان حصل من القطع العقل ضرورة برهان فلا بد من القول
بكونه شبهة في مقابل قول الشكك اذا كان الامر بالعكس فلا بد ان يتناول
الدليل النظري على خلافه ان لم يمكن طرحه كالأدلة الدالة على الجبر والفتوى
وذلك لا يبيح وان لم يعلم وجه التناويل فلا بد من الحكم بكون المارخلاف
الظن وان لم تعلم بل قد يتبرحوب التناويل مع لان طري الظاهر لا يصير
ماتعاضد الاحتمال المسئلة على ما استنفق عليه وان كان على الوجه الثاني
فلا اشكال في عدم امكان تعارضهما كما عرفت في القطعيتين وان كان
على باق الوجه غير الوجه الاحتمال فلا اشكال في امكان تعارضهما كما عرفت
على من له ادنى دراية وان كان على الوجه الاحتمال فان كان احدهما قطعاً
قطعيّاً فلا اشكال في عدم امكان تعارضه مع مطلق اي سواء كان
اعتباراً من باب الظن الشخصي او النوعي المطلق او المقيّد بكذا منهية او
التبعيد المطلق او المقيّد ضرورة عدم امكان حصول الظن مطلقاً في مقابل
القطع وعدم امكان تعبد الشارع في مقابل القطع ايتم وان كان
اعتباراً من باب الظن الشخصي فان كان اعتباراً من باب
الظن النوعي المطلق او المقيّد كل فلا اشكال في امكان التعارض
بينهما وان كان اعتباراً من باب الظن النوعي المقيّد او التبعيد كل

فلا اشكال في عدم امكان التعارض بينهما كما هو ظاهر الا ان نفرض عدم
اعتبار التقييد فيه لعنوان الاطلاق لكنه محذور غير واقع فيها ما يردنا
من الادلة ثم ان ما ذكرنا كمالا انما هو في الزاوية التقييد بالقيسنة الى الظن
المعبر والافترج هذا بعض اقسام اخر فان الظن التزجي المقيد والمقيد
المقيد لعدم قيام الظن المعبر بامانة يقيد بعدم قيام الظن المعبر بحجبه
حيث اصل كالتنوين الشكوك لا اعتبار فلا يقيد بقيام الظن المعبر المعبر
بالمخصوص على خلافه كالقياس كما هو مذهب بعض اصحاب بل جماعة
الحالف لكشم وناق يقيد بعدم قيام مطلق الظن المعبر المعبر على
الاخلاف وان كان عدم اعتباره من حيث قيلم الدليل المعبر عليه لقياس
واشباه من الظنون المعلوم عدم اعتبارها ثم ان ما ذكرنا من اقسام
الدليلين انما هو محمول للتصور ويكون الميزان في تخصيص نظر التقييد
وقد ذكرنا اسناد العلامة انه لا يقع التعارض بين الدليلين المعبرين
من باب التقييد فانه ليس لما من الادلة لما يكون اعتباره من باب التقييد
ولا الاصول ويرجع قمارهما فيما مضى من التعارض بينهما الى اصل الظن
في ادل اعتبارها والا ففهم الاصلين لهما من الادلة بل هما احكامان
شريعانيان في مورد الشك كما انه قد يمنع وجود الظن التزجي المقيد لعدم
قيام الظن على الخلاف بحيث يكون عدم قيامه على الخلاف شرطا لافادة
الامارة الظن نوعا وان كان ظاهرا مستقلا اسناد بل صريحه يمكن
قد يورد عليه بان عدم قيام الظن على الخلاف في العلة والاستصحاب
انما هو شرط محمول الظن المعلى لا التزجي ثم ان الفرق بين ما كان
اعتباره من باب الظن الشخصي والتزجي المقيد لعدم قيام الظن على خلاف

ظاهرا فانه اذا جعل في الثاني ما اوجب لشك لا يرفع به المدعى بخلاف
الاول ثم انه قد بيننا ما ذكرنا كمالا ان التعارض انما يمكن ورفعه في الادلة
الظنية ولو باعتبار بعض مشاهير التقيد به كمال القطعية مسلم وطرحه
مسند ما تحمله جماعة من اصحابنا الاجازية من وقوع التعارض بين الادلة
اللفظية على ما عرفت تفصيل القول فيه في البحر الاول من التعليق عند
التكلم في حكم القطع وفسار ما اوردته في الفصول على القاض الفقيه من
لا وجه لنفي التعارض عن الادلة اللفظية وتخصيصه بالادلة الظنية بقول
مطلق حيث قال بعد جعل كلامه في مورد التعارض ومحملة ما هذا الفقه هو
بعد ان حكم باستحالة التعارض بين الدليلين القطعيين قال وكل لا يكون
في قطعي وقطي لا تنفاه الظن عند حصول القطع فالتعارض بين الدليلين
القطعيين الظنيين وليشكل عليه بان الظن كالايجام مع القطع بالخلاف
كل لا يجامع الظن الا ان يرد بالظن في الاول المعلى وفي الثاني ما يقع
الثاني يتشاور معه نظم الخبر وانتهى كلامه وفيه ما لا يخفى لان مقصود
الفاضل الفقيه ما ذكرنا من عدم امكان التعارض بين الدليلين القطعيين
والدليل القطعي والظني وامكانه بين الظنيين وهذا لا يستلزم امكانه في
جميعها فضاها من العلوم عدم امكان التعارض بين الدليل القطعي والظني
التزجي بل صريح قبل ذلك حيث قال ولو صدر الدليل القطعي بالمعلى
فقط الى الابد لاحكم للقطعي الثاني والدليل الظني بما يقع المعلى والثاني
لوقوع الفعل على كل منهما صحيح في محرم المقام ان يفي الدليلان وان كانا
قطعيين اشبه وقوع التعارض بينهما وان كان احدهما قطعي والاخر
ظني كما مر في القطعي فان الحكم بالجمع في جميع وقوع التعارض من كلا وجهي

سلم إمكان حصول الظن من الاثبات بان قسار الظن التوحى بانه ما كان الاثبات
 مقبولا له بالنظر الى انفسها وطبعها مع قطع النظر عن التسامح والوافع حتى
 كما يقبل القطع منها على خلاف الاثبات وان كان على خلاف التحقيق فلا اشكال
 انهم في عدم إمكان التعارض لان اعتبارا من مقيد بعدم قيام الدليل على
 المخلاف او حجة الظن في مقابل القطع غير معقول فالدليل العظمي وارد
 عليها وثباتا ولو باعتبار دفعه تشبها وبالجملة الايراد المذكور في غاية الظهور من انفسنا
 اقتصاد بعضنا لاهل هذه السادة في مقام عدم الغم حيث قال بعد بعض كلام
 في المراد من التعارض ما هذا لفظه ثم انهم قالوا ان التعارض لا يكون الا بين
 الظنيين واما العظيمة والمختلفة فلا يمكن حصول التعارض بينهما وفيه ان
 المراد من العظمي ان كان العظيمة والظنية في الصدور فلا ريب في جواز الظن
 في كل الصورتين اما العظيمة والظنية والمختلفة وان كان العظيمة والظنية
 في اللب والذات فان كان المراد قطعية او ظنية في تعريفها انما لو كان احدهما
 لا فالآخر القطعي او الظني وان لم يكن بعد ملاحظة التعارض قطع ولا ظن
 فلا ريب في جواز التعارض بهذا المعنى بين كل اوقافا وان كان المراد قطعية
 الدليلين وظنيةها شخصيا اى محالا فلا ريب في عدم جواز التعارض
 في الفرضين لا وبين لا وجه لغوهم لعدم الامكان في القطعيتين والمختلفتين
 وفي الفرض الاخير لا وجه لغوهم بالامكان في الظنيين وان كان المراد
 في القطعيتين والمختلفتين الشخصيتين وفي الظنيين احد الفرضين الاولين
 فمخال عن الوجه لكن الظن منهم الاخير لانهم ان فاسد في الشخص لا يمكن
 في القطع لان العلة النامية في القطع بعد حصولها في دليل لا يمكن الخلف
 فيه في التعارض وفيه ان لا يمكن كون اشتراك احد الدليلين شرط لا فائدة

الاخر

الاخر العظمي فكذا ان قطعيتين طبعا ولا دليل على عدم جواز ذلك العقل
 بل هو انهم في خبرا بان الواجب في رتبة اصبع المرأة فان العقل بعد
 سماع دية ثلثة من احدا بعدا لثمنه ففقط بان دية الاربع لا ينقص من رتبة
 اول الاجام على الرجوع الى عشر من ولسماع من الاثام ثم كان ان ابا ان جرح
 عن حكم الاثام ثم وساق الكلام الى ان قال وظهر من ذلك جواز تفاطر الظنيين
 العظمتين بالطبع اذا كان حكم العقل شعبا لا اصلا فلك العلة التي غيرها
 لعدم إمكان التعارض في القطعيتين فاسد واما العقلان القطعيتان
 بالطبع المستقلان في الحكم وكذا التفلتان فلا دليل اجمها في اية على الجواز
 عقلا لكن ايضا الجواز ولا مكان عقلا صينية على عدم الجواز عقلا ثم انه
 قال ثم علم ان المراد بجواز تعارض الظنيين جوازهما بكل اقسامهما ومن عدم الجواز
 في القطعيتين والمختلفتين عدم جوازهما في كل فففيه ان التعارض بينهما الذي هو
 ممكن في المختلفتين فان القطعيتين يتبرح على التقاطع عند التعارض وان سلمنا
 عدم جواز التعارض في معرفة القطعيتين للزم خروج العلة النامية عن كونها
 علة نامة في الصورتين من التعارض الى التعادل والتاخر في اوجه لا و
 كلتا العلتين في الدليلين عن العلة النامية وفي التاخر يلزم
 خروج علة الرجوع عن العلة واما المختلفان فلا يلزم فيها ابطال العلة
 عند الرجوع العظمي وان كان مرادهم من جواز التعارض في الظنيين المصريح
 به التعادل لكون حجة الظنيين بنسبتا ولفظا فلا حاجة الى
 التصريح ومن عدم جواز في خبرها كل اى عدم جوازها بطريق التعادل
 فففيه ان في القطعيتين لا يجوز على ما فهم الترجيح ايضا وكذا لا يجوز في
 المختلفتين يتبرح في المظنون على المظنون فلم يصحح لعدم جواز التعادل

في غير الظنيين ولم يصح حواجزها التي خرجت في القطعيتين والحجج
في الخلفين واما الوجه في حصرهم عدم حواجز التعارض في غير الظنيين انه
كلام لا يحق عليك ان في كلامه موانع للنظر والتأمل اما ان لا فلا ان الزيد
في الدليل القطعي بين كونه قطعيا باعتبار الجملات وكونه قطعيا بحسب
الادلة فلا معنى له لان الدليل لا يكون قطعيا على ما عرفت تفصيل القول
في الا اعتبار الثاني الذي لا ينافي عن قطعية جميع جهات الدليل واما ما
فلا لا يصح لغيره فالدليل حاله ان الوجه فيه ظاهر على ما كان له
ادى تاويل لان الدليل القطعي عندهم ما كان اعتبار لا جمل القطع الحاصل
منه بالمدلول وهو الذي قضى العقل المستقل بعدم امكان الحمل فيه
بل قد عرفت في كل ما اتينا السابقة ان اطلاق الدليل والتجسس عليه مستلح
بحسب الاصطلاح واما تكون اعتبار من جهة افادة نوع المقصود وان
انك عنده حضور صيغ المقام بواسطة الموانع واعتباره يتوقف على قيام
الدليل على اعتبار في موارده لا تفككه كما هو فيصير كالدليل الذي
هذا كله مضافا الى عدم وجود مثل هذا الدليل فيما يدين من الادلة وهذا
مخلاف الدليل الظني فان اكثر الادلة الظنية بل كلها معتبرة عند الله
من باب المطلق التي ظهر ما فكرنا ان لا يصير في التفكير المذكور بل هو
المعين بالنظر الى قضية مذهبهم هذا كله مضافا الى ما عرفت من ان المراد
من وقوع التعارض بين الظنيين هو وقوعه في الجملة فان محله محصور فيه
وهذا لا ينافي في عدم وقوعه في جميع اقسامه واما ما اتينا فلا لا معنى لقوله
في مقام الاستدراك لكن الظن منهم الاجراء لانك قد عرفت الوجه في التفكير
واما لو تم كمن الوجه عندهم ما ذكره من في غاية الفساد ضرورة عدم

انكار

انك واحد ليس بعض الاشياء كمن افادة المقتضى للقطعي في بعض المقامات
كيف وقد استمرط في افادة القطع عدم ستر في السامع بالشيء لان
عن افادة القطع وقد ملأ اطرافهم عن ذكر ذلك ويناديون بذلك عن
قرب على صوت وقاموا لافادته لا معنى لما ذكره من حواجز التعارض في الجملة بين
القطعي والظني لا تدعيت من تفصيل الدليل القطعي طنا او اعتبارا بعد
قيام الدليل القطعي على الخلاف والفرج في التعارض من بعض المقامات عقلا
مع احد التفصيلين لتفصيل الدليل المذكورين كما هو واضح وان عبد القادر
فيما بيننا ان قد عرفت ان عليه غير ما اورثناه والله العالم واذكر ان كلمة
فيظهر في كلام القاضى في هذا المقام انهم حيث قال بعد فعل كل ما
في حكمهم بعدم حواجز التعارض بين القطعي والظني وبيان وجه ما
هذا القطع اقول ان كان المراد بالقطعي ما ذكره من حواجز التعارض كما اوضح
واما ان كان المراد ما كان الدال قطعيا كما يظهر من تمثيلهم بالحجج المتواترة
وبالاجماع بين القطعيين فقد يمكن التعارض بحواجز صدق من مقتضى
المصلحة من تقيده ونحوها صراحا كما اذا انعقد الاجماع على حكم في ذات تقيده
وعلى خلافه في ان اخرها ما ذكره دلالة الثاني في اول منها المصادم
مصادم الثاني عند التعارض مع فان الظنيين الذين افترق احدهما بين
متعارضان مع فقد المصادم وفي الثاني ان مصادم التعارض هو مصادم
الدليلين دون بقاء الظن فان المراد بالظن ليس ما افاده بالفعول ولا لزوم
عدم تحقق التعارض بين الظنيين لاستحالة تعلق الظن بمجرى التقييد
بل ما من شأنه ان يفيد الظن وان لم يفد بالفعول وذلك محقق في الظن
التعارض للقطع والحق ان كان تعارض القطعي والظني بل يمكن في الظن

بهذا المعنى انتهى كلامه وان لم يلاحظ بما ذكرنا فاعلم وجوب هذا
 الكلام لان مرادهم بالقطعتين هو انه لا بد لان القطعتين وقطعتي الدليل ما
 عرفت غير ذلك انما هي قطعتان جميع جهاتهما وهي تنفك عن قطعتي المدلول
 وفيها لا يلاحظ القطعتين على الحكيم في زمانين كما معنى يحصل له فانه ان
 اراد به قيام احدهما على الحكم في موضع النفيته كما لزم على طبق القاعدة
 في حال النفيته وقيام على الحكم في حال النفيته على خلاف الحكم الثابت بالآخر
 فهو لا استكمال فيه ولم يتركه احكاما لانه ليس من الغامض في شيء بل يمكن
 فرضه في زمان واحد او فضلا عن زمانين وان اريد به قيام احدهما
 على الحكم نفسه ومن غير قصد الى بيان نفس مدلول الكلام وشبهه في
 الواقع ففقيه ان لا يلاحظ على الوجه الاول على فرض تحققه ليس من الدليل
 في شيء كما هو واضح قوله في الرد بالطرح على الظاهر المستخرج به اول لا
 اشكال في ان المدعى من الطرح عندهم اعم من طرح احدهما معينا
 بواسطة مرجع غيره عليه ومن طرح احدهما على النفيين الآتية لا بد من
 ان يعلم ان المدعى من الطرح بالترجيح ليس للرجح حسب الدلالة لانه
 كما استغف عليه داخل في وجه الجميع لان حاصل الجميع يرجع الى
 ترجيح الضرف في الدلالة في كل احوال كما استغف عليه على الضرف
 في سائر جهات الخبر ولا يمكن من الغامضين في شيء ثم ان وجه
 تقديم الحكم في القاعدة المعروفة على التكلم في حكم التعادل والترجيح مالا
 يحصى على من له ادنى دراية ثم ان الوجه في تقديم الجميع على الطرح على
 ذكره في الرسالة امور ثلاثة احدها الاجماع الشيخ ابن ابي عمير الاحكام
 والقول ان مراده ليس الجميع بكل وجه بل كان في المتعارفين شاهد

الآخر

له على ما سيذكره الاستدلال على انه خلاف ما يقتضيه بظاهر عبارته على ما
 اعرف به بشيخنا دام ظله في مجلس البحث الثاني ان الاصل في الدليلين الاعمال
 فيجب ان يجمع بينهما وان كان لا يستلزم الرجوع من غير مرجح ذكره في مقدمته
 القواعد وعرفه في مقام الاستدلال على القاعدة الثالث ان دلالة اللفظ
 على تمام معناه اصلية وعلى خبره تبعية وانما الثاني الا انه على تقدير كجمع
 اوليها من الاول الا انه على تقدير الطرح هذا وانما خبره بفساد هذا
 الوجه اما الاول فلا بد ان اراد من الجميع بعض افراده الذي يستلزم تقديمه
 على الطرح ففقيه ان لا يلاحظ عليه بحسب الظاهر وان كان ربما يظهر من
 جماعة في بعض المقامات منهم الشيخ من القاضل الفقير وخلافه الا انه لا يوجب
 نقضا للمدعى لان الظاهر ان مرادهم بالجميع الذي تقدم منه على الطرح ليس
 هو حصص الجميع المذكور كما يظهر من الرجوع الى موارد استدلالهم
 بالقاعدة في الفقرة وان اراد منه المعنى الذي يقتضيه بظاهر عبارة الشيخ المدعى
 للاجماع اعني الجميع بكل وجه ففقيه ان يدعو للاجماع فاسد بل ادعى الاستدلال
 الاجماع على ضار دعوى القطعية وان كانت كلامهم مختلفة في ذلك الا ان
 دعوى دام ظله مؤيد بدعوى جماعة ممن تقدم عليهم من الاساطين منهم
 الفقيه الميرزا في رسالة المعجزة في القاعدة المعروفة وانما الثاني في فقيه
 اوله ان هذا الدليل على فرض تماميته اخص من المدعى اذ ليس الكلام في
 الجميع كما استغف عليه في حضوره يتوقف الجميع فيه على الضرف في المتعارفين
 بل اعم منه وما يتوقف على الضرف في احدها واثبات المدعى بمضمونه
 الاجماع المربك خرج عن الاستدلال بنفس الدليل المذكور كما ذكره
 وثانيا بانه مع فرض تماميته تخصيصه بالقسم الاول والقول بان

المقصود من الاستدلال به اثبات صحة بعض المسئلة كما ذكره بعض الافاضل
يمنع من لزوم طرح الدلالة الاصلية في صورة الطرح وانما يلزم طرح
الاستدلال لا كما يستفاد على تخمين القول فيه وثالثا ان دلاله العام
على افراده ليس من باب النظم عند المحققين حتى يترجم ما ذكره وراعا انه
انه يلزم مع تقرير الجميع ايقم طرح الدلالة الاصلية والاخذ بالشيعة
لان دلاله اللفظ على تمام معناه اصيلية وعلى جزءه تبعية حسب ما
فقدى به كلام الاستدلال وفي الجمع يؤخذ بالثاني بالثاني لا بالاول
فقد الدليل على فرض تامته دليل على عدم حواجز الجمع وكون الطرح الى
منه واليه يرجع ما عدا العلامة في مقام الاعتراض على الدليل المذكور بان
العمل بكل واحد منها من وجه عمل بالدلالة الثانية من الدليلين معا
العمل باحدهما دون الآخر عمل بالدلالة الاصلية والتبعية في أحد الدليلين
وابتال الاصلين انتهى وان تنظر في السيد عميد الدين ان العمل بتابع
واصل اما يكون راجعا عن العمل بالتابعين اذا كانا من دليلين اما اذا
من دليل واحد وكان التابعان من دليلين فلا فاق فيه تعطيل الظاهر
الاخر والغاؤه بالكيفية من المعلوم ان التاويل اولى من التعطيل انتهى
كلامه ولكن لا يخفى عليك ان مقصود العلامة عطف الاعتراض على
الدليل المذكور ومعه لا يتوجه عليه ما ذكره السيد وان كان التحقيق
عندنا عدم اولوية احد من الطرح والجمع على الاخر بالنظر الى دليل
اعتبار السيد والظاهر وفيه في كلام السيد ما استدركه بعد هذا
انشاء الله تعالى فاما ان هذا الوجه على تقدير تسليمه محذور اعتبارا واستحسانا
لا دليل على الابطال عليه بل لا بد من ملاحظة ما يجيء بالترجيح بينهما

من الخارج وهذا الوجه كما نرى في كمال السخافة وعدم وجههم (الرجاء الثالث)
وهذا نرى غير محصل المعنى بناء على جملة على ظاهره فان المار من الطرح اعم من الطرح
بالنفي والطرح بالترجيح فكيف يستدل على اولوية الجمع على الطرح في النفيين
باستقالة الترجيح من غير مرجح لان الطرح في بعض الصورتين بالترجيح لا يستقيم
في الطرح بالنفي بل لا بد من مرجح حتى يكون من غير مرجح كما هو واضح
فهذا ظاهره ومقتضى المار كما اعترف به المحقق الفقيه وغيره قال في بعد نقل
الدليل المذكور عن تهذيب الفقهاء ما هذا القطة ولم يحقق بعض قوله لاستقالة
الترجيح من غير مرجح المار من عدم ملاحظة المرجح ولا فقد بعد الدارج
لاحدهما تم قال في توجيهه ما هذا القطة وتوجيه ان يقال ان قوله اذا كان
العمل بكل منهما واولا جملة التوجيهية الى كليهما فمضى ذلك لوجه واحد هو ذلك
الاخر فليكن الترجيح من كلاهما اذا لم يترجح ان موضوع الحكمين متغاير الدليلين
فلا يصح للملاحظة الترجيح بينهما لان كل واحد من الدليلين مرجح دليل على حكم
ليس اخر فضعف احدهما بالنسبة الى الآخر لا يصير متساويا له لولا ذلك
ما ذكره قدس واصله كما نرى بعد الجمع والتاويل يكون الموضوع في كل
منها مغاير للموضوع الاخر فان عمل باحدهما دون صاحبه لزوم الترجيح
من غير مرجح اذ مرجح امكن التاويل لا يوجب خلافا للموضوعين وانما
المرجح له فغلبة التاويل وهو كما نرى غير محصل المعنى كما اورد عليه بعض
معاصريه اذا كلام اما هو في اصل اثبات اولوية الجمع على الطرح للدليل
المذكور لا انه بعد البناء على التاويل يجب العمل بما قد رتبتم ان بعض من
قام به عصيانا ذكر كلاما في توجيه الغلغل المذكور لا بأس بنقله قال بعد
النقل الدليل المذكور ولا اعتراض المذكور ما هذا القطة اقول ويمكن

ترجحه اما يجعله قاعلا لكون الاصل في كل منها اعمال او اجمعي مما امكن
 من غير اختصاص ببعض وجه اجمعي او لما يفهم من كلامه من وجوب اجمعي
 لا جرمه الجواز والاولوية انتهى كلامه وان حيزه بان الوجه الاخير لا يخرج من
 نظره اما الوجه ان لا يكون فلا بأس بما في مقام الترجيح وان كان في غاية البعد
 من مسافة الدليل والمركب من الوجه الثاني ظاهر واما المراد من الوجه الاول
 فهو انه لما كان المتعارضان متساويين من حيث الاشتمال على شرط الفعول
 كما هو المفروض ويعترف به الخصم انهم صحة العمل بها معا ان لا مانع في الاعتناء
 والمفروض ان مكان دفعه يتم لعدم العمل باحدهما سواء كان مع ترجيح صاحبه
 عليه ولا مانع ان يكون من جهة القول بعدم اندراج الاخر في تحت دليل الترجيح بحسب
 الشان والذات وبعبارة اخرى من جهة عدم المنقضي للعمل او يكون من جهة
 التفاضل في تفعيل العمل لصاحبه من العمل والاول ترجيح من غير ترجيح والثاني
 غير صالح للمناقشة من جهة امكان العمل وقد يقتضي لدفع الاشكال ان يفهم بان
 مراد الاستدلال بالاستدلال بالدليل المذكور لا يشاف وجوب اجمعي في مقابل التكرار
 فلا يوجب عليه شئ هذا وفيه مضائق الى التعرض عن كون عضو الاستدلال التعميم
 قطعاً لا يعرف ان الدليل لا يتم في حال الطرح بالتحديد ان لا يتم
 ترجيح في مقام الاحد فلا يخرج من ترجح جزمنا هذا وقال بعض من ادركه حصص
 في بيان المراد من الدليل ما هذا القطر وقوله لا يستلزم الترجيح من غير ترجيح
 او ليس طبعاً حاسداً والعمل بالآخر اولى من العكس لا يوجب قد يتحقق احدهما
 شئ من حيث الشان من نفس او الغرض الخارجيه فكيف يصح نفيه بالانفصال
 لا يصح تلك المتجانسات للترجيح مع امكان اجمعي محال الظاهر على الصريح
 مثلاً او تارة من العام والخاص وكان الاول اقرب سندا ففقه سندا لا فضله

ما يدل به ان علمنا
 باحد المتعارضين وطرحنا
 الاخر مع امكان اجمعي
 الترجيح من غير ترجيح

مرجحاً للفقه على الخاص لصغف لانه الاول وفق الثاني فقذفه
 عليه ترجيح من غير ترجيح ولا يخفى عليك ان هذا التعليل قاصر عن
 المقصد لانه يقتضي بطلان تعيين احدهما الترجيح وهو غير متعين على تقدير
 ترك اجمعي لا مكان ترجيحها معاً او البناء على التحديد انتهى كلامه وان
 حيزه بان كل كلام الاستدلال بهذا الدليل على ما اذا كان هناك شاهد ضريح
 للجمع الذي يخرج الفرض عن مسئلة التفاضل في بعض الصنوع حسبما
 سنصف عليه بل جميعها لو اخذ بظاهر كلامه والدليل على ما ذكرنا في بيان
 حرامه مضائق الى ظهور هذا الكلام بل صرح به بضمير بذكره قبل هذا الكلام
 وما ذكره من معنى الدليل وان كان موافقاً بظاهره الا انه يرد عليه امران
 احدهما ان مراد الاستدلال بهذا الدليل ليس قطعاً الكلام فيما كان هناك
 شاهد اجمعي فيقال من جهة منه تقديم الطرح في هذا الفرض يتم فبره عليه
 ان السؤال الذي اوردته عليه بقوله لا ينافي ما بينهما ما نفيه له وانما اشار
 اليه بقوله لا يذهب عليك اه وقد عرفنا الاشارة في حاشي كمالها السابقة
 انهم نعم يرد على ما نفيه له بان لا يبرر عليه بما كان طرهما راساً فثبت على
 ذكرنا كلمة ان ما ذكره بعض الفاضل من فارب خصراً في توجيه الدليل احسن
 ما ذكره غير وفما صل هذا الدليل يرجع الى ان قضيت ما دل على اعتبار
 المتعارضين وتجهتها هو وجوب العمل بالاذا امكن ولو بالتصرف في ظاهرها
 او طارها احدهما باقى نحو ما كان من جهات اجمعي والتصرف فان القول
 بعدم شمول دليل الترجيح لاحد المتعارضين او القول بتخصيصه لاولوية
 اجمعي ببعض فراه صغيف جداً اذا عرفنا الكلام في بيان المراد من الدليل
 المذكور فاستمع لما ينشئ عليك من الكلام في مرده ونحن

ونحن نقضي ان شئنا ادام ظله في المقام بان نكلم الله في اثبات ان قصبة الفا
 بالنظر الى اولية اعتبار السند والدلالة ليعتد فيكم الاول على الثانية كما هو
 القابل لاولية الجمع على الطرح ولا عكس عند ذلك كما يات في المزمع الخالي عن
 التميز مسامحة بما رعدم اولية الجمع على الطرح بقول مسلم ولا الطرح على
 الجمع وان كان اولي منه في المحل كما اذا كان هناك شاهد داخل لم لا يستف
 عليه الا ان الكلام في المزمع في قال من يقول باولية الجمع على الطرح يقول مطلق
 فنقول ان قول المستدل ان قصبة القاعدة بالنظر الى اعتبار السند العمل با
 بالدليل بها امكن مسلم لكنه لا ينبغي وجوب اخذها بالمعارضة ولولا الضرف
 في كليهما واحدها ورفع اليد عن ظاهر لانه ان كان المراد بالامكان الذي
 فيه العمل الامكان العرفي فيمنع وجوبه بالنسبة الى المعارضين والام يكونا
 متعارضين وهذا خلف وان كان المراد بالامكان العقلي ولو بان يرفع اليد
 عن ظاهر كلاهما واحدها فيمنع قيام الدليل على وجوب العمل بالدليل والاخذ
 بسنده بالمعنى المذكور اذ كما تعبدنا بالاخذ بالسند تعبدنا بالاخذ بالظاهر
 فيها كما يمكن هناك فربما طارفة كما هو المفروض ولا اولوية للاخذ باحدهما
 دون الاخر وبعبارة اخرى ان اراد القائل باولية الجمع والعمل بالمعارضة
 بحيث لم يستلزم طرح اصلا فقيده انه لا ينبغي الامر بما جسته وجوب الجمع
 بهذا المعنى الا انه لا يمكن في المقام والآن لم الخلف وان اراد الاخذ بسند
 المعارضين والضرف في ظاهر كليهما واحدها كما هو مراده قطعاً فقيده انه
 لا دليل يفي باولية الجمع على الطرح بالمعنى المذكور وتقدم اول السند
 على اولية اعتبار الظاهر في جميع ذلك ان الامر في المعارضين وانما يراى الاخذ

دليل

لبنها

وطرح الاخر والاخذ بسنده وطرح ظاهرها او ظاهر احداهما للمعارضين و
 الدوران في المعارضين بين سندها تعينها او تخييرها وظاهر الاخر في الاخذ
 بسنده مسلم بين الفريقين كما ان طرح ظاهر احداهما لا مانع عنه عند
 الفريقين فيدور الامر بين الاخذ بظاهرها او بظاهر الغيبة مصدوره وطرح سند
 غير المشقق لاخذ مصدوره والاخذ بسنده وطرح ظاهر المشقق مصدوره
 ولا مانع من الثاني على الاقل اذ كان التعبد بالسند الغير المشقق الاخذ مصدوره
 واجب بمقتضى دليله وجوب الحكم بمصدوره المستكرك الصدور كالمعتمد
 بظاهر المشقق الاخذ مصدوره ايهم واجب بمقتضى دليله وجوب الاخذ
 بظاهر كلام المعصوم من فالتنظر الى اولية اعتبارها الا اولوية لاحدهما على
 الاخر فيجب التوقف والرجوع الى الاصول لولم يكن هناك شاهد خارجي
 للجمع ولا دليل على اعتبار الطرح من الخارج كما ثبت بعد هذا التفت
 من تناهل فواذكرنا يظهر لك فساد زعم عكس ذلك والغول باولية الطرح
 على الجمع بالنظر الى القاعدة في اننا احنا في الجمع الى الضرف في ظاهر كلا المتعارضين
 من حيث استلزام الجمع خلافاً لاصلين وهو رفع اليد عن ظاهر كلا المعارضين
 واستلزام الطرح خلافاً لاصل واحد وهو دليل اعتبار السند بالنسبة
 الى المعارضين الاخذ بسنده واما على ظاهر غير المشقق الاخذ بسنده
 فليس نراك الاخذ به خلاف الاصل حتى يكون في الطرح وانما خلاف
 اصلين احدهما طرح السند والاخر طرح الظاهر صدوره ان اعتبار
 النظر انما هو بعد الاخذ بسنده فانما لم يفرض الكلام كلام المحر لم يكن معنى
 لاعتبار ظاهرهم في طرح السند الغير المشقق الاخذ من نفع من صنع
 دليل الاخذ بظاهره ضرورة كون قصبة الفرق بين ذلك هذا احداً في الجمع

انفا

فان المفروض هو الاخذ بسند كلا الظاهرين فيشكل اوله اعتبار الظاهر فيلزم
من طرحها ما ذكرنا من صحة العناد والقد عرفنا ان الدوران بين الاخذ بالسند
الغير المشقق الاخذ بصدوره وظاهر المشقق الاخذ بصدوره ولا يلزم من ذلك
الجميع الا طرح ظاهر الغير المشقق الاخذ بسنده فلا يستلزم الجمع كونه بحيث
لا يمكن ان يكونا جميعا حتى يلزم الجمع خلاف اصلين يستلزم كونهما
على تقدير الجمع انهما لا يمكن الاخذ به وبما في اخرى حرة مخالفة للظاهر انما
هو من جهة وجوب الاخذ به الا في لا يتبين لامعده من كون الكلام كلاما
يجب الاخذ به ومن العلوم انه لا يمكن الاخذ بظاهر الغير المشقق الاخذ بسنده
على كل تقدير كما هو واضح فلا يشك دليل وجوب الاخذ بظاهر الظاهر التي يحتمل طرح
وبما في ثالثة كما انه يكون سندا حدها متيقن الاخذ فلا يعارضه شكوك
ظاهرا حدها وهو صاحب متيقن الطريق لانه قبل الاخذ بالسند لم يتحقق
موضوع اوله اعتبار الظاهر وبعد الاخذ به لا يمكن عقلا الاخذ به لغرض
التشافي والمفروض عدم حوزة رفع اليد عن سند الاخذ به من ان يجعل في
صاغة للظاهر على تقدير الاخذ بسنده صاحب ومن هنا بقى ان طرح ظاهر
المشقق سندا على تقدير الاخذ بسنده ليس خلافا للاصل لانه طرح الظاهر
فظهر طرح ظاهر الخبر الظق الصدور في مقابل الخبر القطعي الصدور فلا
شئ عقلا فلا يبقى الاستدلال بظاهره وبما في ثالثة كما هو واضح ان مرجع
كلام المنقمة الى رفع التعارض بين سند الحديث وظاهره وهو غير متحقق
كما اعترف به اخيرا من كون اعتبار الظاهر منتقرا على الاخذ بالسند
والحكم بالصدور كما ذكر المنقمة دليل عليه لا تعدي بيان رجوعه الى ما ذكر
من ان احد المتعارفين للسند الغير المشقق الاخذ به هو ظاهر كلام
المشقق

المشقق الاخذ بصدوره وهو لا يصبر منه والمقابل الاخر ليس الا ظاهر
تفسيره وفي التعارض والمقابل بين المشقق ان يقتضى كل منها الاخذ به وطرح
الاخر مقابلته ومن العلوم انه لا معنى لقتضاء ظاهر الحديث طرح سنده كيف و
اعتبار من مفرغ على الاخذ به حسب اعترف به المنقمة فلا يمكن ان يقتضى طرح ولا
فيلزم من اعتبار عدم اعتبار كلا هو ظاهر والسند من وجوده وعدمه
محال ومن هنا اجاب شيخنا الاستدلال عن التوفيق المذكور بقوله من حيث ان في
الجميع وان كان ثابتا بيقين من اجماع له فساد الجواب المذكور من حيث كونه
بيانا للمطابق المنقمة الا ان الجنبين يوافق الكلام بزم كمال ضاثة ما افاده ولا
يكون ما ذكره مبتدئا على هذا القائل بالطرح والله لا يمكن القول بالمقابلته
المذكورة لان عدم التيقن بصدور احدها حتى يلزم الاخذ بظاهره حتى
يكون في طرحه خلافا لاصل بل ان افاده الاستدلال مني على ما عرف من البيان ان
الواضحة فبينت ما ذكرنا كماله استسقاء الجميع والطرح بالنظر الى اصل القاعدة
وكون القول بالولوية الاول او الثاني والقول بالولوية الثاني فظهر ان ذلك
اقدام جميع من لا ساطين والقول في الختام نعم ان هذا المقدار من البيان الذي
عرفت ضاوان كان كافيا لاحقاق الحق والبطال الباطل والبطال فساد
القاعدة المعروفة على اطلاقها لمن كان له ادنى تدبر الا ان هذا شكرا
ومشبهات في ثلاث لا بأس بالاشارة اليها وضادها احدها انه لا شك
في كون دليل اعتبار الظاهر بل اصل حصول الظاهر مقتدا لعدم اصاب
على الخلاف فهو تشبيه وهذا بخلاف دليل اعتبار السند فانه ليس من
هذا التشبيه فيكون تعارضها من قبيل تعارض اصل والدليل ولا يتأثر
ذلك ما تقرر في محله من كون اعتبار الاصل من باب الطق وكونها من

ادلة الاحكام في الاثر لا يفتقر اليه من ثبوت الترتيب بين الادلة الاحكامية
 او في حكمة ولذا قيل بحكمة سند المشقة بالاختصاص وبه على ظاهر
 غير متيقن لاخذ صدد وبه مع كونه ظاهريا فدل على اعتبار السند من جهة
 حيلة السند في ثبوت حاكم على دليل اعتبار الظاهر بل من كون قضية القاعدة اولوية
 الجميع على الطرح على الاطلاق وفي جميع الصور هذا من غير ان دليل اعتبار
 السند بغير مقيد لعدم امر الشارع بالاختصاص بينا فيه وهو مجرد مقتضى
 ادلة الظاهر وفيه التناهي بنفس ادلة اعتبار السند مستلزم للدلالة الظاهر
 هذا كله مع ان دليل اعتبار السند بغير وجه يكون اصلا من اصول كماله العرفي
 في اثار التباين وغيرها فانها ان من العلم ضرورية انه اذا غاب عن خبر ان قطعي الصدد
 او يبين تعين الضرف في دلالتها ان كان وجه الضرف محصلا بان قطعنا بانها
 لو صيدت بقتية بل من صدر من جهة بيان حكم استا الى اتي فان كان وجه الضرف
 في الدلالة محصلا في الخارج فلا بد من الحكم بكونه لمار ولا فلا بد من الحكم باحكامها
 لا في الغرض من القطع بآراءه خلافا لظن منها او من احدها الغير المعين ضروري
 عدم جواز القطع بالصدد ومع اداة الظاهر من المعارضين والخبر ان
 الظنيين بحسب السند من منزلة القطعيين بحسب مقتضى ادلة اعتبارها
 فان معنى حجة الخبر القطعي هو الحكم بصدد وبه من حيث جميع اثار القطع بالصدد
 عليه فان كان الحكم في القطعيين هو الضرف في الدلالة والجميع بين المعارضين
 بجهات الاول كان الحكم بها يكون بمنزلة البقية كذا وهذا معنى اولوية الجميع على
 الطرح بقوله هذا وغيره ان تعين الضرف في الدلالة في القطعيين فيما
 ان فرض انحصار وجه الضرف فيها انما هو من جهة عدم المناص عنه لعدم امكان
 من جهة الدلالة السند لكونه قطعيا فالقطع بالصدد ودليل لا يحل على اداة الظاهر

ولا يمكن

ولا يمكن العكس وهذا خلافا للمقام فان المفروض كون السند بغير ظاهريا
 كالدلالة وفيه المعارض يحصل بالضرف في كل منها من غير فرق وقد عرفت
 انه لا فرقة لا لونية الصدد وعلى ادلة اعتبار الظن والظواهر فبما ان الظنيين
 على القطعيين قياس مع الفارق واما انهم افقضاء ادلة اعتبار السند
 كون الظني بمنزلة القطعي في جميع الاحكام فهو وهم فاسد ومحمول بالبرر
 لان ادلة اعتبار الظن لا يجعله بمنزلة القطعي بالنسبة الى اثار القطعية
 المأثرة على نفس القطع من حيث انه قطع وانما يرجع ترتيب اثار المترتبة
 على ذات القطع على الظنون وهذا المظهر قد بينا عليه غير مرة هذا
 مع ان لنا ان نمكس القضية ونجيب بطريق النقص بان نقول ان قضية
 اعتبار الظواهر انهم بمنزلة الظن بالارادة منزلة القطع بالارادة فكما ان
 يحصل في السند من الخبر الظني فيما اذا غاب عن قطعان بحسب الدلالة
 ولا يمكن الضرف في الدلالة لاخذ السند كما يجس طرح السند فيما
 اذا غاب عن الخبر الظني السند مع ما هو ظني بحسب الدلالة لعين اداة السند
 ما يجعله قياسا للظنيين بالقطعيين قياس مع الفارق لا ينبغي ان يصدر
 عن الاول فضلا عن الاخر فانه لا دور ان في القطعيين بين لاخذ السند
 والضرف في ظاهر المعارضين او احدهما وعكس ذلك وهو لاخذ ظاهر
 احدهما وطرح سند الاخر غير ممكن لغرض قطع السند وهذا خلافا
 للظنيين فان الاحكام بينهما بين لاخذ السند والضررف في ظاهرها
 او ظاهر احدها وبين لاخذ ظاهر الشيق لاخذ السند وطرح سند
 الاخر فيقع المعارض بين دليل سند في غير الشيق لاخذ ودليل
 الاخذ في الشيق لاخذ السند لانه لا يمكن الاخذ بالسند بغير

واقبال الظاهرين على حالهما الفرض لثباتي والظاهر من بينهما كما انهما لا يمكن
 الاخذ بالظاهرين وطرح السندين او الاخذ بالظاهر من احدهما وطرح
 سند والاحد بسند الاخر وطرح ظاهره لما قد عرفت من تقرير اعتبار
 الظهور على الاخذ بالسند فالذي يمكن في الظن في علاج الغرض
 احدا من احدهما الاخذ بسندها والمصرف في ظاهرها كما يقول الفاعل
 باوليه لجميع هذه الطرق او الاخذ بظاهر احدها وطرح سند الاخر واما
 ظاهره فقد عرفت انه ليس مشمول المظهر على كل تقدير لانه على فرض الحكم
 بصده ولم يدرم عقلا رفع اليد عن ظاهره وعلى عدم هذا الفرض لا مورد لاداة
 اعتناء بالظواهر واما الاستناد من الامر لا بعد الاخذ بالسندين وطرح
 الظاهرين والاحذ بالظاهرين وطرح السندين والاحذ بسندين وابقا
 الظاهرين والاحذ بسند وظاهر وطرح سند والممكن من هذه الامور
 الاربعة الاول والاخير كما عرفت تفصيله واما الاخذ بسند احدها وظاهر
 الاخر فمحمول على القسم الثاني ثالثا انه كلامي ولا خلاف في وجوب الجمع
 بين النص الظني بالسند والظاهر المصروف فيه ولا ينبغي الاشكال في تقديم
 دليل السند في الظاهرين على دليل اعتبار الظهور لان وجوب التقديم في
 الفرض لا قل ليس الاحكام دليل السند على دليل الظاهر مع كونه ظاهرا
 وهذا العيب موجود في الفرض الثاني واما قطعية فلا يجدى فان كان
 الدوران انما هو بين الاخذ بدليل السند والنص والمصرف في الظاهر
 ورفع اليد عن دليله وبين الاخذ بدليل الظاهر وطرح سند النص
 هذا وفيه ان قياسه بالنص الظني بالسند والظاهر قياس مع الفارق ايضا
 لان الشك في اعتبار ظهور الظاهر مسبب عن الشك في صدق النص

مسألة

دليل

فيكون دليل اعتبارها كما عرفت اعتبارا بالظاهر وهذا بخلاف الفرض
 فان الشك في اعتبار ظهور الظاهر وصدور الامر مسبب عن امر ثالث
 وهو العلم الاجمالي بعدم اجتماعهما نعم لما كان فرض الصدور واقعا تلك
 عن الظاهر وموجبا للحكم بعدم اعتنا به فانه ان الشك فيه مستبعد
 ولكنه فاسد حجة لكنه لو كان هذا المقادير محذورا كان موجبا جوبا بعينه
 والعكس ايضا مع انه محال لاستلزامه كون الشك في الواحد علة لشيء محال
 له وعلى فرض مكانه كما فرقه بعضهم لم يكن محذورا المقام كما هو واضح والحكم
 في الفرق الذي ذكرنا هو العرف لانه اذا عرفت عليهم النص الظني والظاهر
 لا يمكن اعتبار الظاهر الا باحتمال عدم صدور النص ولا فقه بين
 تصلاحية النص لكونه فريضة على تقدير الحكم بالصدور والبيان وانما لا يمكن
 كونه فريضة فعلا من جهة الشك في صدوره فالدليل الدال على وجوب الحكم
 بصده وزيل الشك عن الظهور بطريق المحكومة لان معنى الحكم بالصدور
 حج عدم الاعتناء بالشك في ارادة خلاف الظن وهذا بخلاف فان
 تحييد العرف فريضة من جهة الشك في بين الامرين بحيث يكون لاحد بكل منهما
 واجبا طرعا لا خروفا محتملا كما كان التراجع والتراجع بين السند من
 احد الدليلين باعتبار الدلالة وظاهر لا من بحيث يجمع الاخذ بسند
 مع الاخذ بسند صاحبه ولا لانه كانت نصا لغتين المصروف في الظاهر
 كون الشك فيه مستبعا عن الشك في صدوره الاخر فيكون دليل النقد
 بالصدور خالفا على دليل اعتبار الظهور في الاخر وكما لم يكن الاخر
 لم يكن حكومة في البين والنص والظاهر من قبل الاول فان التراجع
 انما هو بين سند النص ودلالة الظاهر بينهما انه لا اشكال في

بين المقامين

وجوب التصديق في الظاهر اذا كان هناك حيز لا يتعارض لكن ظاهره خلا
الاجماع فينبغي عدم الاشكال فيه وجوب اخذ بالسند وطرح الظاهر في
المقام ابيهم لان الوجه في التصديق في الفرض الاول وعدم طرح السند ليس الا
حكمة اوله اعتبار السند على اوله اعتبار الظاهر اذ كان قتيبة اولوية الجمع
على الطرح هذا وهذا ان هذا الوجه او ضحى فسادا من الكل لا يمكن قد عرفت غير
مرة ان اعتبار الظاهر يقتضي على اخذ بسند الظاهر حتى يصير ظاهر كلام
الحجة فلا يمكن ان يعارض دليل اعتبار الظاهر في الجواز التسليم على المعارض بل
اعتبار سنده لان مع طرح السند بطرح الظاهر لا محالة قضية التفرع
فلا بد ان في الفرض بين اخذ بالسند وطرح الظاهر والعكس هذا بخلاف
المقام فان الظاهر فيه من حديث فخر الفرائض عن اخذ بسنده وسند حديث
اخر فخرهما ان يردوا الامر بينهما هذا مقتضى ما افاده شيخنا الاسناد والاعلام
في المقام ولكن قد عرفت منه في حق الجزء الاول من الكلام ان الاولام بالتأويل
في الحديث انما هو بعد عدم امكان طرح من جهة كونه قطعيا بحسب التصديق
والافتقار الطرح فاما ما ذكره مخالف لما نشأه من الاحتياط من طرح
الحديث كثيرا اذا كان ظاهره خلافا لاجماع او دليل قطعي اخر اللهم الا ان
يكون هذا في ما لم يتبين وجعل التأويل في حديث فخر فخره وكيف كان ما
افاده في المقام افرجا الى اعتبار بالنظر الى القاعدة لما عرفت من الوجه والاعلام
فوقوله دام ظله بل الظاهر هذا الطرح لان المرجح والحكم في الامكان الذي اه
اخذ لا ينبغي عليك ان هذا عرض منه دام ظله الى فاته البرهان على اولوية
الطرح على الجمع من الخارج بعد اثبات مساهمتهما ولا حظ في اصل القاعدة
بالنظر الى دليل اعتبار السند والظاهر ومقتضى كفيته دخوله في التكلم

فقد افادته من قول الامر هو الغير عن المفسود بعبارة اخرى مثل
ان يقول مثلا هذا محمل الكلام في عدم الدليل على اولوية الجمع على الطرح
واما الدليل على عدم اولوية الجمع على الطرح بل كون الامر بالعكس هو كما
والامر في ذلك لانه دام ظله لم يكن قط مقيدا بالعبارة ولم يراجع الكتاب
بعد التفتيش اصلا كما صرح به مرارا ثم ان الدليل على اولوية الطرح
على الجمع في الجملة وفادته في حق العكس على ما يستفاد من فادته دام ظله
وجواب احد ما سئل التفرع عن حكم المتعارضين من الاختلاف في التأويل
الواردة بابل للعلاج مع ما هو كونه في ان هاتين بابل في ذهن كل واحد
من وجوب العمل بالادلة الشرعية بها امكن فلو لم يهتوا بعدم الامكان
لم يكن معنى للحجج المحذرة الى استئصالهم عن حكم المتعارضين فخرهما ان
ان الامكان الذي قد تدهى العمل بالاحتياط هذا مكان العربي لا
العقيدة وكذا بان ذلك في التأويل بل من اجل مراد السؤال على ما اذا لم يكن العمل
العمل بالمتعارضين عقلا واخصاصه بصورة استدلال باحتمال
التأويل بل فيها ما لا يرضى به ليل لانه محل على فخره دام ظله مع ما بينهما
الاجابة التي وردت في الاجابة العلامية لانه لم يقع فيها الاجواب
بالطرح اما فخرنا او تخير افاضل اشارة الى ضعف عدد كل من الوجهين وجها
مستقلا ثالثا لاجماع العلما من الكاشفة بل من جميع علماء الاسلام من
زمن الصحابة الى يومنا هذا فانهم لم يروا لوطي حجت احد المتعارضين
اما بالمرجع او بالتخيير مع امكان التأويل بل فيها ما لا يرضى به المرجح والمرج
في الفقه اذ مع البناء على كلمة القاعدة المعروفة مجتهد فخره جدد بد منه
وجه تدل على بطلان القاعدة باطلا فاما ان الرجل الثالث لما كان مرصدا

بدعي الشبهة في عملها الكمال الاجماع على القاعدة فالزم الاستناد والعلامة
 بتوجيهه بان مراده من الامكان هو الامكان العرفي في مقابل الاستماع العرفي
 فان حمل الكلام على ما يخالف ظاهرهم من دون فرضه يجمع ضدهم والدليل على
 كون مراده ما ذكره الاستناد والعلامة على ما افاد هو انه لو بني على كون مراده من
 الامكان هو الامكان العقلي لم يبق مورد للعمل بالمفردة التي امر الشارح
 بالرجوع اليها على فرض عدم الامكان ثم ان هذا هو هذا الوجه الثالث
 وهو اننا نرى لاصحاب كثير مما يتسكون في كتبهم الاستدلال بقاعدة
 المعروفة مع وجود الشاهد للجمع من الداخل والخارج فكيف يدعي مع
 ذلك اجماعهم على بطلان القاعدة عندهم بهذا الشاهد للجمع من
 الداخل والخارج هذا وقد ذكر الاستناد والعلامة في دفعه بانه لم يثبت
 عندنا علمهم فان كثيرا من الشواهد لا يكون شاعرا باعتقادنا حسيما
 ستقف الاشياء اليه مع انهم يبنون على كونه شاعرا نعم مقتضى الثابت
 عن الشيخ للجمع بين الاخبار على طبق القاعدة لكنه لم يبين العمل عليه وانما
 كان عرضه من الجمع والداعي له عليه ما صرح به في ذلك كما به هو حفظ
 خاصة من الخروج من الدين من جهة ملاحظة تفاوت الاخبار كما دفع
 عن طاعة هذا حاصل افاده الاستناد والعلامة في مجلس البحث وهذا
 لا يخفى عن قائل ونظير وجهه بالرجوع الى كلامهم في مورد الاستنباط في
 قوله والتحقيق الذي عليه انه ان اجمع بين الخبرين المتناقضين اقول
 بعد فراغه دام ظلته عن ثبات بطلان القاعدة باطلا في قبالة الفاعل
 بغيرها كك ما صرح في ثبات ما هو حق التحقيق من التفصيل في قوله
 القاعدة والكلام وان كان في حكم القاعدة في المتعارفين حقيقة الا

انه دام ظلته اشيع حكمه ايضا لا يكون من المتعارفين عند التحقيق كالنص
 والظاهر ثم ان حصر اقسام الجمع فيما افاده عقلي كما هو واضح على الاول
 وقد يعبر عن اقسام التي ذكرها بعبارة اخرى قد اشار دام ظلته اليها في
 مجلس البحث فقال ان الجمع بين المتعارفين اما ان يحتاج الى شاهد من
 الخارج واما ان يحتاج الى شاهد واحد من الخارج ولا يحتاج الى
 شهادته لوجوب الشاهد الداخلي له فهذا غير باللاتم حقيقة
 فان الافتقار الى شاهد واحد لا ينافي للتردد على التاميل وعدمه كما
 هو واضح ثم ان الامثلة للاقسام الثلاثة ما يحتاج اليها وينطبق الاول على
 كل من المتعارفين يكون النسبة بينهما الشبان كالحاكمين بها عامتهم
 على شانهن كل ظاهر من يرتفع الشك في بينهما بالتصرف في اي منهما سلكا
 النسبة بينهما العموم من وجه كقوله اكرم العلماء ولا تكلم بالفساق او الشبان
 كقوله غسل الجمعة ويبنى غسل الجمعة بناء على ظاهر التحقيق من ظهور الامر
 في الوجوب ووجوبها قوة ينبغي في الاستحباب والوجوب في حصول الجمع
 بينهما بالتصرف في احد ما ظاهره ينطبق الثالث على النص والظاهر على
 وجه اخر فكن غير الاستناد والعلامة في الكتاب عن القسم الاول المتناقض
 وعن الثالث بالعام والخاص المطلقين لا من جهة تخصيص الغرض بل من
 باب الحكاية على ما صرح به في مجلس البحث ثم ان ادراجها يدام ظلته العام
 والخاص في النص والظاهر انما هو صريح على ما عرفته في اول المسئلة من
 ان الخاص يطبق عليه خاصة حقيقة لا بعد فرض خصوصية محبة
 الدلالة واما حكم الامثلة الثلاثة فقد ذكر الاستناد والعلامة في الكتاب
 وصرح به في مجلس البحث انه ان المشقة كما يكون اجمع فيه اول من

الخرج هو القسم الثالث بل احد قسميه وهو النص والظلم ليس داخلا
في اقسام الغرض لانه قد عرفت غير ذلك ان النص اما وارد على الظلم او
حاكم عليه وقد عرفت في اول المسئلة في بيان منع الغرض ان الرد
والحاكمية خارجان عنه نعم قسمه الاخير وهو الاظهر والظلم داخل في
اقسام الغرض بناء على ما افاده هنا فانه كما ذكرنا انصرف في الظلم وجعل
الاظهر فرقة له كذا يمكن ان يفرق في الاظهر والغنى بالنص لا معنى له لو
كان ظنيا بحسب السند الاحتمال فرقة للظاهر وهذا بخلاف الغنى
بالاظهر فانه يمكن ان يكون معناه الغنى بخلاف ظاهره واقفاء الظلم
على حاله الا ان العرف يوجب انصرف في الظاهر على النص في الاظهر
في الغرض فيه موجود والفرق بين العرف نعم ما ذكره دام ظله في هامشه
على المسئلة ان بعد احراز الترجيح العرفي للاظهر يصير كالنص وبما لم
يصح معاملته الحاكم لانه يمكن ان يصير فرقة للظاهر ولا يصح انظر
ان يصير فرقة له بل الوارد انصرف فيه لاحتياج الفرقة من الخارج و
لاصل عدمه وقد نقلنا قبل هذا الكلام عنه دام ظله في اول التعليق
في الغنى بصدد الاظهر بعد هذه الملاحظة لا معنى له لارتفاع اليد
عن الظاهر فيصير كالنص فان شئت قلت ان انصرف في الاظهر
بعد فرض الفرقة عنى يمكن عرفا ولذا ادرج الاستاد هذا القسم فيها
ينبغي انصرف في احد هو معينا بحسب الحكم بل كان ينبغي ان
يذكر فيه موضعين كما عرفت من قبل فاما القسم الثاني ففيه
وجه احدها الاحكام بالقسم الاول فانه كما ذكرنا انصرف في الظلم الثالث تأهلا
التفصيل بين قسميه فليكن العاقل من جهة بالقسم الثاني وعجزه

الفرق
الثالث

بالقسم الاول

بالقسم الاول فاما القسم الثاني فليكن في ظهور عدم جريان القاع
المعروفة في القسم الاول ولا في ظهور جريان قاعدة اولوية الطرح
بالقسم الثالث وان كان الاظهر فيه الاحكام بالقسم الاول على اطلاقه
هذا ولكن مقتضى ما افاده من عدم طلبة من الرجع لعدم جريان القاعدة المبررة
في القسم الثالث وكلامنا الذي يكون قسمه الثاني في كلامه دام ظله في اولية
عدم عدم جريان قاعدة اولوية التجميع على الطرح في هذا القسم في الجملة لا يبعد
فرض عدم ترتيب الاشياء على الحكم بالصند وانما لا معنى للحكم بشمول الادلة
الدالة على الغنى بالصند للفرض وهذا بخلاف القسم الاول فان جهة التناول
كثيرا ما هي متفقين فلا يلزم احوال واحال هذا وان شئت فقل ان لا يلزم
فيما ذكرنا تعليقك بالتأمل فيما نفسه من الادلة لرجوع هذا القسم فقوله اما
الدليل للرجوع الاول وهو ان هذا القسم بالقسم الذي علم من اذكره دام ظله
بقوله لا يلزم جميع بينهما وحكم باعتبار سندها واصلها افاده هو انه لا يكون
اعتبار الظهور في الكلام متفردا على شئ كونه من جملة الاصل ولا من
او ظاهرا كذا يكون حكم الشارع ظاهرا بالبناء على صدره لجزء المشترك
الصند من متفردا على ترتيب اثر شرعي بصدد من واقعا كما هو الشأن
في جميع موارد حكم الشارع باعتبار الطريق فان لم يكن للكلام على فرض
صدده من الامام اثر شرعي لم يكن معنى الحكم بشمول دليل الغنى بالصند
له ثم ان على تقدير تسليم اثره لا يكون هذا القسم رايدا على القسم
الاول فان الحكم بصدد من هو بموجب طرح اصالة الظن فاحد هما
فيجري فيه جميع ما ذكرناه من الدليل على اولوية الطرح في القسم الاول
ومقتضى هذا الرجوع كما ترى هو اولوية هذا القسم كما ترى لعدم جريان

القاعدة في الامور ذكر دام ظله ان هذه الوجه لا يجري في القسم الاول لان
 كثير لما يكون وجه التأويل فيه متعيناً ولا لا يتعين فيه فانما هو من جهة
 العارض بخارجي وهو نقد وجه التأويل وهذا لا يفي هذا القسم فانه
 لا معنى للحكم بغير دليل بخبر من الاشارة على اجالها دائماً لعدم وجه
 لتبين وجه التأويل في ذلك لا يفيك عنه هذا وظاهراً دام ظله وان
 كان لا يفي عن بعض الاظهار الا انه لا يجدى قطعاً فافاض بسببه ثم ان
 كلامه دام ظله في المقام مضطرب من وجه احدها ان ظاهر قوله نعم يظهر
 التمرة آه هو لتقصي عن الاشكال الذي اوردته على الجمعي في هذا القسم
 حتى يفي بالقسم الاول وظاهر قوله اجترأ في بيان الحكم بالقسم الاول هو
 الرجوع الى اصل الوجه عند ثبوتها ان جعل الاصل بالرجوع الى الاصل
 من الثمرات لا معنى له لان التمرة التي هي حكم بشمول البعد للكلام
 انما هو العمل به دائماً الاجمال والرجوع الى الاصل فليس من قبيل التمرة المذكورة
 بل ينابها لان معنى الاجمال ترك العمل بالادلة بالكلام فكيف يمكن ان
 يجعل من الثمرات المستوفى للحكم بشمول دليل البعد له هذا ولكنك
 حينئذ بان كان دفع الاشكال بان دام ظله ليس في ضد وبيان التمرة
 بين القول بالجمعي والقول بالاطح فقد توفى بفتح اذن لا شك لان
 الثالث ان التمرة لا تخصر بناء على عدم احوال قاعدة في الرجوع الى الرجاء
 المستدبر بل يظهر الرجوع الى خبرها من الرجاء انما كان في صدره
 عدم الرجوع اصلاً اذ على تقدير عدم احوال القاعدة يحكم بالتخيير بين
 المتعارفين بخلافه ان قلنا باعاً لهم فافهم هذا وانما الدليل للوجه
 الثاني وهو انما في القسم الثاني فاما ان لا لازم من ادراج القسم

المحذور في الحكم
 بشمول دليل البعد
 للمعارضين بل في
 ضد وبيان التمرة

فما لم يكن

في الامور فيه الجمع واختيار الطرح فيه مستلزم للتخيير بينها بعد فقد
 المرجحات كما هو واضح مع ان الظاهر من سيرة العلماء عند التخيير قد
 فيما حكم عنه في العدم والاستنباط الثقف والرجوع الى الاصل المطابق
 لاحدها هذا ولكنك حينئذ في هذا الوجه فان بناءهم على عدم التخيير
 على تقدير تسليم انما في مثل العاصين من وجه من حيث رجوعه الى
 التخيير بين ما صالت الظاهر في العالمين مع ان الحكم بالحكم باعاً له
 واما في مثل اعتدل وينبغي الذي يرجع التخيير فيه الى التخيير في الاحد
 بادلة الصدور فلا مانع منه فاعل هذا وقد اجاب الاستاذ العلامة عن
 هذا الوجه في الكتاب بوجه اخذ حاصل ان المعلم من سيرة الاصحاب
 هو الرجوع الى الاصل بعد فقد المرجحات وهذا لا يدل على كون الحكم في
 التوقف في هذا القسم وكن الاصل حرجاً بل انهم من قبل الاصل
 في المرجحات ورجوعهم الى الاصل انما هو من باب الرجوع الى الاصل لا من
 باب جعله حرجاً للحكم بعد الحكم بالتوقف هذا اذا كان هناك اصل
 على طبق احدها واما لو لم يكن هناك اصل على طبق احدها فالأمر
 التخيير على كل تقدير لما استغنى عليه من عدم حواجز الرجوع الى الاصل
 الخالف للمعارضين على القول بالتوقف فيلزم التخيير غاية الامر
 ان التخيير عقلي على هذا التقدير من باب التخيير بين الاجالين ونحوه
 على تقدير القول باختيار الطرح فليس جهة علم انهم معلومة حتى
 يعلم ان التخيير من اي سبب فلم يظهر منهم ان ما يدل على هذا الوجه
 هذا حاصل ظاهراً دام ظله فاما الدليل على الوجه الثالث وهو التفصيل
 بين ما اذا كان لكل من المتعارفين مورد تسليم يرضون به وبين غيره

فحكم مقتضى القاعدة المعروفة في الأول ومقتضى الطرح في الثاني فاما
على اعتبار الطرح في هذا القسم فهو تقدم من الوجه للفرد بطلان
القاعدة كلية واما على اخبار الجميع في القسم فلا ضمان من الحكم باعتبار
الطرح فيه برسم الحكم بالشيء في الصدق ولا يجوز طرح المعاني
بالنسبة الى ما ذكر في الاخر ان واحد لا يتبع الصدق والصدق
الكذب وقطاعا حتى يلزم محذور في الشك في بل الحكم بعدم وجوب التمسك
بالصدق بالنسبة الى بعض افراد العالم فلا يصدق الراوي فيا وبه
عن الامام ثم بالنسبة الى بعض صامرا العالم وهذا ليس فيه محذور أصلا
كلا يخفى نعم يستبعد الحكم على الوجه المذكور لكن لا يستبعد مع
قضاء الدليل به ليس بشيء ومنه يظهر لنا ان ما اناه عام ظاهري
تقر ببله مستلزال لهذا الوجه هذا ملخص ما ارادنا التكم فيه في هذا
المقام والله العالم وتبين من ان الحق هو التفصيل في المسئلة باعتبار
اعمال القاعدة في القسم الثاني والطرح في غيره من القسمين ويتبع
النتيجة على امور الاول ان عد تقدم الاظهر على الظاهر من قسام الجميع
دون الطرح لا ينافي ما ذكره جوابه وصريحه بالاستسناد والعلامة ايضا
وما بعد من كونه من الترتيب بالادلة فان عدمه لم يفسد
الجميع في افعال الطرح من حيث السند لا في افعال الطرح مطمح
يتا في كلامهم في باب الترجيح وقد صرح بالاستسناد والعلامة في مجلس
البحث في الثاني هل الماد بالشيء صيغة في المقام وغيرهما
كون اللفظ صريحا في الماد بحسب الدلائل او نعم ومنه وان كان
كل بلا خطه ان خارج عنه يكون بعض افراد العالم متيقن بالادلة

من الخارج على تقدير صدق العالم كاي ان الماد من قوله اكرم العلماء
غير القسائي ومن قوله لا تكلم العلماء غير العدل وكحل الامر على الجوان
والحق على الكراهة وكحل العذر في قوله لا بأس ببيع العذر على عذر
ما كحل الكفر وحل في قوله ثمن العذر تحت عذر غير ما كحل الكفر الى
غير ذلك من الامثلة وجران بل قولان كما يظهر من مطاوع كلامهم في
الفقه من حيث انه على تقدير الحكم بصدقه لا يلزم طرح الظاهر
من غيره فربما كان رفع اليد عن ظاهر كل من العامين انما يكون بعض
الاخر فيكون كل منهما بالنسبة الى الظاهر بعض فيه كالحاضر المطلق في مقابل
العالم المطلق وحصة صيغة الموضوعية لا تدخل لها في الجمع المفيد لان
الفاظ متيقن الارادة على تقدير الصدق وكيف كان فيجب الحكم في
بالترجيح فان المبرر من ان المانع للجمع لم يكن الا طرح الظاهر في الشك
الاخذ بسببه من غير تيقن وتعد موضوعية الدليل لا وجوب الامر
الخارجي يكون مرفوع اليد عن الظاهر بالغرضية المعينة ومن ان يتيقن
الارادة من الخارج لا يجد في صرحا اللفظ عن ظاهر العربي بحكم
المعرف فان المعبر من الضمان عند عدم ما يكون خاصا من نفس
اللفظ واما مجرد تيقن الارادة على تقدير صدق الكلام المعلوم من
الخارج فلا يجد في صرحا فان يكون الجميع فيه وظلاله في الجمع المردود
وهو الظاهر ما ورد في باب العلل اي لا يمان على ما ان لم يكن الا كحل
ما ياتي عنه قطعاً وانما اصل ان هذا القسم اقيم داخل ولا يمكن فيه
الجميع من جهة جلة من الوجوه المتقدمة اليها الاشارة داخل هذا
الوجه هو لا فري وقد اخبره الاستاذ في المكاسب وكان قال لا

اليه في مجلس البحث ايتم وسوا في بعض الكلام فيه انتم ومنه خطير الكلام
 فيما افنى به بعض اصحاب شعبا للتبنيح من جوانب بيع صدره فاكول التجمعا
 بين المحققين البتة انما ذكرنا من الكلام كله في القاعدة المشهورة بالنسبة
 الى الاقسام الثلاثة وخيار عدم تماثله بالنسبة الى القسمين منها
 انما هو ان لم يكن هناك شاهد للجمع من الخارج ولا فلا اشكال
 في وجوب الجمع وهذا امر واضح قد بينا عليه سابقا انما الكلام
 فيما ذكرنا من ان الجمع في القسم الاول يحتاج الى شاهد من الخارج
 فانه ربما يشوبهم المشبه منه ان ذلك لا يتم دائما مع ان الامر ليس كذلك
 فانه ربما يصير احد الغاين شاهدا للتصرف في الآخر بعد وجود
 الشاهد للتخصيص ببعض افراد كالوحد اكرم العلماء وورد ايتم
 لا تكلم العلماء ثم ورد لا تكلم فساق العلماء فانه بعد تخصيص العام
 الاول بالخاص واخراج من تحته بصير خاص صم من العام الثاني
 فيخصص به قوله بقوله في المقام ان شيخنا الشهيد الثاني فرغ اول
 لما فرغ من التكلم في القاعدة المعروفة في الاجابة اراد التكلم بها في
 البينات ثم انه لا اشكال بل لا خلاف في ان وجود البينة السليمة
 او المعارضة المحزنة بالترجيح المعبر باليمين او النكول على القول
 بالقضاء به متساوية الاقدام في عدم كون الجمع او التخصيص في المدعى
 كما انه لا اشكال في كون التخصيص مبرا لنا للقضاء في الجملة كما فصلنا
 القول فيه فيما كتبناه في القضاء انما الكلام في ان الذين بعد وفقد
 الامور المذكورة بالنظر الى فقد القاعدة هي الفرعة او التخصيص الذي
 يعتبر عنه الجمع فلم يظهر من بعض عدم اعتبار التخصيص مطلقا هو

الحكام

الرز

الذي ربما يظهر بغيره من كلام الاسناد العلامة في المقام لكنه قد
 جزم بوجوب التخصيص فيما لم يجر فيه الفرعة من جهة عدم اجتنابها
 لعدم الاجتناب ثم ان الكلام في حكم التخصيص في المقام انما هو ان اذا
 انما كل منها بينة على طوره عوبه ولا يخرج عن العرض كما هو واضح
 وكيف كان يظهر من ثاني الشهيد في تمهيد القاعدة اتحاد حكم الجمع
 في الاجابة والبيانات حيث اخرج على القاعدة المعروفة في التخصيص دار
 تداعيا هاد هي في بداهة الاول لا بد لاحدها عليها فاما ما بيننا واختار
 المحقق الفقيه بعد فرض مساواة البتين وتعادلهما وان افترق فيه
 ايتم ولكل خبر بان مفروض كلام ثاني الشهيد في صفة التعادل
 قال في حين بعد نقل ما عرف من ثاني الشهيد من ما هذا الفقه والتحقيق
 في ان هذا يصح بعد ملاحظة التراجع في البتين فانتقاما وتعادلهما
 وكيف كان فيمكن التذبح في ذلك التراجع لا مكان استثناء التخصيص
 الى ترجيح بينة الداخل فيعطى كل منهما ما في يده او ترجيح بينة الخارج
 فيعطى كل منهما ما في يده لا خراذ دخل البين وخرج الغم من الحفيظ
 الاعتباري ويمكن استثناءه الى الخارج والتساوط الظاهر فيخص
 بعد التكاليف تجري ما لو ثبت بداهة عليه ولم يكن هناك بينة
 كما هو المشتمل كلامه في مقامه وانت خبر بان ما اورد على قوله
 من المناقشة في قوله بالنسبة الى الفرع الاول لان الحكم بالتخصيص
 فيه انما هو من باب الترجيح بالداخل والخروج ولما ذكر الاسناد انه
 لم يحضر المثال بالفرع الاخر لم يرد عليه فاذا ذكر المحقق الفقيه غير
 لو قيل بان بد كل منهما على تمام الدار كما اختار بعض مشايخنا المتأخرين

يرى

في شرع على الشرايع وبعضها يصل من غايتها لم يرد عليه ما افاده القائل
الفقه في كونه بمنزلة عن التحقيق عندنا وعند الفاضل الفقيه ثم ان المار
من المناقشة التي ذكرها الاسناد والعلامة في الفرض لا حيز على ما صرح به في
مجلس البحث هو كون التضييف فيه من جهة تساوي البينين وهذا لما
عن التضييف لا من جهة الجمع بين البينين فيكون الفرض كما اذا لم يكن بينهما
اصلا وقد ينزه المتوهم ان ما ذكره الفاضل الفقيه من المناقشة بقوله
ويكن استناد التضييف آه انما هو بالنسبة الى الفرض لا حيز فينور على
الاسناد والعلامة من حيث لا يشعر وكذلك خبر بيان الكلام الفاضل الفقيه
صحيح في اختصاصه ما ذكره مصور وجود البينين كما يدل عليه فوجه التضييف
على تقدير تساوي البينين وكيف كان لا اشكال في ورود ما اورد الفاضل
الفقيه على المثال الاول كما انه لا ينبغي للاشكال في ورود ما اورد في شفا
الاسناد على المثال الثاني الا ان التسهيل به وبما شبهه اولى كما صرح
به دام ظله من جهة كونه العبد عن بعض الابدان المتوجه الى المثال الاول
لغيره بما يشبه المتوهم وورد ما اورد الفاضل الفقيه على المثال الثاني ايضا
من حيث ان الدعوى من كل منها اشارة معينة على صدقها بالنسبة الى
مضغ المدعى فيكون الدعوى ان من له اليد في الظاهرين من حيث المجموع
على عدم خروج العين عنها فيكون بينة كل منهما بينة الداخل والخارج
باعتبارين هذا وكذلك خبر نفسا وهذا التوهم فان الدعوى التي هي ان
في باب القضاء هي الدعوى بشرط لا اي بشرط عدم الظاهر من الدعوى
لا بشرط هذه مضاعفا الى عدم ثقل معنى الدخول والخروج في الفرض كما هو
واضح والمجمل في المثالين سهل في الرجوع الى اصل المسئلة فنقول

معه

قد عرفت ان الظاهر من ثاقب التمهيد بن اتحاد حكم الجمع في الاخبار والبيئات
وشبه عليه بعض من اخر عنه وكذلك خبر بيان ما ذكره دليلا للفاعلين
بالنسبة الى الاخبار من ترجيح لدلالة الغيبة بالصدور على دليل الغيبة بالظهور
وتحكيما عليه غير جاز بالنسبة الى البيئات ضرورة عدم الموضوعية و
معنى الطريقة المحقة كون المحوط في نظر الشارع من ايجاب العمل بالاجابة
هو نفس كشفه عن الواقع طنا وعلية ايضا الى الواجب بحيث لا يكون المحوط
فيه شيء اخر اصلا ومعنى البينة الطريقة مع اعتبار الآخرين منه وهو ظاهر
فالمدعى البينة ليست هي البينة بالنسبة الى الحكم الواقع حتى يلزم
التضييف ولا بالنسبة الى الحكم الظاهري فلذلك لا ينطك التضييف على حكم
الظاهري بناء على هذا هل يتوهم بل البينة بالنسبة الى الحكم الظاهري
مع عدم ملاحظة الكشف عن الواقع في الاعتبار اصلا هل ما عرفه تفصيله
ومنه يظهر ان ما ذكره دام ظله في بيان الماد لا يخرج عن صورة وان كان غاملا
يكون مراد ما ذكره بالعبارة انما هو مطاوع كالماتر واما الطريقة فليست
المراد منه الطريقة بغيره بالنسبة الى الحكم الواقع ان لم يعتبر الطريقان
الى الطريق على الوجه المذكور اذا عرفت ذلك فنقول عدم معنى جعل كلام
احدى البينين في بينة كلام الاخرى كما كان الامر كذلك بالنسبة الى خبرين
فانه وان كانا من الحجتين بمنزلة كلامين من شخص واحد ولذا لا يمكن فصل
الترابي فيها وجعل احدهما في بينة الاخر كما في القطعين بمعنى الجمع
فيها هو الشيعي بحسب الصدق والاحتياط دليل اعتبارهما بالنسبة
الى بعض ما يجزى ان عنه فالجمع بينهما في نظر الشارع بالنسبة الى الفاعلين
من وجه حقيقة فانما الفاعل في البيئات يحتاج الى دليل اخر غير ما ذكرنا

في أدلة الأحكام من سبجي الاشياء اليه هذا وقد يثب بالفرق بين الاحكام
 والبيئات في اجراء القاعدة فيختار عدم الجريان في الثانية وان قيل بها
 بالنسبة الى الاول الى وقد يثب بعكس ذلك فالمسئلة ذات وجوه استدلال
 للاول وهو جريان القاعدة في البيئات ايضا بوجهين احدهما استفاد
 من جملته من الاخبار الحاكمة بالنقص في الموارد الخاصة بملاحظة تنقيح
 المناط فانها كون النقص في البيئات والعمل بكل من البيتين بالنسبة
 الى ما يخبر عنها جمعا بين المحققين من غير ترجيح بالدواعي النفسانية وبعما
 اخرى الامر بما يبرهن امر كل ما باطله سوى النقص فان الامر لا يخرج من
 انه اما ان يحكم بترك العمل بالبيتين وعدم الحكم لاحد من المتدعين او يحكم
 بترجيح احدهما على الآخر او يحكم بالتخير بينهما والكل باطل اما الاول
 فظاهر لان منافع الاصل تسترعي الفضاء ومرجح لا يحققه الاكثر
 واما الثانية فلان المفروض مساوات البيتين من حيث المرجحات المعبر
 كيف وبولى على تقديم الجمع على الترخيص المذكور لم يبق مورد له كاهو ظاهر
 فالترجيح هنا مقدم على الجمع واما المرجحات الغير المعبر فلا اعتبار بها
 واما الثالث فان تخيير المتنافعين مرجح للمرجح ومناف للمعرض
 الفضاء وفصول التراجع مع كماله لا يخفى وتخيير الحكم ايضا لا دليل عليه اذ
 ليس المفروض من تعارض الأدلة في الاحكام واستدلال للوجه الثاني بان في
 الجمع في البيئات تبعض الحكم بالصدق والكذب والدليل الواحد لا
 يتبع في الصدق والكذب كما عرفت نظيره في دليل الفصل في اجراء
 القاعدة في بعض فسام التعارض في أدلة الاحكام فاختار الجمع في العامين
 من وجه من جهة لزوم الحد من المذكور من اخبار الطرح فيه هذا واستدل

للوجه الثالث بما عرفت للوجه الاول فان قضية الحكم بأولوية الجمع في
 البيئات وان قلنا بعدم اولوية الاحكام فظنا الى ما عرفت من عدم
 حكمة أدلة التبعية بالصدق على أدلة التبعية بالظهور هذا ولكن الحق
 عدم الدليل لأولوية الجمع على الطرح بالنسبة الى البيئات ايضاً وان يكن
 له دخل بالقول بأولوية بالنسبة الى أدلة الاحكام فيمكن التعليل بينهما
 من كل من الجانبين لضعف ذكرنا في الدليل له اما وجه الاول فظاهر
 للمنع من القطع بالمناط واما الوجه الثاني فلا نراه اعتباراً بحدس لا دليل
 على الاعتبار به ومنه يظهر فساد كل من الوجهين الاول والثالث واما
 فساد الوجه الثاني فلما عرفت في بيان الفصل في بعض صور التعارض
 في أدلة الاحكام من ان لا يثبت التبعض بحسب الصدق والكذب
 واقعا بل يثبت بحسب أدلة التبعية والحكم بالصدق والكذب وهذا لا
 ضير فيه وان كان فيه بعد بالنظر الى ما دل على قصد تيق الخبر بل نقول
 ان الامر في التبعض في البيئات اسهل من امر التبعض في أدلة الاحكام
 لان قول الامام هو وان كان عاماً اذا افراد لان اخيار الراوى عنه
 الذي يكون مورد الأدلة التبعية امر بسيط بحسب نظر الناظر لا فصل
 التبعض وهذا بخلاف التبعض في قصد تيق البيئية فانها تشهد على
 كون تمام الادلان يثبت منه ترجيح الى كون كل جزء منها ممكن التبعض
 في قصد تيقها ومنه يظهر فساد قياس الخبر في الفرض بالتبعض في
 الرواية الواحدة اذا كان مشتملاً على فقرات في احكام متعددة فيقصد بعضها
 بالنسبة الى بعضها وتكذبها بالنسبة الى بعضها الاخر وان كان الفرق
 واقعاً سداً من جهة اشتقاق ما ذكرناه ولا بالرواية الواحدة التي وردت

في المسئلة الاصولية او اللغوية المستلزمة لمسئلة فرعية فانها تصدق
بالنسبة الى الحكم الفرعي المستفاد منها ولا تصدق بالنسبة الى الحكم الاصولي
او اللغوي وحده تأييداً بان اخبار الراوي عن حكم الامام هم باكرام العلماء
جميعاً يرجع الى حقيقة الخبر على خلاف عن حكم الامام هم في خلاف الخليل باكرام
كل عالم يخص به مصدقة بالنسبة الى حكم بعض افراد ولا تصدق بالنسبة
الى الحكم الاصولي الى بعضها الآخر وهذا لا يصح فيه اصلاً عند الخصيف
لا فرق بين الجمع بهذا الخبر والطرح في العالمين من وجه الذي الزمناه به
تبعاً للشتم والاستناد العلامة ومنه يظهر التماثل فيما افاده الاستناد والعلامة في
المقام في تحقيق المرام بل هذا الخبر من الجمع ينطبق بالنسبة الى ادلة الاحكام
فيما اذا ورد باكرام العلماء ولا تكملهم مع كونها نصيبين في الدلالة بحيث لا يمكن
ان يكون المراد من الاول العدول مثلاً ومن الثاني الفساد وسما لا امر
على الحواش التي على الكراهة الا انه ذكر الاستناد العلامة ان الحق في ادلة
الاحكام ان كان للشارع فلا فرق بين مصدق في احد لعادلين بالنسبة
الى تمام ما يجنب به او كل منها بالنسبة الى بعض ما يجنب به فلذا لا يمتنع الجمع
المذكور على الطرح والجمع في البيئات وان لم يكن له ترجيح على الطرح
بالنظر الى ادلة مصدق في العادل كما في ادلة الاحكام الا ان الجمع بينهما
موجب لاجمال الحق الى ذي الحق في الجملة وهو اولي من حرمانه بالمرء ومن
هذا فدين بالفرق بين الاخبار والبيئات كما عرفت بتفصيل القول فيه وفي
اعتناء به ثم انه قد يترجم النفاذ بين قول الاستناد والعلامة وهو قوله وكيف
كان فالكلام في مستند اولوية الجمع بهذا الخبر وهذه الخواه وقوله وفي مثال فعارض
البيئات لما لم يمكن ذلك اه فان صرح الاول عدم تعقل الجمع في

تعارض البيئات فان الجمع المستلزم في ادلة الاحكام لا يجري فيها والجمع
بحسب البعض في التصديق فيها لا يمكن لعدم قابلية الدليل الواحد
له ومقتضى الثاني تعقله في تعارض البيئات فما كان المرد قابلاً للتعويض
لا في مثل النسبة ان وجهه في معنى ما بل في تعارض البيئات لا دلة ايضا في الجملة
بل قد عرفت ان اللازم من ترجيح الطرح على الجمع في مثل العالمين من حيث
حسبها هو ظاهر كلامه دام ظله هذا للزام المذكور بل صرح كلامه اجزا
وقوله في الشرعيات بل اولوية على الطرح بالاولوية الاعتبارية مطم
هذا ولكك حينئذ عدم الثاني بين قوله فان المصنوع في الاول بيان
وجر شتم عدم نظر في الجمع في البيئات او عدم قابلية البعض بحسب في
والكذب واقعاً اذا فرض لقطع مصدقاً احد المدعين وكذا بالآخر
والا فيمكن صدق كل من البيتين وكذا لا يحسن فلا ينافي التعارض في حقيقة
الادلة الظاهرة كما عرفت الاشارة اليه فنحن ما ذكرنا كلمة ان ما افاده
دام ظله في المقام موافق لما اخبرناه فانه في اول الامر بان مال الى ترجيح
الطرح على الجمع في تعارض البيئات ثم الى ترجيح الجمع على الطرح في
الا انه اخبرنا حينئذ عدم الدليل على اولوية الجمع وان ما ذكره اعتبار بعض
نعم لا امتصاص من الجمع كما اذا لم يخرج الفرعة من جهة عدم الجواب لها فبين
التصنيف وقد صرح به دام ظله ايضاً في مجلس البحث فكلامه مقرر ووضح
صحة التمكن من العمل بالفرعة فحقق ان قضية الاصل عند تعارض
البيئات الفرعة معني كونها مرجحاً بعد تساوقها لعدم الدليل على
الترجيح بها من حيث عدم المجانسة او لا وعدم الدليل على الترجيح بعمل
ظنرها ظنرنا في تعارض البيئات تأييداً واما الكلام في الفرعة

من حيث تخصيص موارد جرياتها هنا فقد يتبادر الى محله قول دام ظله
 واما ان كان لفظا فلعدم امكان ايراد المعارضين اه اقول فوضع عدم
 امكان مقول دليل التحجيز بصورة المعارض وهو ان الامر لا يخرج اما ان
 يقول بمقوله الدليل اكل منها شيئا او يتصور لاحدها المعين
 في الواقع وعندما تقع المجهول عند المعين عندنا وان
 كان مجهول العنوان او بمقوله لاحدها العنبر المعين اي معناه احدها
 عينا الله تعالى انه التغيير ايقا لكل ما لا معنى له اما الاقل فظم للزوم
 التكليف بالادبائي واما الثاني فللزوم استعمال اللفظ في المعينين
 بالنسبة الى صورة عدم المعارض والتغيير بالنسبة الى مورد المعارض
 وهذا لا يجوز كالحق في محله واما الثالث فلان المفروض مساواة
 المعارضين من جميع الجهات فلا يصح واقعا على ان التكليف يستلزم
 للتكليف بالحق كاهو ظاهر منه فظهر الوجه في بطلان الرابع ايضا مضافا
 الى ان الحكم لا يقول به واما الخاص فلا ينافي مع افراد العام لانه
 معنهم منتهى منها وليس فردا اخر في قبيلها فان ورد اكرم العلماء وكان
 افراده الواقعية عشرون مثلا لا يفان له افراد اكثر منه لشموله للعام وهو
 احد العشرة او احد التسعة او احد الثمانية او الاثنين من العشرة الى
 غير ذلك من المفاهيم المنزوعة الكثير وهذا هو ظاهر نعم يمكن ان يراد بوجه
 احد الشخصين مثلا ابتداء سوار جعل مراد الملاحظة الافراد التي يرجع
 الى اطلاق الطلب بالافراد حقيقة لا لكن المفروض خلاف ذلك كاهو ظاهر
 لمعنى تعارض الدليلين اذن تعارض ما كان دليلا لولا التعارض
 فان مرجع ما ذكر الى اشتراط تحجيز كل منهما لعدم التعارض لان دليل

اعتبار كل منها مختص بصورة عدم التعارض كما عرفت ووجهه فيكون
 اطلاق التعارض بمعنى اظاهر على هذا القول مسامحة لو كان معناه
 نيا في رد الدليلين في مقام التعارض كاهو ظاهر ومنه يظهر مناد
 ما اورد على الشافعية من محال عقلا فان الدليلين ان فرضنا
 تحجيزا لم يكن معنى لتعارضهما فان التعارض عبارة عن تناقض دلوي
 الدليلين وان فرض تحجيزا لم يمكن تساوقهما لان ما يستلزم وجود
 عدم محال فان معنى الشافعية سقوط كل من المعارضين عن
 الاعتبار بواسطة التعارض المستفاد من اعتبار المعارضين كما عرفت
 فوضع الفساد انا لا نقول انها من جهة التعارض سقطا عن
 المعنى صبر منه سبب الى كيف وهو محال كما ذكره الحكم بل نقول
 باختصاص اعتبارها بصورة عدم التعارض من جهة اختصاص
 دليل اعتبارها على ما عرفت ووجهه فقولنا ان الدليلين ان فرض
 عدم اعتبارها لم يكن معنى لتعارضهما اه فان اراد بعد
 التحجيز عدمها لولا التعارض كان نازك حقا لان عدم الاصطلاح
 في التعارض يقتضي اعتبار المعارضين في الجملة وان اراد بغير عدم
 التحجيز جين التعارض فمنع من تفاد التعارض عن اعتبار المعارضين
 لولا التعارض هذا مع ان اعتبار من جهة مجرد الاصطلاح غاية
 ما هناك كون الاطلاق مبتدأ على المسامحة لا الحقيقة ومن ذلك
 كله يظهر مناد ما اشترطه الاشارة اهل العصر من رد القول
 بالتساوق بالاستقالة والاصل منه ما افاده شيئا الاستناد
 العلامة فانه كان يذكر كثيرا ما في مسائل زمان ان القول

بالتساقط ما لا معنى له من جهة لعدم الاستحالة ولكل قدع في مقامه
 قوله لكن ما ذكره من الفرق بين الإجماع آه اقول لا يخفى عليك انه اراد
 ما خلاه ولا اثبات عدم الفرق بين كون دليل الحجة الإجماع والدليل
 اللفظي ثم بيان فساد ثبوتهم عدم إمكان شمول الدليل لصورة المعارض
 كما هو قضية كلام المتوهم ولو كان بيان المراد بعبارة اخرى كان حسن
 كالا يخفى وجهه ثم ان حاصله افاده في بيان فساد ثبوت الفرق انما
 نقطع بقيام الإجماع على حجة المخبر بحيث يشتمل صورة المعارض ايقم على
 بعض الوجه واليقادير على استغنى تفصيل القول فيه وهذا هو
 قيامه على حجة كل خبر وجوب العمل به عيناً لا بالمانع العقلي والشرعي
 ولا يفوت منه صورة المعارض من المانع ليس الا وجوب لا اخذ بالآخر
 وهذا يمنع من العمل به على كل قدع بل على بعض التقادير على ما سنعرفه
 فلا ينبغي ان فرض قيام الإجماع على وجوب العمل بالخبر لا المانع وهذا وجوب
 العمل بالآخر لا يجدى القائل بالتساقط لانه لا فرق في الحكم بعدم شمول
 الدليل لصورة المعارض بين القول بكون خلوه المرد عن المعارض شرطاً
 للحجة والقول بكون وجوب العمل بصاحبه باليقا فان المفروض وجوده
 ايقم فتنبه كل منها عدم حجة المعارضين في صورة المعارض غايته
 الامر بكون عدم حجة في المفروض لا قبل مستند الى عدم الشرط وفي
 المفروض الثاني مستند الى وجود المانع وهذا المقدار من الفرق غير من
 قطعاً كما نحن بصدد كما هو ظاهر فان شئت رايه توضيح له في
 الشرح المذكور فاستمع لما ينطبع عليك من الكلام فنقول انه قد يكون
 اعتبار المخبر مثلاً في نظر الحكم مشروطاً بعدم قيام ما هو من

غيره

غير حنبه عليه من الظنون واما ما هو من حنبه في الاعتبار سواء كان
 من المخبر او من غيره على خلافه من حيث كون وجوده مانعاً عن اعتبار
 في الشارع وقد لا يكون مشروطاً بالقدرة العقلية او الشرعية
 بحيث لا يمنع من اعتبار في نظر الشارع الا المانع العقلي والشرعي
 الرجوع اليه في نظر التحقيق فان كان اعتباراً على الوجه الاول فلا إشكال
 في الحكم بعدم اعتبار عند قيام ما اخذ عدمه في اعتبار على خلافه
 لانه قضية المفروض فان كان من غير حنبه حكم بكونه حجة سليمة ان
 كان من الظنون المعبر ولا هو مثل الخبر وان كان من حنبه
 سقطا عن الاعتبار على ما ذكره المتوهم فان الاعتبار على الوجه المذكور
 عند الله حين عدم اعتبار المعارضين في صورة المعارض وان كان
 على الوجه الثاني لم يكن معنى الحكم بشيئا فظهر ان المانع في المفروض
 ليس الا وجوب العمل بصاحبه الذي هو مثله في مرتبة الاعتبار
 ايقم وقد عرفت عدم إمكان ايجاب العمل بكل منهما سقوطاً بصاحبه
 عن الاعتبار وسنعرف الكلام فيه ايضاً فان نقول انما نقطع
 بقيام الإجماع على اعتبار الإخبار وعجزها ما حكم وفرض المعارض
 فيه على الثاني ولا يجعل قيامه عليه على الوجه الاول حتى يفتض
 التساقط فضلاً عن ان نقطع بقيامه عليه لا نك قد عرفت في
 اول المسئلة ان ما كان اعتباراً من باب الظن الشخصي ومن
 باب الظن النوعي المقتضى بعدم قيام الظن على الخلاف لا يقع المعارض
 بينه وبين غيره وليس كلامهم في ما يرد المعارض في بيان حكمه بغير
 وقوع المعارض بينه وبين غيره وليس كلامهم في باب المعارض

في بيان حكمه نعم بغير التعارض بينه وبين ما هو من مستحضره ان كان
 اعتبارها مطلقا لا مشروطا بعدم التعارض فليس حجة لا احد
 كما فرض الدليل في مسئلة الاجماع ان يدعى حاله وعدم العلم به
 حتى ياخذ بالقدار المشتق وان كان سلك هذا المسلك بعض شعا
 لبعض الناس في حجة من المقامات الا ان الانسان لا بد ان يكون
 فطنا لا يقتضي كلام غيره وان كان حليلا بحسب المقام والله العالم
 ومنه يظهر الوجه فيها افاده دام ظله من انه لو فرض كون وجود احدها
 مانعا عن وجود العمل بالآخر من خارج عن موضوع التعارض لانه
 مجرد وجوده برفع موضوع الاخر وهو لا يمنع من العمل به لا بوجود
 ولا بوجوبه اما وجوبه فلفرض عدم تقيده باعتباره واجب لعدم وجود
 واما وجوبه فلكونه متفرقا على عدمه فكيف يمكن ان يمنع من اعتبار
 وهذا امر ظاهر قوله دام ظله وحيث اشنع عدم الفرض في المقام له اقول
 توهم في افاده دام ظله في دفع توهم استحالته شمول دليل الحجة
 المتعارفين هو اننا نتخا ان كلا منها مشمول للأدلة المحجة في حاله
 ترك العمل بطاحبه وهذا هو من التمول ليس من جهة كون ادلة اعتبار
 مستغلة في التبيين والتخيير بل لا من جهة كونها ناطقة به او لا
 وبالذات ولا هذه الدلالة مستفادة منها بالاستفادة الاولى
 بل من جهة انطباعها في ما هو لما اخذ والمرصوع في ادلة اعتبارها
 عموما في صورة التعارض على النحو المذكور قد ضيع ذلك ان وجوب
 العمل بالتخيير او غيره من الاماير ان ليس الا كساب السكالب الشريعة
 الشرطية بالشرائط العقلية والشرعية المراجعة اليها وان كانت

مشروطة بها التي منها القدرة على ايجاد الفعل وامثال الامور ان كان
 الفعل غير مقدورا في حق مكلف وجب المكلفين لم يتلق
 التكليف به او بهما وانما وان كان مقدورا اما فعلق التكليف كان
 وان كان مقدورا في حال دون احوال وفي وقت دون وقت تعلق
 التكليف بالتسبب الى الحالة المقدورة والزمان المقدور وهذه
 الحالة التي لا يتقدم المكلف معها من اخذ التكليف واثبات المكلفين
 قد يكون من جهة امر راجع اليه من جهة حصوله او تفصيله وقد يكون
 من جهة امر راجع الى الله وقد يكون من جهة وجوده في العمل بالتكليف
 المعروض ولا يمكن الاخذ بها معا ويمكن الاخذ بكل منها مع ترك الاخذ
 بصاحبه فالحكم بشمول الدليل في الحالة المقدورة وعدم شموله للحالة
 الغير المقدورة ليس من جهة استعمال اللفظ في المعنيين بل المستعمل
 فيه امر واحد بسيط لا تكثر فيه اصلا وهو الوجوب العيني لا بشرط القدرة
 الا ان الحاصل منه التخيير بها ان كان عدم القدرة مستندا الى وجود
 مانع في الامر المعروض فانه حاشية لوجوب القدرة على العمل بكل صفة
 بشرط الافراد وعدم وجودها في العمل بكل منها بشرط الاجتماع فلهذا
 وجوب الاخذ بكل منها بشرط الافراد وعدم وجود العمل به بشرط الاجتماع
 مع صاحبه لتخيير لسيادة في الفرض من ملاحظة كل عدم تفصيل
 دليل وجوب العمل بازيد من الشرائط العقلية ووجود القدرة في العمل
 بكل من الشعارتين في حالة ترك الاخذ بالآخر فليس التخيير المذكور
 عقليا بغير كونه طاكما به كما نرى ولا شرعيا بمعناه المعروف كما قد فهم ولا
 راجعا الى التقييد في ادلة الاطاعة مع كون وجوب العيني موجودا

بالنسبة الى كل منهما واقعاً غير متغير على المكلف كما قيل لان الفدية شرط
 في الغنائم لا في النسخة على ما نقرر في محله ويزن الاشارة اليه بل هو ما
 يستفاد من ادلة الشرعية بانضمام الملاحظين فقد تبين ما ذكرنا
 انما القول باستعمال اللفظة في الخبرين والتعيين وكون متعلق
 وجوب التعيين في صورة التعارض معهما احدهما حتى يتوجه علينا
 ما ذكره المؤلف في بيان انضمام شقوق الدليل لصورة التعارض لا انما
 قد اخبرنا شفا اخر غير ما ذكره وهو استعمال اللفظ في معنى متاصل
 ينتج الخبر في صورة التعارض ثم ان ما ذكرنا الا اختصارا له بالقرين
 بل الحكم ثابت في جميع موارد تراحم الواجبين في الشرعيات مع مساواتها
 وعدم اهتية احدها ما عرفت لا تحاد الوجه والطريقان في باب
 التراحم هو وجود المصلحة الحقيقية للتكليف بالعدل في كل من المتراحمين
 بحيث لو فرض تمكن المكلف من الاخذ بها وجب جميع ناله دخل في العلية
 القائمة لوجود الحكم بالنسبة اليها موجود الا تمكن المكلف من الجمع بينهما
 قوله دام ظله هذا كله على تقدير ان يكون العمل بالخبر من باب السببية آه
 اقول لا ينبغي عليك ان دام ظله كان في سائر الفرائض ما ينبغي على ائمة
 الخبر عند تعادل الامارتين بقولهم ولا يعرف بين القول باعتبار
 الامارات من باب السببية المحضة او الطريقة بقتية وفاقا لظاهر جميع
 ولما لم يكن هذا القول حرضاً عندنا باطلا في الامارة المتأخرة ولذا
 اخبرنا بالتفصيل في المقام ومما حصل ما افاده وهو ان الامر لا يخرج اما ان
 يكون العمل بالخبر او غير من الامارات واعتبارها من باب السببية المحضة
 او الطريقة المحضة او الطريقة بقتية معاً ومعنى السببية

المحضة كون قيام الخبر مثلاً على وجوب فعل في الواقع سبباً في فطر
 الشارع من ايجاب العمل به غلبة ايصاله الى الواقع وكشفه عنه بحسب
 النوع او الشخص وان كان هو نفسه كاشفاً كما اذا فرض كون الرحمة
 في تحريم قول العادل ما يستفاد من بعض الاخبار من كونه لاجل اخرا
 واجرها حصل من هذه العدالة هذا هو المراد من اعتبار الخبر اذ غير
 من الطريق من باب السببية المحضة الذي مر في بعض فائده يرجع ايضا
 الى السببية المحضة بالمعنى الذي عرفت كما يرجع اليه ما مر في كلام
 بعض اخر من اعتبار الخبر او غير من باب الموضوعية ومعنى الطريقة
 المحضة كون المخطط في فطر الشارع من ايجاب العمل بالامانة هو نفس
 كشفه عن الواقع ظناً وغلبة ايصاله الى الواقع بحيث لا يكتف المخطط به
 شئ اخر صلا ومعنى السببية والطريقة معا اعتبار الامر بقتية وهو
 ظاهر في الامارة السببية بعين هي السببية بالنسبة الى الحكم الواقعي
 حتى يلزم الضرب ولا بالنسبة الى الحكم الظاهري مع عدمه فان كل ما
 فرض اعتباره فيكون سبباً بالنسبة الى الحكم الظاهري فلا يتقبل القول
 عن الاحكام الظاهرية بناء على مدعيه هذا الصواب بل السببية
 بالنسبة الى الحكم الظاهري مع عدم ملاحظة الكشف عن الواقع في
 الاعتبار اصلا على ما عرفت تفصيلا ومنه يظهر ان ما ذكره دام ظله في
 بيان المراد لا يخرج عن قصوره وان كان عالما كون مراده ما ذكرنا بعد
 التامل في مطاوي كلماته واما الطريقة بقتية فليست المراد منه الطريقة بقتية
 بالنسبة الى الحكم الواقعي ان لم يعين الطريق طريقاً الى الطريق على
 الوجه المذكور اذ عرفت ذلك فتقول ان كان اعتبار الخبر او غير

على الوجه الأول أي السببية المحضة فلا اشكال في كون قضية الأصل
 ما عرفت من التخيير عند التعارض على تقدير شمول دليل اعتباري
 العلم الاجمالي بحجالة الفاعل احدها للواقع على ما عرفت تفصيل القول فيه
 فانه بدخل حج في التزام لكن غير افرض من انقسام التزام لا يشترط
 فيه لشرط المذكور والوجه فيه واضح وهو يعلم انه على القول بالصدق
 لا ماص عن القول بالتخيير عند التعارض فانه اولي عن القول بالخطئة
 على التقدير المذكور أي اعتبار الامارات من باب السببية والعجب من
 جماعة من افاضل العامة حيث ذهبوا الى تساخط على ما استقر عليه ارباب
 من التصويب في الامارات فلعلى الوجه عندهم ما عرفت من عدم شمول
 دليل التحية بصوره التعارض وان كان اعتبارا على الوجه الثاني بمعنى
 ملاحظة الشرع عليه الاصل في التحية مثلا واره بالعمل بطم من جهة
 عدم التميز بين الموصل من غير الموصل بعد قضاء الصلة بالجماع
 العلوية فالذي يقتضيه اصل بالنظر الى دليل الاعتبار ليس هو التخيير
 لعدم دخوله التعارض اذن في التزام حتى يلحق حكم وجهه الوجوب في
 كل من التزامين المقضي للتخيير هو وجود مصاديق الحكم وجهه الوجوب
 في كل واحد من التزامين بحيث لا يكون المانع من التكليف لا عجز
 المكلف عن الجمع بينهما وهذا المعنى لا يعقل وجوده في المعارضين على القول
 باعتبارهما من باب الطريقة فان علوية الاصل مع العلم بحجالة الفاعل احده
 المعارضين للواقع مسبقا عن الطريقة والمراعية فيكون العرض
 نظير ما افترض العلم التفصيلي بحجالة الفاعل الامارة للواقع فلا بد ان ملاحظة
 علوية الاصل في نوع الامارة واجبال العمل بها لا يلحق الامارة في العلم

لا شك في ذلك ان
 المناط في التزام

مخالفة بعض افرادها بالنسبة الى الواقع فان هذه الملاحظة انما
 ينفع في قبالة الظن الشخصي بخلاف لا في حال العلم بعينه فلو فرض
 اذن مما لا يمكن المكلف من اخذها للمعارضين لم يكن من واجبات العمل
 بها وما ذكرنا كلفها ان هذا المناط قد ارتفع من كل من المعارضين
 لا من احدهما الخالف للواقع حتى يكون الاخر حجة في الواقع فيكون كالحجة
 المشبهة كالحجة الصحيحة المشبهة بين الخبرين فتجزم اذن بوجود التخيير
 بينهما ظاهرا اخذ بالحكم الظاهري احما لا نظير الحكم بالتخيير في دون
 الامر بين الحد ودين اخذ بالحكم الواقعي احما لا كما انه تجزم بوجود
 الاحتمال بالاخذ بكل من الخبرين في التطبيق المذكور لان جهة الطريقة
 لا واقعية لها كقضية الخبر بحسب السند حتى تجزم بوجودها في احدها
 وارتقاعها عن الاخر بل قضية العلم الاجمالي ارتقاعها عنها والحاصل
 ان ان لم يكن بين العلم الاجمالي بحجالة الفاعل احدها الخبرين للواقع والطريقة
 منافات لزم حكم ببقائها بالنسبة الى كل من المعارضين وقد عرفت
 فسادها وان كان بينهما منافات لزم الحكم بارتقاع المناط عنها معا
 هذا كله مضافا الى ان مصادفة الواقع لا يمكن ان يصير عنوانا للحكم بحجة
 المضاد على تقدير العلم بمصادفة احدها للواقع لانه في معنى الحكم بحجة
 العلم وقد استحال الفاعل من دخل له بالخبر الصحيح المشبهة بين الخبرين
 ثم ادعاه ان قضية الاصل على هذا التقدير ليس التخيير فهل هو لتساخط
 حسب ما تباينهم نظر الى الاخذ بما عرفت في وجه عدم التخيير من دون
 التامل فيه حيث ان مقتضاه عدم شمول دليل التحية لاحدا للمعارضين
 لا ارتفاع مناط الاعتبار عنهما وهذا معنى تساخطها على ما عرفت والوقت

وجهان او جهات الثاني والفرق بينهما هو ان معنى الشاظر وجود
 المتعارفين كعدمه والرجوع الى الاصل في المسئلة كيف ما كان من غير
 فرق بين كونه على طبق احدها او على خلافه او معنى الوقت هو تضافها
 في وجود لعل بكل من المتعارفين تعينا فتم لنا على ما احسننا اليه من اعتبار
 الوجه الثاني وجود المفتق الحكم باعتبارها في الثاني وعدم المانع
 عنه اما وجود المفتق فظاهر لان جهة الطريقة بغيرها في باب النسبة
 اليه قطعاً وهو لا ينبغي الارتياب فيه واما عدم المانع فلان ما يشترط
 مانعاً ليس الا التعارض من حيث ايجابه لرفع الطريقة من المتعارفين
 ومن المعلوم انه انما يرفع الطريقة بالنسبة الى مورد التعارض لا مطلقاً
 ومن هنا حكمنا ببقاء الطريقة لهما بالنسبة الى باقي الثالث هذا كله لولم
 يعلم بمصادفة احدها للثاني والا فلا راجح في ان عنوان المصادفة وان
 لم يصلح الحكم بكون المصادفة حجة شرعية واقعاً على ما عرفت الاشارة اليه
 الا انها تصلح للنفي عن الرجوع الى ما ينافي الخبرين من الاصل قطعاً وهذا
 امر ظاهر في غاية الظهور فان قلت دلالة الخبرين على باقي الثالث انما هو
 بالالتزام لا بالطريقة حسب ما عرفت سابقاً ومن المقرر في محله نفعه لانه
 الالتزام بالطريقة وان انتفى دلالة الطريقة فكيف يجوز الحكم ببقاء
 دلالة الالتزام قلت دلالة الالتزام انما يبقى بالطريقة من حيث الوجود
 من حيث الاعتبار والذي فقيهاه اعتباراً بدلالة الطريقة في الخبرين المتعارفين
 لا وجود الدلالة كيف وهو ليس باعتبارها شرعاً كما هو في مثل هذا
 التقيد في غاية الكثرة في الشرعيات وقد عرفت الاشارة اليه في باب النسبة
 الى بعض المقامات كما في الخبر الدال بالطريقة على المسئلة الاصولية الاعتقاد

او القدرية

او القدرية كالرأى في كبر الحقيقة وكون البناء للشعير في رواية واودة
 المعروفة فانه لا يصدق بالنسبة الى نفس المسئلة الاصولية او القدرية
 بناء على ما هو التحقيق تبعاً للتحقق بل المشابهة بالنسبة الى الاصل عدم اعتبار
 الظن فيها ولو كان من اجزاء الاحاد الصحيحة اصطلاحاً القدماء والمتأخرين
 معاً وقد ذكرنا بعض الكلام فيه في محله فان قلت ما ذكر في المقام بناء في
 ما ذكره في الجزء الاول من التعليق عند الكلام في ادلة التي افاهاها
 على جهة اخبار الاحاد من ان اثبات الشيء بالدلالة الاخرية لا اعتبار
 به بعد عدم اعتبار الدلالة المطابقة وما حكمت تبعاً للقول بأنه يعتبر كون
 القدر المشترك في المتواتر الاجمالي وفي الثالث في الاجماع المركب مفتق
 في الخبرين والمحققين بالامالة من باب الالتزام قلت ما ذكرنا هناك انما هو
 في قول من فهم حوز المسئلة بالفتاوى في الحصر صيات او الاجاز على
 شرف القدر المشترك مع تحفظها بالنسبة الى الحصر صيات وهذا كما ترى
 لا دخل له بالمقام اصلاً ثم انك قد عرفت من مطاوي ما اشترط اليه ان جرح
 الحكم باعتبار الخبرين بالنسبة الى باقي الثالث هو وجود جهة صيات الاعتبار
 لهما بالنسبة اليه فدلالة ادلة تحفظها على اعتبارها بالنسبة اليه انما هي
 من جهة دلالتها على جهة الخبر بالاضافة الى جميع ما يكشف عنه جميع
 اقسام الكشف من غير فرق بين المطابقة والافتق بلا واسطة او بواسطة
 لا من جهة كون الاجاز عن الشيء اذا كان له لازم اجاز عن جميعها حتى قيل
 الخبر الى اجاز معتددة بعدد التواتر كما نرى وكيف وهو ما لا مفتق
 كما لا يخفى على من له ادنى دراية لا من جهة كون مجموع الخبرين حجة
 واحداً بالنسبة الى باقي الثالث فيثبتها ادلة الاعتبار بهذا الاعتبار

من حيث انه يدل على اعتباره خبرين من غير فرق بين حصوله خبر او
 من خارج خبرين على ما ذكر العلامة لانه انهم لم يسموا خبرين ان
 ما ذكرنا من الكلام انما هو بالنسبة الى القسم الاول والثاني والاقسام الثالث
 فلا اشكال في ان حكم القسم الثاني والوجه في ظاهر قوله هذا ما يقتضيه
 في مقتضى وجوب العمل بالاخبار من حيث انه اقول لا ينبغي عليه ان العاقل
 لا يفتقر عن خزانة كان عليه ان يذكر به له اعباء اخرى مثل ان يذكر ان
 ما ذكرنا كلمة من كون قضية الاصل المتساوية او الخبر او التوقف عند تعادل
 الاماراتين انما هو بالنظر الى قضية الاصل الاول بالنسبة الى دليل اعتبارها
 واما بالنسبة الى ما يستفاد من الاخبار الواردة في خصوص من خارج الاخبار
 فقد انك تقلب الاصل في الجملة قطعا بمعنى ان الاخبار تقع من التساوية التوقف
 بالمعنى الذي عرفته هذا الحكم او ذلك لان الاخبار كما تمنع عن التساوية تمنع
 عن التوقف بالمعنى الذي عرفته وان ذلك لبعضها على التوقف فانه للدليل
 عليه غير ما فقه ظاهره وسنوضح به ايضا الا ان الامر في ذلك سهل
 فالحري ان نخطف عن ان الفاعل الى التكلم في اصل المطلب فتقول انه لا اشكال
 في تقاوت قضية الاصل على حالها بالنسبة الى غير الاخبار كما صرح بالاستناد
 العلامة عطفها سيما في من كلامه لعدم الخرج عنها كما لا يخفى واما بالنسبة
 الى الاخبار فقد عرفت عدم تقاوت الاصل على حاله وانقلابه في الجملة فهذا
 قضية الاصل بالنظر اليها الخبرين الخبرين او لاخذ باوفاق منها
 الاحتياط والافا الخبر او الرجوع الى الاحتياط ان كان هذا الاحتياط
 والافا الخبر ووجه استفاد كل منهما من طائفة من الاخبار لكن الذي يقتضيه
 النظر والتحقيق وعليه المشهور المحمديون بل كلمة الاول للاخبار
 المستقيمة

باب علاج

المستقيمة بل المتأخر الدالة عليه وهي موجودة في اكثر كتب الا
 الاحكام وقد تعرض شيخنا لذكر اكثرها في الكتاب وبعد حل المطالب
 منها على المفيد ان جعلها على فم الامام عساوي الترابين عند السائل
 يكون مفادها الخبر عند تعادل الخبرين وهذا الاخبار على كثرتها
 على قسمين احدها ما يدل على الخبر مطلقا ثانيها ما يدل عليه بعد الخبر
 من الترجيح مطلقا وفي الجملة كما ان الاخبار الدالة على الوجهين الاخبارين
 اقيم على قسمين في الجملة ويدل على الوجه الاحقر جملة من الاخبار الواردة
 في حكم التبيين مع سوا كانت من جهة تعارض الاخبار او غير وقد
 عرفنا في الجزء الثاني من الكتاب ثم ان مقتضى الوجه الثاني وان كان
 الترجيح بالاحتياط لا الرجوع اليه بعد تعادل الخبرين فيخرج عن
 الغرض في بادى النظر لان الكلام في حكم تعادل الخبرين مع قطع
 النظر عن الموافقة للاحتياط والمخالفة فتدبر ثم انه لا يقاوم ما دل
 على الخبر بحسب الدلالة والسند والاعتقاد والعمل غير الموقوفة الاثنية
 في كلام الاستناد العلامة الدالة على الوجه الثاني بل هي بحسب الدلالة
 اخرى من حيث انها دللت على الخبر بعد الحكم بوجوب الاحتياط باوفاق
 الاحتياط ان امكن الا ان الرواية بحسب السند في غاية الضعف ولذا
 اورد عليه من ليس باب الحدة في سند الرواية بل يصححها بما امكن
 وهو الشيخ الاجل الشيخ يوسف الجرجاني الذي هو فاضل سلسلة الفقهاء
 من اصحابنا ويكره الجمع بينه وبين جملة ما دل على الوجه الثالث كالاجاد
 الدالة على التوقف عند تضاد الاخبار بناء على استلزام التوقف في
 الفتوى بمقتضى المتعارفين الاحتياط في العمل على ما مره شيخنا العلامة

٢

وان كان لا يخفى عن تأمل لعدم التلازم ولما دللنا في مطلق الشبهة
تأمل على التوقف على وجوب الاحتمال في امسيت من جهة التلازم بينهما بل ان
حتمية كون الماد من التوقف معني بانها لا حتمية على ما عرفت تفصيل القول في
في الجزء الثاني من التعليق شعاعا لما افاده دام ظله في الجزء الثاني من الكتاب فالغيباس
ليس في محله وان كنت تقدر على جعل الماد من التوقف في هذه الاخبار ايضا هذا
المعنى فهو لا ملائمة للاستدلال بها على وجوب الاحتمال وان كانت دالة على
وجوب التخيير هذا ولكن العقيق انه على تقدير جعله بالمعنى المذكور لا يجد
في الدلالة على وجوب الاحتمال بالنسبة الى المسئلة الفرعية فان الشبهة
المقدمة في اعتبار القنوي بمقتضى احد الخبرين فنزل التدخل فيها عتقا
عن ترك القنوي به وهو لا يلزم وجوب الاحتمال اللهم الا بالاجماع او تنقيح
الماط بمجمل على صفة التمكن من ارجاء الواقعة الى لقاء الامام ثم حمل فادل
على التخيير بصورة الخبر ان لم نقل بالبناء على التخيير مسلم كما هو الظاهر وهذا الجع
لا يحيا في الى شاهدين الخارج للدلالة الاخبار الدالة على التوقف الاحتمال
على ذلك فان ذلك ان النسبة بينه وبين ما دل على التسعة والتخبر عزم
مسلم هذا كله على تقدير تسليم دلائلها على وجوب الاحتمال ولا اشكال
فاما حكمها انها تدل على ارجاء الواقعة الى زمان لقاء الامام ثم واثم هذا
من الحكم بالاحتمال هذا وكذا انك قد عرفت ان الحمل على هذا لا يوجب
الثاني بين ما دل على التخيير وما دل على التوقف من كون منع من دلائله
على وجوب الاحتمال وكيف كان لا اشكال في عدم جواز رفع اليد عن
الاحتمال الدالة على التخيير بواسطة ما دل على وجوب الاحتمال بما وافق
الاحتمال ثم التخيير انما يرجع الى الاحتمال لا التوقف في المسئلة ثمان هـ

وجها اخر

بين اخبار التخيير وما دل على التوقف الاحتمال ولا بأس بالاشارة اليها
منها اخبار الاحتمال على صفة عدم امكان ذكره بعض الافاضل ثم ذكر
ان هذا جميعا شاهد له ولكذلك حيث رجحوا الشاهد له من اخبار الباب
الاخر غير بعض ومنها اخبار التخيير على الجواز واجاز التوقف على الاستصحاب
ذكره الفاضل المحكي وهو كما ترى لا شاهدا ظاهرا ومنها حمل اخبار التخيير
على حقوق ائمتنا كالتصديق والعتق ونحوها وحمل اخبار التوقف على
حقوق الناس ذكره ابن الاسلام في محله فوالله وهذا ايضا لا شاهد له
مصداقا الى كونه خلاف ظاهر الاحتمال ومنها حمل اخبار التوقف على الاضطراب
الى العمل باحدها وحمل اخبار التخيير على ما يضطر الى العمل باحدها حكم هذا
الجميع عن ابن جمهور في محله الى المثل وان امكن استخراجه من اخبار
الباب الا انه ايضا ضعيف ومنها حمل ما دل على ارجاء الواقعة على عين المتأخرين
وحمل ما دل على التخيير على المتأخرين وحكم هذا عن بعض الافاضل وهو
قريب عن جميع الاول بل ما صح اليه تجاها وجهين كما صنفه بعض اصحابه
فتحصل ما ذكرنا من الجبر في اخرنا ومن كون قضية الاصل التاخر في النسبة
الى تعارض من جنس الخبرين بالنظر الى ما يستفاد من الاخبار الواردة
فيه التخيير فله دام ظله ان حكم الشارع في تلك الاخبار بالتخيير انزل
لا يجزئ عليك انه ربما يتقدم منها فان الاخبار الواردة في باب العلاج لما عليه
الاستناد من كون قضية الاصل الاولى في اخبار من الاخبار التوقف نظر الى
كون اعتبارها من باب الاصل بقية ايضا من وجهين وقد عرفت دام ظله
لا حدها وان اهل ذكر الاخر ودفع احد هذه السؤالات في تلك الروايات بل فقط
الظاهر باعترافه في المسئلة عن المعين بعد العلم باليهام والمستفاد منها

معروفنا اعتبارا واحدا المتعارفين في صورة المعارض في الجملة المرددين
 الواحد المختبر والواحد المعين لهذا الكشف عن عدم كون اعتبار الاجزاء من
 باب الطوبى بقية عند الشك الثاني انه لو كان اعتبارها من باب الطوبى بقية لوجب
 التوقف فانه لا يراها على ما عرفت لا الخبر فالحجاب بالخبر فيها كشف
 عن فساد البناء على كون اعتبار الاجزاء من باب الطوبى بقية على تقدير ثبوت
 الملازمة والتوقف او من فساد البناء على ثبوت الملازمة وان كان ينافي
 فانه على الاستدلال العلامة هذا وهذا اجاب الاستدلال العلامة عن الاشكال في
 مجلس البحث بان السؤال ملحق بما في انما هو من جهة علم السائلين من الخارج
 فساد البناء على التوقف عند تعارض الاجزاء لا من جهة فهم ذلك بالاختلاف
 اذ لا اعتبارها هكذا افاذه دام طله واجاز عن الثاني في الكتاب بالحاصل
 ان حكم الشارع بالخبر في تلك الاجزاء ان كان واقعا ما شيا عن تراجم
 الراجحين وقضاها ذلك لا يحل على ان اعتبار الاجزاء عند الشك يكون
 من باب السببية حتى يتحقق التراجم ولكن ذلك غير معلوم بل الظاهر
 عندنا ما كون حكمه بالخبر ظاهرا باظهر حكمه لسائر الاصول الظاهرية
 عند الخبر والشك والعجز عن ادراك الواقع فهو حكم ظاهري في مورد
 التوقف فلا ينافي في التوقف وبعبارة اخرى قد يحكم الشك بالخبر عند
 تعادل الخبرين من حيث تبارك المصلحة الملزومة في كل منها وعدم جواز
 طرحها راسا وقد يحكم بالخبر بالاختلاف بخبر المكلف وعدم جواز طرح
 له بالنسبة الى الواقع والا فلا ينافي كون اعتبار الاجزاء من باب الطوبى بقية
 والثاني لا ينافي بل من مقتضياته ونحن نستظهر ان حكم الشك
 بالخبر على الوجه الثاني لا على الوجه الاول ثم ان هذا الحكم الظاهري

لما كان في المسئلة الاصولية فالتمس افاذه حجة احد المختبرين في الظاهر
 ومنه يظهر انه لا تنافي بين افاذه دام طله في المقام وبين ما افاذه في
 غيره ومن ان حكم الشك بالخبر في المختبرين يقتضي حجة احدهما ولذا
 يكون مقتضاها على الاصول العلمية في المسئلة الفرعية مثل تقديم المختبر الذي
 لم يعارض مثله فانه وان كان حكما ظاهرا بالاعتقاد على الاصل في المسئلة
 الفرعية فغير الاستغناء بالحكم على الاصل المجاز في المسئلة
 الفرعية قوله دام طله وحرا من جعلها من باب الاشياء اذ لا يفتي عليك
 انه معنى بذلك استظهار عدم الغول يكون اعتبار الاجزاء من باب السببية
 المحضة يجعله من حكم يكون اعتبارها من باب الاسباب الظاهر
 في ما يرى الظهور المعنى المذكور اعتبارها من باب الطوبى التوقيعي وعدم اشتراط
 حصول الظن الشخصي فيه في خصوصيات الواردة في قول من حكم يكون
 اعتبارها من باب الطوبى الشخصي كما يظهر من انه لا يفتي عليك ان هذا
 ثم الحكمين جاعلا بل قيل انه لا خلاف فيه اه اقول لا يفتي عليك ان هذا
 التوقف البيان لا يخرج عن مقتضى فانه على تقدير البناء على اصل الخبر
 عند تعادل الاجزاء لم يعقل الخلاف في ثبوت المجتهدين في مقام عمل نفس لانه
 المتفق فيه بحيث لا معنى لثبوت خبره ونفيه عنه كما هو واقع على من له ذلك
 قوله ان وقع للمفتي لاجل الفتوى بحكمه ان يجب الاستغناء اذ لا يفتي حاصل
 فافهم من الوجه لتجديد المستفتي كما يتخير في مقام عمل نفس ان حكم
 الشارع في الاصول والفرع مشترك بين المرام والمجتهد لان الحكم اصولي
 ايضا حكم شرعي كما حكم الفرعي فيغفل جميع المكلفين ولذا لا يفرق
 احدا خصا من وجوب العمل بالاجزاء في حق المجتهدين في المصدر الاول

السببية

لان عمل العلوم باخبار الاحاد حسب ما فيه ما لا يقبل للتكرار والجملة لا يمنع
 الارتياح في عدم اخذ عين المجتهد بما دل على صحة الاحكام كاية النبأ مثلا وغير
 الا انه انفق في رواف الغيبة وفي المحسن اكثر منهم عدم اجتماع شرط الاخذ
 بالاحكام الاصولية لانهم لا يقدرون على تخصيص مدلول الامارات ودفع
 معارضها فلا يكفون بمؤدى هذه الطوف والرجوع اليها اولا والثاني
 لعدم اقتدارهم عليه بالفرض والفرض قيام الاجماع على عدم وجوب الاجتهاد
 عينيا على فاحش الناس بل ذلك لا يجوز عقلا لاجبا بخلاف نظام المعاش
 والمعاد بل التكليف بما لا يطابق في حق كثير من جهة عسر الاستيفاء والمعرض
 قيام الدليل القطعي على كون رأى المجتهد ومطغنة حجة في حقه وخوفا
 من العلوم حتى لا يكتفى بآب عن العلم في شخص مدلول الامارات ودفع
 معارضها فافتنع الحكم الذي يستلزمها ان يبين كاستحقاق نفسه والمعرض
 ان الذي استغنى من الادلة عند التعادل الخبر فيجب ان يفي بمرادها
 الفتوى بما اتخا فلا دليل على حرام فلا يجوز لان اعتبارها بالفرض
 غير مستند الى حكم معين شرعي وانما هو مستند الى المرجحات لنفسها
 العين العينة في مقتضى الفرض وقد تر بعض الكلام صافي ذلك في الجرح
 الثالث من التعليقة نجا للاسناد والعلامة ولكن لم يسلم هذا الكلام ثم
 بالنسبة الى المستحقين في الاحكام الشرعية الفرعية مشركا بين
 المجتهد بين العلوم وقد يتأثر فساد هذا لكن منع تكليف العاقل
 في المسئلة الاصولية من الحكم بوجوب الفتوى بالخبر بل بالنسبة الى
 المسئلة الفرعية التي تباين في الخبران وتعادلا انما منع من تركه مكافا
 بالخبر بين خبرين كلية وهذا لا اشكال فيه انتم تم هذا وان كنت

طالبا لزيادة الكلام فيما نلوا عليك من عدم تكليف العاقل بالمسئلة
 الاصولية مع وجوب الفتوى بالخبر في الفرض فاستغنى لما ينال عليك
 فنقول في صحة الدوام ونقضا للقيام انما منع من تعلق الحكم الاصولي
 من اليقين او على احراز شرط الاخذ به لا يوجب عدم القدرة على الايمان
 بنفس المكلف ومن بداهة استمر الى القدرة في جميع التكليف اصولية
 كانت او فرعية فكما ان اذا من عدم قدرته الكف بالانسبة الى الحكم
 الحكم الفرعي يصح تكليفه كذلك العوام بالنسبة الى الاحكام الاصولية
 واما الاحكام الفرعية فهم وان كان في احوالهم على استنباطها من ادلة
 الشرعية المعروفة على الرجال الذي ثبت في محله فيكون تكليفها فيجوز
 مع فرض عدم الطريقي بها اولا لان الفرض عدم امكان الاحتياط
 في جميع الوقائع وحقق بحيث يوجب اخلاص فهم الا ان من المعلوم
 ثبوت الطريقي الاخر واحد شبيهة اليه المجتهد والعاقل اما المجتهد فهو ان يحصل
 العلم او الظنون الخاصة والظن المطلق او غيرها على حسب اختلاف اراء
 المجتهد من عدم طرفة تفصيل القول فيه على ما سبق تفصيل واما
 العاقل فما ان ياخذ التقليد عند التمكن منه او ياخذ بالشبهة عند
 عدم التمكن منه او غيرها على ما نقرر في محله لهم ليسوا مكلفين بتفصيل
 الواقع من الطرق المفقودة للمجتهد حتى يبق تكون المجتهد انما اعلم بل هم
 المكلفون بتفصيلها ما عرفت ولذا قيل ان علم العاقل بالحكم الظاهر
 الحاصل من صغرى وجدانية وهي ان هذا ما اتفق به الموافق وكبرى
 به هائية وهي ان كلما اتفق بالمعنى من حكم اتفق حتى وان كان المجتهد
 طالبا في زماننا حاصل من صغرى وجدانية وكبرى به هائية نعم ينبغي

انكار كون كون بعض من لم يباين منه الاجتهاد فادراجه تحصيل حكم الله
 من الطرف المتعارفة للمجتهدين في زمان الحضور والتكمن من الوصول الي
 حقيقة الامام ثم ان التقليد للعاي لما لم يكن محمدا له بالنسبة الى المسائل
 الاصولية مضافا الى قيام الاجماع على عدم جوازها فان من قلده جهندا
 في حجة خبر العادل في الاحكام الشرعية لا يمكن استنباط الاحكام منه
 كما لا يخفى فلذا انحصر جواز التقليد له في الاحكام الفرعية ولم يكلف
 بالمسائل الاصولية وهذا بخلاف الطرق في الموضوعات فان الذي
 يجوز للعاي انما هو التقليد في نفس اعتبار الطرف المتعبر عنه عند المجتهدين
 في تحصيل الموضوعات الخارجية المشتملة ولا يجوز له تقليد في نفس الموضوعات
 كما نقرر مستقصى في محله فبين ما ذكرنا ان نفس المسئلة الاصولية
 او الحكم الفرعي المنفرد عليها في خصوصيات المقامات ما يشترط فيه الظاهري
 معه ان يعرف ذلك على سبيل الضابط فلنرجح الحكم المقام فنقول
 ان طرق المجتهدين بان حكم الله التخيير عند تعادل الاماراتين يختص به ولا حظ
 للعاي فيه اصلا الا انه اذا تعادل المجتهدين عنه في وجوب الظاهر والهمزة
 وادى نطق فيها الى التخيير من جهة اتيان التخيير في كلية المسئلة فان حكم
 الذي يستنبطه في حق الموضوع المذكور هو التخيير بينهما فليست هناك
 معه المقلد سواء اختار الظاهر في مقام عمل نفسه او الجمعة فان اخياه
 احدهما لا يستند الى رايه ووطنه وهذا المراد ما افاده ما ظهر في وجه
 المدعى لا انه يري بالحكم يكون العاوي مكلفا بنفس الاصولية حتى يرد عليه
 ما عرفت ومنه ظهر فساد الوجه بانه يفتي بما يخالفه لا بالتخيير قوله
 ويحتمل ان يكون التخيير للمفواه اقول قد عرفت جمل الوجه في هذا

مسئلة م

المراد

الاحكام من مطاوي ما ذكرنا وفساده لا انما نقول فرضنا ايضا ان
 حاصل وجه هذه الاحكام على ما افاده ما ظهر من جهة الاحكام المذكورة هو
 انه وان لم يؤخذ في موضوع ما دل على اعتبار الامارات ووجب العمل بها
 تبعينا للتخيير الا ان العلوم مدخلية واصناف المكلفين في موضوع الاحكام
 الشرعية ولذا انكون الواجب في حق بعضهم الصلوة فاما في حق الاخرين
 ففرضنا في حق بعضهم الصلوة مستقرا وفي اخرنا شيئا الى غير ذلك وليس
 ذلك كله الا من جهة مدخلية واصنافهم في الاحكام ولذا يتخلف باختلافها
 ونقول في المقام ايضا ان التخيير لم يتعلق بالمكلف من حيث هو مكلف
 حتى يفي انما اعم من المجتهدين والمقلدين ويكون المجتهدين فاما في احراز شرط
 الاختصاص وبالعنوان لاعم الشامل لما بل بعنوان الغير المختص بالمجتهدين
 ضرورة ان المراد من التخيير ليس كل من كان شاك في الواقعة حتى يفتي
 بشيئ من العاوي ايضا بل الشاك في الحكم من جهة تعادل المجتهدين عنه
 مع قابلية لان يجهن العادل ومن العلوم اختصاص هذا العنوان
 بالمجتهدين فاختصاص الاحكام الاصولية بالمجتهدين ليس من جهة اختصاص
 مرصدها بل من جهة عدم صدق موضوعها في زماننا واشياءها الا
 في حقه فكل ان العالج بالتمسك بخص المجتهدين ولذا فرضنا كون ان
 احد المجتهدين عادلا من الاجتهاد المجتهدين واعتقد العاوي عكسه او تساويا
 لم يجر العمل به بل يجب عليه الرجوع الى المجتهدين وان كان متماشكا في تقليد
 له في هذا الفرع ان كان جبهلا ولم يكن اعتقاده ناشئا مما لا يصلح
 ان يكون اليه لانه من اشياء العلم بخطا المجتهدين في تدريك حكمه للمتابع من
 الاحكام عليه نعم تجرد الظن بذلك لا يقتضي به فهو لا يعتقد المجتهدين

وجردا لاجتماع في المسئلة والاطلاق لمقلد بخطا في ذلك كله العلام بالخير
مختص بالمجتهد فلذا لا اعتقد الشبهة واعتقد العاصي خلافة لم يخرجه العمل
العمل بالخير الراجح والذي يستنبط المجتهد في هذا الحكم الاصولي في الواجب
الشخصية وان كان حكما وحيثما كان الخير بين الظاهر والجمهور والفضل والافاض
وتحريمها الا ان هذا الحكم متفرع عن اعتقاد بالخير في كلية مسئلة فاعلم
الخيرين مع تعادلهما فهما يتم مختص به وما ذكرنا يظهر انه لا يجهن قياس
الفرق بالشك لاصل المجتهد في بقاء الحكم الشرعي من حيث التمسك
وهو البناء على الحالة السابقة وهو مشترك بين المجتهد والمقلد لان
الشك هناك اوله وبالذات في نفس الحكم الشرعي المشترك وهو محال
القيام فان الشك فيه انما هو بالطريق هذا حاصل ما افاده الاستناد
في شئ من وجوه هذا حال في الكتاب وفي مجلس البحث ولكن خبر فضيلة
فاننا وان قلنا حسبما عرفت تفصيل القول في ان الحكم بالخير في الخبرين
المفاهيمين من حيث الاطلاق مختص بالمجتهد حيث لا حكم في المسئلة الاصولية
الا انما عني من اختصاص الحكم بالخير في خصوص مسئلة الظاهر والجمهور
حيث انه حكم شرعي ظاهري يشترك فيه المجتهد والعاصي ويكون الطريق
لنا طعن المجتهد ولما الحكم باخصاصه بالمجتهد نظر الى كونه متفرعا على
المسئلة الاصولية ففاسد جدا كيف ولو كان كذلك لزم اختصاص جميع
الاحكام الشرعية بالمجتهد حيث انها مستنبطة من ادلة ومتفرعة على
الاسئلة الاصولية فاذا استنبط المجتهد من خبر وجوب السور لم يجهن
تقليد فيه فان حكمه بوجوبها متفرع على مسئلة حجية الخبر الواحد
وهو كثرى ما يوجب به لبس والذي اوضح الخلل في المقام ملاحظة

كلية المسئلة وعدم الفرق بينهما وبين الواجب الخاصة التي يكون محلا لهذه
المسئلة وقد عرفت وصحح الفرق بينهما ومنه يظهر صحة قياس المقام
بالاستصحاب في الجملة حيث اننا نفيس الخبر في خصوص الظاهر والجمهور البناء
على ما يستلزم المتغير بعد نزول تعبيره بنفسه فان المراد من الشك في
بقاء الحكم المعبر في موضوع الاستصحاب هو شك المجتهد بالنسبة الى
التبينة الحكيم فاعلم الا ان من شك العاصي فظهر ما ذكرنا كذا ان
المسئلة غير محتاجة الى التامل اصلا قوله ولم يطل ولم يالحاكم والفاصول اه
اقول الظاهر ان ما ذكره دام ظله ما لم يخالف فيه احد وما ذكره دام ظله من الوجه
او ما ذكره بعض الاجلة من ساقا والخير في فرض لفضيلة الحكومة والفضاء
صريح في عدم الفصل بالخير في حال الممانعة والمسئلة غير محتاجة الى التامل
قوله فلهذا الحكم على طريق اخرى في واقعة اخرى اه اقول لا يخفى عليك ان شيئا
كلامه هذا واحكامه من بعض معاصره بعد هذا بقوله وبعض المعاصرين
استجروا هذا كلام العلامة في نقضوا باخصاص كلامه في كون الخير
ابتداء لا واستمرارا بالحكومة والقضاء فلا تعرض له الحكم العمل الفقهي
الا ان الذي يستفاد من استشكاله بعد نقل كلام العلامة عن هذا
بقوله لا حول ولا جبريل الحكيم بعد الدليل عليه اه وصحح به في مجلس
البحث عدم اختصاص النزاع في حكم الخير بالقضاء والحكومة فالجواب
ان نقض ما صرح به في مجلس البحث فنقول اختلف الاصحاب في حكم
الخير بين الخبرين سواء كان في مقام العمل والفقهي او الحكومة والقضاء
من حيث كونه امرا لا يوجب له العدول عما اخبره في واقعة اخرى
بل يتعين عليه دائما او استمرارا بما يفهم له في كل واقعة البناء على كل

احدهما على افعالها التفصيل بين العلم والقضاء فيكون اشياء في
 الاول دون الثاني وهو الذي حكمه شيخنا لا علم على بعض مفاصله
 وكلام العلامة ليس له كماله في التفصيل كما لا يخفى من مراجع اليه واستدلاله
 لكونه اشياء من جهتين احدهما استصحاب حكم المخار واثباتها انما يرجع
 الشك في كون الخبر اشياء او استمراره الى الشك في صحة الخبر المعبر
 المأخوذ لولا بعد اخذ صاحب ومن العلم الذي يستفاد على تفصيل
 القول فيه ان قضية الاصل عدم حواجز الاخذ لان الاصل في غير العلم عدم
 التجنية وليس مفاد هذا الاصل مخصصا بما اذا شك في التجنية التامة بل
 يشمله وما اذا شك في التجنية الفعلية ضرورة ان الالتزام تشريع محرم
 وبمثل ما ذكر ينبغي ان يقرر الاصل في المسئلة لا بمثل ما قرره بعض من
 التمسك بقاعدة الشغل في دوران الامر بين الخبر والتعريف حتى ينقض
 عليه بان اختياره في البرائة فقد بر هذا واستدل لكونه استمرارا ايقنا
 بوجهين احدهما استصحاب الخبر ولا يعارضه استصحاب حكم المخار
 لكونه طالما عليه كما لا يخفى ثانيا اطلاق ما دل على الخبر من الاجزاء
 الواردة في الباب فاتها باطلا فاشتمل بعد الاخذ ارضا هذا وان
 خبر بان تامة كل من هذين الوجهين يقتضي بارة تفاد الوجهين
 للعقل الاول وهو ظاهر لا مستند فيه اصلا الا ان الاشكال في تمامتهما
 اما الاول فلعدم العلم ببقوله الموضوع بل العلم بارتقاعه فان الخبر
 انما ثبت المتخبر واثباته في حق الالتزام اثبات الحكم في غيره موضوعه ولكن
 قد يناقش في ذلك بان الالتزام مقتضى احدا الخبر من لا يرفع الخبر والنسبة
 الى الحكم الراجح وان اربا مرفى له وان كان الخبر بالنسبة الى الحكم الظاهر

فيه

خبره موجود كما كان قبل الاخذ باحدها فان يفسر حكم الشارع وارتفع
 هذا الخبر هذا ولكل خبر بان هذه مناقشة في الخبر قلنا ان يقول
 القدر الثابت هو ثبوت الخبر غير الاخذ باحدها وهو مغاير للاخذ
 هذا اللهم الا ان يبنى في حرمان الموضوع على المسامحة العرفية فلا مانع من
 اجراء الاستصحاب المذكور كما اعترف به دام ظلته في الجزء الثاني من الكتاب
 قد بر هذا كله لو كان الخبر شرعيا سدا علنا ثبت من الاجزاء مع القول
 بعدم اطلاقها لاشتمل صفة الاخذ الى الاجماع واما ان كان عقليا فلا اشكال
 في عدم تعقل جريان الاستصحاب لعدم عروضا الشك للعقل في حكمه
 انما حتى ينجز استصحابه والالم يكن كما كان على ما عرفت تفصيل القول
 فيه في الجزء الثالث من التعليق ومنه يظهر انه على القول بكون الخبر الفرض
 عقليا لا جلا انما لم يكن اشكال في كون الخبر استمرارا لا استقلال
 الاخذ العقل بعد الاخذ كاستقلاله قبله لعدم احوال تعين ما التزم بعد
 الاخذ وهذا خلاف ما لو كان الخبر شرعيا لان هذا الاحتمال موجود
 فيه اللهم الا ان يبق ان عدم التعيين عقلا في الفرض الاول بالنظر الى
 حكم العقل لا ينافي في احوال التعيين في نظر الشارع فيقول العقل عن
 الحكم بعد الاخذ لانه انما يحكم به بعد احراز التسوية بين الوجهين
 والمفروض عدم علمه به بعد الاخذ ومنه يظهر من ادعاء ما ياتي من ان
 العقل لا يرفع اليد عن حكمه باحوال المانع والرافع لانه في فطوره هو الرفع
 العلم لا المحل فلا ممانع على هذا التقدير لا يمنع الاحتمال المذكور وهو
 مستل ولا يستدل ان الذي ذكرنا انما هو الوجه في ارضاء العلامة
 بالناسل فيما افاده ثم انه بعد عرض هذا الاحتمال لا يعقل استصحاب

التخيير العقل لعدوم حكم العقل به بعد الاخذ قطعاً كما هو واضح أو
 الثاني فلعدم اطلاق في احوال التخيير ليشمل صورة بعد الاخذ ولا تعرض
 فيها حكمها اصلاً كما لا يخفى لانها مستوفية لبيان حكم التخيير في الاصل
 هكذا افاده ما ظهر وهو لا يخرج عن قائل ثم اتى كما علم لا شك في ان
 استصحاب التخيير فاعلم ان جريان استصحاب التخيير لا يقتضي عن شك
 فان وجوبه لا التزام بما اختاره الثالث سابقاً انما كان ثابته سابقاً فادام
 ملتزم بما هو المفروض من ارتفاع هذا العترة بالبناء على الاختيار الا ان الله
 الا ان تيسر في احوال الموضع فيه حكم العرف فيحكم اذن بحكمه استصحاباً
 التخيير عليه هذا الوجه للفعل الاول سابقاً على كل تقدير نعم الوجه الثاني
 كما لا يخفى لا ينافي في تامة على تقدير عدم تمامية الوجهين للفعل
 الثاني فلا إشكال في وادعها عليه كما لا يخفى ثم ان هنا وجهها
 اخر للفعل بالبيع اعرضنا عنها لضعفها واما الوجه للفعل الثالث
 الذي حكاه الاسناد العلامة عن بعض معاصريه وان لم نقف على هذا
 التفصيل من كلامه فلم يظهر لنا اصله لعدم يمكن التفصيل بين ما نحن
 فيه ومسئلة تخيير المستقضى لوجود ما يدل على التخيير في الفرض
 من الاحاد وعدم وجوده ثم فرغ مما يمكن الاستدلال باطلاً على التخيير
 الاستمراري في المقام على ما عرفت من كونه احد الوجهين الا ان تيسر
 بعد الفصل قائل قوله دام طلة ثم ان حكم المتبادل في الامارات
 المتضمنة اقول بعد فرغ من بيان حكم المتبادل في الاصل في الاحكام
 وان قضيتة الاصل في جميعها التدفق على ما هو الضيق من
 اعتبارها من بان الطن بيقينة فانه لم يحصل ما ينبغي من الاصل

الفعل

الا في الاحاد وان المتبادل في عينها بان على قضيتة الاصل الاول من عين
 فرق فيه بين كون المتبادلين كلاهما من جنس الاحاد سواء كانا من سطح واحد
 او من سطحين او احدهما منهما والاخر من جنسها كما هو ظاهر كما ان الفرق على
 الضيق بين كونها اجاعين متولين على القول بحجة الاجماع المتفوق
 فان ما وجد من الاحاد في حكم المتبادل تحقق تعارض الروايات المتطابقة
 المصطلحة وان زعم بعض خلافه فاذا ذهب الى جريان حكم متبادل
 المحسوس بينهما ايضاً الا انك حينئذ تكون في غاية الضعف والفسوط
 اللهم الا ان يكون هناك اجماع على احوال الاجماع المتفوق بالبحر وهو
 عين ثابت وان كان مطلقاً فتدبر الى حكم المتبادل في الامارات المتعاضدة
 القائمة على الموضوعات المستبينة او الخارجة بحكم من حيث الشرف من جهة سطحها
 كون اعتبارها من بان الطن بيقينة الملازمة للثبوت في الفرض لما عرفت
 تفصيل القول من بان الفرض من عدم الخروج من قضيتة الاصل بالنسبة
 اليها حتى يحكم بالتخيير ويخرج لوضع اختصاص ما دل عليها الا ان
 نائماً على الحكم مع ان التخيير بالنسبة الى متبادل الامارات في الموضوعات
 الخارجة فالامعنى ان في الجملة كما لا يخفى على الفطن قوله دام طلة فالأصل
 الذي يرجح اليه في الاصل في جميعها التدفق على ما هو الضيق من
 في غير الاحكام والمسئلة الغريبة امرين فلا يفرض فيها الاصلين فالحكم في
 الفرض عن المتبادل عند ما خففت احد الامارات للاصل المتبادر في موارد
 الثمار من لان هذا البناء على التخيير لا ينافي الحكم بكونه المرجح
 مع هذا الفرض هو الاصل الجاري في المسئلة المتفرقة على من الثمار
 اللهم الا ان يفي بالتخيير الاصل ولم تكن كما ترى وهذا بخلاف الثمار

الدليلين في الاحكام الشرعية فانه لا يمكن ان يفرض فيه اعلان كاهن وادخل
ثم ان حكم ما فقه كل منها للاصل مع عدم حكمة احدهما على الاخر ووروده
عليه حكم صورة عدم الاصل على كل تقدير وبما الوجه فيه ظاهر قوله مع ان اصاله
العدم لا يجدي اه انك لا تخفى عليك انه قد يورده على ما افاده دام ظله
بانه لا معنى للفرق بين قيام الظن المعبر بعدم وجوب المرجح لا احد
المعارضين وبين الاصل المعبر الفاضل لعدم وجوب المرجح لا احد هاهنا
حيث استقلال العقل بالخبر في الاول دون الثاني فان الموضوع في حكم
العقل ان كان هو لشبهة المعارضين من جميع الجهات فلا معنى لاستقلاله
في الحكم الا اذا احرز الشبهة قطعاً فلا يجدي للظن كالايجد الاصل ان
كما انه لا معنى لاحتمال الاصل مع هذا فرضي بالنسبة الى ترتيب حكم العقل
كان لا معنى اعتبار الظن بالنسبة اليه كما لا يخفى وان كان هو لشبهة المعارضين
الاعم الشامل لصورة القطع بالشبهة او قيام دليل معتبر عليه ان فرض
الحجاسع بيننا فلا معنى للفرق ايضا الا ان هذا لا معنى له اصلاً حسبما هو
على الاول فضلاً عن الاوسط والاخر وان كان النسبة الثانية بالعلم
او الظن لزم الحكم بثبوت حكمه في صورة الظن وان لم يكن معتبراً للاعتبار
الشريعي وعدمه لا دخل له في استقلال العقل في حكمه وعدمه بل لا بد من
وجود موضوع حكمه وعدمه فان وجد استقلال بالخبر والافلا فله وان كان
ما اخوان اه انك قد يورده على ما افاده دام ظله بان الكلام في وجوب
المرجح هو فلا معنى اذن للاستقلال على ما دل على وجوب المرجح فانما ان
كان المراد من الاستقلال به اثبات وجوب المرجح فلو ادخل له بالقرين
فان الكلام في ما هو بعد الفراغ عنه وان كان المراد من الاستقلال به

اثبات وجوب الفحص كما هو الظاهر فلا دلالة لاول على وجوب المرجح بالمرجح
على وجوب الفحص عنه لان مسئلة وجوب المرجح ومسئلة الفحص عن المرجح
مسئلتان متغايرتان لا تدخل احدهما بالآخرى هذا ولكن قد يتفقد
عن هذا لا يراد بان الخبر في الاجابة علق على عدم خبره احد المعارضين على
ملاحية واقعاً فلا يجوز للفقيه الحكم بالخبر والبناء عليه الا بعد احرار عدم
المرجح وهو معنى وجوب الفحص عن المرجح ثم قد يتفقد عنه خبر اخر مستقلاً
من كلام الاسناد والعلامة ايضاً وهناك فضيلة دلالة الاخبار على وجوب
المرجح بالمرجحات هو وجوب الفحص عنها بطريق اللزوم اذ لو بني عليه لزم
طرحها كلية اذ الفرق على المرجحات التي يجيب المرجح بها بالمرجح المطلق
يتوقف على الفحص عنها كما هو ظاهر حاصل هذا كما ترى هناك مقتضى وجوب
المرجح وعدم استمراره بالعلم بالمرجح هو وجوب الفحص هذا ولكن قد
يورد عليه بان نفس الدلالة على المرجح لا يتوقف على الفحص ولا لانه
اطلاق وجوبه على الفحص انما هو بحكم العقل من حيث عدم معدونه
المكلف على تركه لاخذ بالمرجح الواقعي اللهم الا ان يكون المراد من
دلالة الاخبار على وجوب الفحص هو كذا لها على احدي مذهب فقياسه
قوله المتقدمة بها لم يذكر من المرجحات اما قد لا يخفى عليك ان الاختصار
للتبني الدلالة بالنسبة الى المرجحات العيون المخصوصة بضمها لا جامع
المرتب انما هو بناء على القول بالتعدي عن المرجحات المخصوصة في
باب المرجح حسبما يفسر عنه كالاِسناد والعلامة والا فلا يخفى
ان التبني المذكور بل ان لا معنى له كما لا يخفى قوله مضافاً الى ان
المرجح والمرجح اقر لا يخفى عليك ان لزم المرجح والمرجح انما لا يخفى

بالنسبة الى المخرج من حيث ان ترك الفحص عنها في نفسه بالاصل يوجب
 العلم الاجمال بطرح اكثر المخرج والاحذ بالمرجع واقبالا بالنسبة
 الى الحكم الراجح كما يلزم من الاصول العلمية قبل الفحص بالاستدلال بلزوم
 المخرج والمخرج انما هو بعد ملاحظة وجوب الترجيح فلا يتأتى هذا
 عدم استدلاله دام ظله بلزوم المخرج لا يثبت وجوب الترجيح فيها سيجو
 بالاستدلال عليه لا معنى له كما هو غنى عن البيان قوله الترجيح
 تقديم احد الخبرين اه اقول ان الترجيح حقيقة حسية صحت به بعض الافاضل
 وسينقاد من كلام اهل اللغة ايضا هو جعل الشيء مرجحا وما في
 الاصطلاح فضلا عن اختلافه في تعريفه فغنى اكثر هو اقران المصاريح بما
 يغوى به على مظاهرهما وعن بعض شيوخنا ايضا المصاريح في الزيادة والزيادة
 الشارح في شرحها انه تقديم احد على الاخرين على الاخرى لمزية من
 المزايا والمزايا لثاني السبب المعنى اللغوي ووضع اللفظ والعرف
 والله اخوان الاستدلال بالعلامات وعرفه الزيادة وشرحه الشرح
 الاقل استنبط التعارض بان مقتضى وضع المخرج كونه فعل المحمدي لا
 صفة لا مارة والعرف الاقل السبب للتعارض والتعامل فانها صفتا
 الماريتين كما لا يخفى ويمكن الذب عما اوردناه من الزيادة وشرحه بان
 تعريف الترجيح بما ذكره من معنى الاصطلاح لا يبين معنى اللفظ بحسب
 اللغة والعرف العام ولا مشاخر في الاصطلاح والارز ذلك سهل
 قوله ورجح القول بالتوقف الى الخبرين انما يحصل اه اقول لا يخفى
 عليك ان الخبرين الذي يقول به القائل بالتوقف بخبرين لا خالفين
 في المسئلة الفرعية كالتجيز في دوران الامر بين المخذومين والتجيز

الذي يقول به القائل بالتوقف بخبرين اي في المسئلة الفرعية
 الا ان المصنف ما افاده الاستدلال هو رجوع القول بالتوقف في مقام العمل
 الى خبرين التجيز الى نوعه الذي يقول به القائل بالتجيز فند هذا وكذا
 خبر بان اصلا يرد المتوهم من كون المراد من التجيز هو الخبر الثابت
 بحكم العقل من بان عدم المتأخر عنه ولا فلا مرد له اصلا كما لا يخفى قوله
 دام ظله بناء على ان الحكم في المتأخرين آه اقول لا يخفى عليك انه لا كما
 افاده الاستدلال سابقا بقوله ورجح التوقف قبل الخاف القول المذكور
 محلا لا يرد من حيث ان لا يلزم القول بالتوقف الرجوع الى الاصل اذا
 كان على طبق احد هما على القول بعدم كونه من المخرجان على ما هو الخفيف
 عندنا وفاقا لبعض افاضل من تأخر في التجيز اذا لم يكن هناك اصل
 طبقا احدها لا التجيز مطلقا بالنظر الى قضية الفاصلة مع قطع النظر
 عن الاخبار على القول بالتوقف وان كان امر اصليا الا ان القول بذلك
 لا يصير فيه ولا يتوجه عليه شيء ومن هنا قلنا بالتجيز في الخبرين المتأخرين
 مع كون قضية الاصل الاولى عندنا التوقف وعدم الحكم بالتجيز مطلقا
 لكنه لا يتأتى ما افاده الاستدلال انه لم يحكم برجوع التوقف الى التجيز على
 هذا التقدير ومنه يظهر صحة الحكم برجوع التوقف الى التجيز بالمعنى
 الذي يقول به القائل بالتجيز وان كان بينهما تفاوت ايق في الحكم من
 هنا بوجه ما افاده اولا بما يغنى عن الخاف المذكور وهو ان تارة
 او لا بقوله انما لا يجعل الاصل من المخرجان منقضى على ثبوت التجيز من
 الاخبار وما ذكره ثانيا بقوله او فرضنا الكلام في تخالف الاصل منقضى
 على ثبوت من العقل في من هذا الحكم بالتوقف حيث انه لا يرد من عدم

جواز الرجوع الى ما قبله المتعارفين وعدم اصل موافق احدهما يستقل
 العقل بالتخيير لا بمعنى حكمه بحجة احدهما فضلا بل بمعنى الذي يحكم به في
 دوران الامر بين المتخارين في المسئلة الغريبة فتم وما يشهد لما ذكرنا
 في ترجيح المارد من العيان قوله والتخيير اما العقل او بالنقل وما يصح
 التمسك بما لا يؤمنه فوجبه لحياتنا من ان كلامه لا يفرض بصورته وحي
 الاصل على طبق احدها الا انه لما لم يكن الاصل دائما على طبق احده
 المتعارفين معينا لان هذا لا معنى له فالرجوع اليه شمول الرجوع
 الى التخيير منه في وجود هذا المعنى في المردحيا ايضا لا لا ينبغي ان
 يكون دائما على طبق احده المتعارفين فيلزم الحكم على هذا الرجوع
 الى التخيير ايضا مع انه كما ترى قوله لكن صورة التعارض ليس من
 صورته امكان آه او لا يخفى عليك ان عدم كون صورة التعارض من
 صورته امكان العمل من اليه يثبت ان لا يلزم الخلف فانك قد عرفت كون
 الشكافي اخو ذلك مفهوم التعارض فكيف يمكن العمل بها هذا مع انه لو فرض
 امكان العمل بها لا ينبغي طرحه لان المفروض عدم المانع لعدم القدرة
 المستبعد عن التعارض هذا كله لا الاشكال فيه انما الاشكال فيما افاد
 ذلك من كلامه من كون التخيير في المقام من منشأ العقل واحكامه
 انك قد عرفت في مطاوي كلامنا التسايفه كون التخيير شرعا وادرا
 لنفسه ما دل على حجة المتعارفين بالبيان الذي تقدم فراجع قوله
 فان قلت انك لا تشترط في اصل كون الشكاف دليلا او لا هذا
 السؤال صفي على ما افاده عام ظله غير انه في حق اجزاء الكتاب من
 عدم الفرق في اصله حرية العمل بما لا العلم بين حبله حجة المسئلة الشكافية

وبين حبله مرتجا لاحد الدليلين على الاخر عدم الفرق في ملاك الاصل
 المذكور بينهما لانك قد عرفت غير مرة ان الوجه فيها احدهما من احدهما
 ما دل من العقل والنقل على حرية البشر بين الدين بما لم يثبت من الشكاف
 وما للعلوم صدق هذا المعنى على الدين مخصوص بالراجح اذا لم يعلم من الشكاف
 والاصل صدق بل العمل به لانك قد عرفت غير مرة عدم جريان دليل التخيير
 من العقل والنقل في الغرض هذا لا يفي ان ما دل على حرية الدين بما لا العلم
 وان لم يرفع حسن الاحتمال عند احتمال وجود حكم من الشكاف في المسئلة الاصلية
 او الغريبة الا انه يرفع وجوبه لراجح فان الحكم بوجوبه لاخذ مخصوص بالراجح
 انما كان من حيث على وجود احتمال الضرر وهو الغياب في الاخذ بما لم يرد
 ومن العلوم كون هذا الاحتمال ناشئا من الشكاف في اعتبار المردحيا عند الشكاف وكذا
 ما يجب للدين بمقتضاه فاذا ثبتنا هذا الاحتمال في قضاء ما دل على الاصل
 المذكور لم يبق مجال الحكم بوجوب الاحتمال من جهة احتمال الضرر فافاضا لحرية
 حرية العمل بما لا العلم وادرا على اصله الاستغناء في المقام بل على اصله
 عدم حجة الرجوع فلا من جهة الشكاف فيما بعد احتمال اعتبار الشكاف في المردحيا
 في الراجح لان الشكاف في حجة الرجوع الموجب الحكم بعدم جواز الاحتذير
 المدين بمقتضاه انما نشأ من الشكاف في اعتبار المردحيا انهم فاذا حكمنا
 بعدم اعتباره برفع من صفة الحرص في المردحيا لا نأقول ما دل على حرية
 العمل بما لا العلم من حيث الشكاف لا يرفع وجوب الاحتمال ما قد عرفت
 من عدم اداة الدين بمقتضى الراجح على انه حكم غيبية الشكاف ليس الا
 وانما الاما الحكم بوجوب الاخذ بالراجح من جهة اعتبار المردحيا عند الشكاف
 ومن العلوم ان الدليل المذكور لا يرفع الحكم المذهب على نفسه الاحتمال

نعم لو كان دليل على عدم اعتبار المنة عند الله كان ما ذكره في محله لكن
 الامر ليس كذلك بل غاية ما قام عليه الدليل على عدم جواز المنة في حقيقة الله
 المنة الموحدة في احد المتعارضين ما لم يعلم اعتبارها من الشك وقد عرفت
 انه محرم له لا يرفع من صانع الاحباط والحكم بعد جواز الاحتياط الرجوع من جهة
 الشك في اعتبار فلا بد منقضاء عدم جواز المنة بتقضي الرجوع كما
 يمنع من المنة بتقضي المنة الموحدة في الرجوع ولما انتهى بالرجوع
 والعمل بمقتضاه من غير ان يفتى على كونه حكم الله ليس فلا يمنع عنه شيء
 لا منقضى وثابت على كل تقدير وقد لا تنام بما وافقه انما لا يمنع
 من احتمال الوجوب الحرمة في المسئلة الفرعية بان احالة حرمة العمل بما وراء
 العلم لا يوجب جواز الاحتياط بالرجوع هذا محتمل ما استقدناه من
 انما ان شيا اسنادا دام ظله في مجلس الصف والحكم حينئذ لا يوجب
 عوج من الشك في اعتبار الرجوع بالفرض انما تشاء من اعتبار
 المنة عند الشك بغير كونه مما يوجب المنة بغير مقتضى ما دل على حرمة
 العمل بما وراء العلم عدم الاحتياط عند الاحتمال هذا انما فاقنا ذلك بما لو قام
 خلق على احد الطرفين جديران لآخر بين المجدورين في المسئلة الفرعية
 فقامد حلالا لان الحكم بالتحريم في المسئلة منق على حكم العقل بطلان
 الرجوع من غير الرجوع من العلم عدم وجود هذا المناط في صورة رجحان
 احد الاحتمالين على الاخر فتم قوله واما ادراج المسئلة في مسئلة اه اقول
 لا يخفى عليك ان ما احتاط به دام ظله الاحتمال في المسئلة نيا في ما تقدم
 منه واصل المنة في الرجوع قوله في الامور في معنى ادراج اه اقول لا يخفى
 عليك جودة ما افاده دام ظله لان الشك في المقام راجع الى الشك

في الطريق من العلوم استقلال العقل بوجوده لا يتقار في الطريق على الله
 المتيقن انما من جهة ان الشك فيه من حيث محصور لا الشك في حصول الاطاعة
 للشك في المعلوم وليس مرجع الشك الى نفس التكليف وكيف جعل الشارع
 حتى يجرى العمل فيه من جهة ان الطريق المشكوك من ردا دل على عدم
 جواز المنة بغير العلم وليس الشك في نفس مورد الاصل المذكور
 وشمه اذ ربما لا يقصد من التوام بالاطراف المشكوك فيه المنة بغير حتى
 يفي ان دليل الشك لا ينجس الشك في الطريق بل في مطلق الشك في الحكم
 الشرعي صليا كان او مقبلا بل لاكتفاء به في اسقاط التكليف المعلوم
 اجالا المرددين بالخبر والتعيين فتدبر قوله دام ظله في التحقيق انما
 ان قلنا ان العمل به باسداء اقول لما كان ما ذكره دام ظله باطلا في غير
 عنده فلما عقيقه بما يقتضيه التفصيل الذي ذكره وحاصل ما افاده انه
 نيا على التوقف في المتعارضين نظوا الى كون اعتبارهما من بل لا يطابق
 التي لا زهما التوقف على طاعتين لاشارة اليه وعدم دليل يقتضي بخلافه
 فلا اصل هو عدم الرجوع وكن حكم حينئذ رجوعا الى حكم صورة التعادل
 لان المفروض على هذا سقوط المتعارضين من الاعتبار من غير فرق بين
 الرجوع والمرجوع فليس الرجوع اذن متيقن اعتبار فيكون الاحتياط
 به كالاحتياط بالرجوع من جهة واحد كما اذا لم يكن هناك اصل على خلاف
 بل يمكن ان يقال لا يخفى دفع اليد عن الخبر الذي يحكم به العقل
 عند عدم وجود اصل على طريق احداهما اللهم الا ان يوجب الرجوع رجحان
 احد الاحتمالين في المسئلة الفرعية فتم الا انه لا دخل له بمسئلة ترجيح
 احد المتعارضين بل هو من باب ترجيح احد الاحتمالين فان لم يكن

على طبعها خبر ولا يتوقف على هذا استقلال العقل بوجوب الاختيار التي
من حيث كونها فرعاً عن الشيء من جهة افادته الظن الشخصي وان الامر مفيد
للظن النوعي لان حكم العقل بوجوب الاختيار باق على المصلحة حتى على
كون جهة الايمان من المصلحة الشخصية كما هو نتيجة مقتضى الاستدلال
على ما عرفت تفصيل القول ولا يتعطل التعارض على هذا التقدير كما لا يخفى
واما الركبان المتألف من اعتبارها الظن النوعي والاعتدال العالي فلان
وان يتبين على وجوب الاختيار باحد المتعارضين في الجملة من جهة الدليل
الشرعي الخارجي من الاجماع والاختيار وان كانت قضية الاصل الاول
من جهة اعتبار الاختيار من المصلحة الشخصية التوقف فلا بد من الحكم
بوجوب الاختيار بخصوص الراجح وان ثبتنا ما عرفت تفصيله في بيان
الوجه للاقتدار الاول باطلاق تعيين الاختيار بخصوص الراجح وان ثبتنا على
كون الاصل الاول في الخبر العقلي عند تعادل الاثبات بناء على كون اعتبار
الايمان من باب السببية بالبيان الذي عرفت فانه يقتضيه
القاعدة عدم حوزة الترجيح لاستقلال العقل بعدم الفرق بينهما
لان مناط حكمه بالتخير انما هو توازن المصلحتين وتعادلهما وعدم
اولوية احدهما بالنسبة الى الاخرى ومن العلم ان حوزة افضلية
احدهما بالنسبة الى الواقع لا يوجب تغيير هذا العلم ان وصبر
الراجح اهم في ظهوره فلا يوجب وجوب المصلحة الشك في جهة المرجح
حتى يرجح فيه الى الاصل اللهم الا ان يثبت ان ثبوت الترجيح ولو في
الجملة من جهة الدليل الخارجي ما لا يرب فيه فكشف ذلك عن ان
وجود المراجحة مفيد لصبر جهة احد المتعارضين اهم في نظر العقل والا

لم يمكن الحكم بالترجيح فاما الاختيار وجود هذا العنوان في الراجح من المختار فلا
يستقل بالخبر نوعي فيه الاصل اللهم الا ان يمنع من تعطل الترجيح على هذا
العرض ولكن يمكن من الضعف والسقوط اذا قيل ان يكون في الاختيار
مخصوص الراجح مصلحة عند التعارض فم هذا ما يخصها افادته عام ظاهراً
اكتفى حينئذ بان الحكم المقام على القول بالبناء على التوقف في المتعارضين
فقط الى كون اعتبارهما من باب المصلحة وعدم دليل يثبت بالتحريج عن
مقتضاه حالاً وبغير له اصلاً لان كلاهما في وجوب الترجيح في تعارض الخبرين
انما هو في قبالة التخيير فانه بالاصل فيما يختار كونه ترجيحاً ام قول قد يورد
على ما افادته بان بعد البناء على عدم اطلاق في اخبار التخيير وهو ردها
لبهان حكم المصلحة الحكم الشرعي الاصولي كما هو مفروض الكلام او فرض
عدم الاطلاق فيها والام يمكن من الترجيح الى الاصل بالمعنى المتقدم
لاصف للفرق بين ما يختار كونه ترجيحاً وما يظن الترجيح به الاقتدار العقلي
في وجوب الاطلاق حتى لو ان ما دل على التخيير مطلقاً بالنسبة الى صورة
ما يظن كونه ترجيحاً فان فرض الاطلاق فيها لزوم البناء على علم صلب المصلحة
في الصفة الثانية وان فرض عدمه لزوم البناء على الاصل في الصفة
الاولى ايتم فالفرق تحكم هذا ولكن يمكن الذبح عن الابرار المذكور
بعد ان ارتفاع التخيير مجرد وجود ما يختار كونه ترجيحاً فننفع بالاحتجاج
بالنسبة الى ما يختار كونه ترجيحاً وهذا بخلاف ما يظن كونه ترجيحاً
فم نعم يورد على ما افادته بان مرجح بظاهره الموضع في خلاف المقتضى
فان المراد الترضي بمحكم ما يوجب افضلية احد المتعارضين بالنسبة الى
احدى الجهتين من الضد ووجهه المصفون وان لم يكن مفيداً

للظن في قول الظن على طين واحد المتعارفين لا الغرض حكم ما يغفل
 كنه حجة في نظر الشك وان كان ظنيا في قول ما يظن احسان عدالتهم
 في الترجيح وان لم يثبت الظن حجة عدم اناظر الترجيح بالظن الطابق
 لاحدى الجهات كونه مظهر للاختلاف فانه قوله وان الظن خرج
 مثل هذه المعارضات اه اقول لا يخفى عليك جودة ما افاده دام ظله على
 ما يظهر من الترجيح اليه الا انه ينبغي ان يعلم ان وجه اختلاف نظم الاجتهاد
 والفقه من الحكم بالتحخير بين النص الظن والظاهر هل هو وجود
 العلم الاجمالي بطر القضيض والتشديد الى اكثر العوالم والطلاقان وجود
 الفصل من بعدهما من الظن ام لا من اخره والتحقيق ان بين اختلاف نظم
 الفقه من جهة العلم الاجمالي واما اختلاف نظم الاجتهاد فهو من جهة انه
 لو بني على التحخير بين النص الظن والظاهر لم يبق بعد
 اجتهاد وجهه فتم ويمكن ان يجعل هذا الوجه وجه اختلاف نظم الفقه
 ايضا فذكر قوله دام ظله وضعف دليله المذكور اقول لا يخفى عليك انه
 لم يسبق ذكر دليل القول بعدم الترجيح بالظن وكون المتعارفين متعاد
 دائما على سبيل الاستقلال واما استنبط من مطالبي ما افاده دام ظله
 والمقصود من ذلك هو ما يشهد ذلك قوله دام ظله وضعف من ذلك ما
 حكى عن به وجه الاستعقبة انه على تقدير القول بعدم الترجيح في
 تعارض الينان مظلم لم يمكن كنه معنى لاخالف المقام به اكونه قياسا مع
 الفارق لقيام الاجماع وعبه ما تقدم من لادلة على وجوب الترجيح
 في المقام مضاف الى الاصل الذي لا يجري في تعارض الينان لعدم
 ثبوت التحخير بين الينين المتعارفين بل المقطوع الاتفاق على

كما يعلم من الترجيح الى كمالهم في باب القضاء والى ما ذكرنا يرجع ما افاده
 العلامة في الجواب عن ه هذا الوجه قوله ويرجع الاجتهاد لولا الاجماع اه
 اقول لا يخفى عليك انه لا داعي الى حمل كلام العلامة على ما افاده دام
 ظله في بيان مراده حتى يتوجه عليه ما اورد عليه بل الظاهر يرجع ما ذكره
 احبنا الى ما ذكرنا في الرد عليه من قيام الاجماع على الترجيح في تعارض
 الاخبار بخلاف تعارض الينان فانه لم يقع اجماع فيه على الترجيح بالظن
 لان الترجيح فيه من هذا كنه القضاة لا كنههم حتى يتحقق الاتفاق ولولا
 الاجماع على الترجيح بالظن في تعارض الاخبار لكتنا متوقفين في الترجيح به
 فيه انهم وليت شعري من اين استغفار شيخنا كون مراده ما ذكره مع
 ظنهم بكلامه في خلافه ثم يرد على ما ذكره العلامة ان الدليل على الترجيح
 بالظن في تعارض الينان لا يكون معضدا في الاجماع حتى لا تحكم به
 بالترجيح به لولا الاجماع فذكر قوله مع ان في سياق تلك الامحاء
 ما فقه الكتاب اه اقول لا يخفى عليك انه قد يورد على ما افاده دام ظله
 بان مقتضى ما سلكه دام ظله في وجه الترجيح هو افضة الكتاب والسنة
 هو حكومتها اجبا والتحخير على ظاهر الكتاب والسنة على بعض الوجوه فيمكن
 للمستبد اد حمل ما دل على وجوب الاختصاص بما في قول الكتاب والسنة على
 الاستصحاب وان كان خلاف ظاهر الاخبار فلا حصصية انما لهذا
 المسح نعم لو كان المراد من مقتضى الكتاب والسنة حصصية موافقة
 الكتاب والسنة لم يمكن حمل ما دل على الترجيح لمحصل الاستصحاب
 الا انه خارج عن عنوان الترجيح لمحصل القطع بالحكم اذن فالحجج
 الخالفك واصلح المعارض مع ان احدا لم يقل بكون المراد من ذلك فم

قوله لزم التقيد فانه اقول وجه التامل انه لا يصح في الزام التقيد اذا
فرضي بالذليل والخاص وهو من الغارض من بين الاحاد الواردة في باب
العلاج قوله وكيف كان فلا شك انه اقول ستقف على دفع الاشكال الواردة
على اخبار العلاج بعضها مع بعض وكيف الجمع بينهما وانت بعد التامل فسر
تقف على وجه الا هو من قوله فلو لم يكن الاول افرى حيا لتوقف اقول لا شك
فيما افاده من تعين لتوقف على تقدير الفعل لعدم اولوية التقييد في اجبا
التخير وفي حل اخبار الترجيح على الاستصحاب اذ لا معنى لكون والعرض ان
ان كونه اولى من جميع اقسام ارتكاب خلاف الظاهر مضافا الى ان اخبار الترجيح
مراضع باي من محل على الاستصحاب اذ لا معنى لكون ارتكاب الحان في التقييد
اولى في نفسه من ارتكاب التقييد في المطلق فخرج اذن الى الصلة عدم حجية
المرجح للشك في حجية الفعلية قوله دام ظله فان هذه الاشكال لا تدفع
هذه الظهور بل الصراحة اقول لا شك في ان هذه دام ظله لما قد تقرر في محله
من انه اذا كان الحديث مستملا على فقرات بعضها كان على خلاف القواعد
ومستنبها بالنسبة اليها وبعضها ظاهرا وضمن في مطلب حيث لا يتطرق
الاستنباه عنه اليه لزم الاخذ بما كان نصا او ظاهرا وان حكم على الاجال بان
ما اخذ منه من قول الواقع وان لم يعلم محله وجه حجية لان الاخذ بكلام
الامام بالنسبة الى كلام الامام غيره ظاهرا كان او ضمنا واجب وهو نظيره
لو ورد اخبار لم يفهم بعضها من جهة مخالفة للقاعدة او اصل وفهم بعضها
ولم يكن مخالفا للقاعدة فان احدى لا يتوقف صحيح كلاما من جهة عدم فهم احدها
ضرورة وان الحديث المستعمل على الفقرات كالاحاديث المتعددة ومن
هنا جاء القطع في الاحاد والمستعمل على الفقرات فانه لم يكن كل فقره
دليلا

ولم يستغلا لم جز القطع كما هو واضح والحيلة لا ينبغي لادبها انما
هذا وقد ثبت عن احتمال الاشكال محله الرواية على غير الحكم المتعارف الذي
لا ياسببه ما اشتمل عليه بان يقال ان رجوعها الى الحكمين انما كان في الشهادة
الحكيمة كما هو ظاهر الرواية من باب الحمل الحمل معفاها من ارضائها على ان
يكون شخصين من علماء الشيعة ورواية احاديث لا تفي بالمسئلة المحمودة
لها كما بما يتحقق تطبيقك في المنازعة في الامور العرفية فيجوز المتنازع
الجاهلان بالامر العرفي شخصين غائبين به وبينان على ملحق في الامور
اختلافه فلا يصح اذن التعدد ولا حكم بعد حكم واحد لا كان سبب لهما
كما يستند به الرواية الاختلاف في مستندهما وكان كثير من الناس قد بين
على اعمال المرجحات في زمان لامة وان لم يكن المجتهدين ولذا لم يحكم بنبأ وط
الحكمين عنها ما وجد لاجل المرجحات بين الشين او اختصاص اعمال المرجحات
في زمانها المجتهدين انما هو باعتبار عجز من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد او عال
المرجحات والافلم يؤخذ في ادلة الاحكام من اصولية والفرعية خصوص
المجتهدين فيها وكشده في اكثر الاشكال وما في كاشكال الشك
يدفع بان لا استنبعا واصلا فغلبة الحكمين عن مقام من مستند لان
نبأ الروايات في زمان لامة ثم كان على العمل بالاصل الذي جمعوا على العمل
الاجل بوجود المعارضات حتى يجب عليهم التمسك بالمعارض في باب العمل
هذا مع ان الوقوف على المعارض لا يلزم رفع اليد عن الحديث اذ ربما
اذر بما يفي في نفي عليه فيفقه او ربما ما يتساوون فيما اخذوا به
يا حدها من باب التفسير فتم بل مثل هذا دفع كثيرا في زمانهم ويا
بالنسبة الى الحكم الذي اشير اليه اذ ربما تولى اختلاف الفقهاء في

مسئلة فاشيا من فاعل من الاجار فيها المختار كل منهم بعضها بواسطه
 الترحيح ومن هنا فسكو اما الرواية على وجوب تقليد العلم والادب مع مبلغ
 الرواية نظامها اربعة في الحكمة لاقى التقليد ولك ان تحمل الرواية على فاضل
 التحكيم فتخرج من اعتبارها كاد كونه في فاضل الشئ بالنسبة اليه هذا ما يخص ما افاده
 واما ظلم في ذلك لا شك لان عن هذه الرواية في محاسن العرف ولكل جدير
 بان اصل الرواية على ما ذكر لا يصح له حسيما ساق الى النظر فان اصل السؤال
 عن بر جميع اليه لقطع الخصومة ووردها في الشبهة الحكمية لا يبين في ذلك
 لان القضاء ليس مختصا بالشبهة الموضوعية بل يوجد في الشبهات
 الحكمية ايهم كاهر ظاهر هذا مع ان حكم الامام بعدم جواز نقص حكم من
 تعين الرجوع اليه اب قطعا عن حمل الرواية على ما ذكر في حكم الحاكم الثاني
 على خلاف حكم الحاكم الاول فلا معنى له لانه يقتضيه وما اريد ان على عدم جواز
 حمل الرواية على ما ذكر استند الى الاطحاب قاطبة على عدم جواز نقص حكم
 الحاكم وتعين الرجوع الى العلم الى غير ذلك ما ذكر في باب القضاء بالرواية
 فلو كانت الرواية محمولة على ما ذكر لم يكن معنى لاستدلالهم بها لاجل حكم
 المذكور في المناقشة للحمل المذكور كما لا يخفى واما استدلال الاصحاب بالرواية
 على وجوب تقليد العلم فلا يدل على حمل المذكور والادل استند الامام بها
 على وجوب تقليد العلم الرجوع الى العلم في المضاف على عدم صحة حمل المذكور
 بل انما هو من باب الاولوية او الاجماع فمن الله ان يتكلف ويقرات
 السؤال عن بر جميع اليه وصيد الرواية وان كان ايماعن الحمل المذكور
 الا انه لا مانع من حمل سؤال الراوي بقوله فان اختار كل ضمما رجلا على
 ما ليس له اى الرجوع الى ارجلين من اصحابه لاجل مجرد استسلام حكم المسئلة

لا يفرق

لا للافقوا استسلام حكمه وطلع الخصومة ولكل جدير بان تحمل وفي
 غاية الضعف لافقوا لافقوا لافقوا وما ذكرنا كلمة يظهر من ادل الرواية
 على فاضل التحكيم لبيان من بر جميع اليه والاول المحقق من كان اهلا للقضا
 في الحكمة فان يفي محمد بن مفضل حتى يتحقق فاضل التحكيم من لم يكن
 ما ذكرنا من الامام ومفضل بن جابر عمه وحصونا ومن هذا ان
 في القضاء ان فاضل التحكيم لا يوجد في زمان الغيبة لاجل نصب القضاء
 باجمعهم ومن العلوم ان نصب القضاء في زمان الغيبة ليس في من جهة
 العموم لاجل ذلك او رد جاعة عليهم بان فاضل التحكيم لا يوجد في زمان
 الصاوي لم يعد دور الرواية لا لاسا وانها من حيث الصاوي لانه على
 الاذن في القضاء لاجله بالنسبة الى زمان الخصومة والغيبة فلا فرق بين
 ان ما بين واجبا واعنه بان المراد من وجود فاضل التحكيم في زمان الظهور وجوده
 في الحكمة فلا ينافي عدم وجوده بعد زمان ورود الرواية وهذا لا يبراد
 والحوار كما ترى صريحا في دلائل الرواية على نصب القضاء فلا يمكن ان
 حمل الرواية على فاضل التحكيم فذكر قوله بغير دليلها بعض الاشكال
 في ترتيب الحجج اه اقول لا يخفى عليك انه قد يورد على ما افاده واما
 ظلم بان هذا لا يستدرك ما لا يفهم له معنى فانه ان كان المراد من ورود
 الاشكال الذي ذكره عدم قابلية الدفع كما هو الظاهر من قوله مع عدم
 فلاحه في ظهور الرواية في لزوم الرجوع الى العلم من كلامه بعد هذا
 فنبه اوله ان الاشكال الذي ذكرها اوله ايضا ما لا يقتضي الدفع بمقتضى
 ظاهر كلامه فانه لم يترخص لدفعها اصلا بل انما في الكلام حيث
 ظهر منه ورودها اللهم الا ان يقر انه لا يفرق من الاستدراك المذكور

من باب الاستدلال على ما بيننا الذي ذكرنا من باب دفع
بعد هذا هو ان يعيد الوجود وان كان المادسة قد جاز في طهر الوارد
او صرحنا في لزوم الترتيب بالمرحجان المذكور فيهما فغيره مع الخوض عن انه
غيره ان مقتضى ذلك بعد هذا ان الاستدلال المذكور غير فاسد في طهر
الرواية بل صرحنا في لزوم الترتيب بالمرحجان المذكور فيهما في الجملة مع
مطالع التطوع الترتيب المذكور فيهما كما سبق في بعد هذا بل عظم فانه
على تقدير شيئا لا يوجب على خلاف الترتيب المذكور فيهما اطلاق قوله
الحكم بالحكم بل عدله ان على اذ لم يكن رواية الغير كما في الصفات المذكور
مستثناة فاصل وبالحكمة لا يعلم للاستدلال المذكور وبما قوله اللهم
الا ان يجمع ذلك فان الراوي اذا كان اقل لا يوجب عليك انه قد يرد
على ما ذكره او لا يثبت لوجه المنع المذكور فان المعلوم من قبل الاصحاب كل
يعتبر فيه دام طهر بعد هذا ايقن مقتضى عدم كلامه عدم اعتناهم الى
الصفات عند تعارضها لا جاز اذا كان احدها مشهورا بحديث لرواية
وثانيا ان المنع الذي ذكره دام طهر معنى باعترافه على كون المعبر في الترتيب
اختلاف الصفات وهذا ما لم بين هو غير عليه كما يعلم من كلامه بعد
هذا ومن الرجوع الى كلام غيره في الكتب الاسعابية والفقهية فان
لا وجه للمنع المذكور قوله لكن الرواية مطلقة فليشمل الخبر المشهور اقول
لا يوجب عليك ان ايراد ذلك الكلام بيان مساو لوجه الذي ذكره طهر
ان الجواب الذي ذكرنا من منع تقديم الشبهة على الاوصاف من جهة الوجه
المذكور انما هو ان من جميع من كانت الرواية منهم مفضولة بالتسوية الى
واوى الرواية الشاذة الذي يكون احدها من جنس الرواية لكن الامر ليس

كل لعدم فرض ذلك في الرواية اصلا لا بالظهور ولا بالضرورة بل القم منها
مقتضى حلا فاستعملها لما اذا كان من عدة صاحب لفاصل من رواة الرواية
افضل من هذا لفاصل بل يشمل ما اذا كان جميعا عدله افضل منه قوله
مع ان افقية الحاكم اقول لا يوجب عليك ان هذا البراد اخر على الوجه الذي ذكره
وحاصله ان ما ذكرنا من انما يستقيم اذا كان الحاكم المعقول بالتسوية الى
صاحبه مفضلا بالتسوية الى غيره ايضا من رواية الرواية الشاذة او مساويا
لهم في فرض الرواية واما اذا كان فاضلا بالتسوية اليهم او بعضهم فلا يجري
ما ذكرنا من التوجيه ضرورة ان النتيجة تابعة لاحسن المقتضىين ومعلوم انه
لا ملازمة بين مفضلية بالتسوية الى صاحبه ومفضلية بالتسوية الى جميع من
عدله ايقن ولم يظهر من الرواية فرض الحكم اذا كان الامر كذلك بل مقتضى اطلاها
هو الحكم بالتقديم وان كان من عدله مفضلا لم لا يوجب عليك ان هذا الجواب
مبنى على عدم الحضور والادنى للرواية الشاذة عن رضا الخطا والحكم منه
واما الاول فليس متبعا على ذلك بل يجرى ما اذا كان منفردا بالرواية الشاذة
هذا ولكن العنار ان لا يتخلوا عن الاضطراب فان الظاهر من كلامه في اخر من
الكلام في الرواية الشاذة اللهم الا ان يحمل على بيان احدا من الذين لا يوجب
الى الجواب الاول ولا يحمل كلامه ثانيا في حصة صرح بعدم افرادها كما
هو قضية العوض في الجواب الثاني قوله الا ان ينزل الرواية على غير هاتين
الصورتين اقول لا يوجب عليك ان ينزل الرواية بحيث يدفع البراد ان
يجعل حمل الرواية على ما اذا كان المفضل مفضلا بالتسوية الى جميع
من كانت الرواية مشهورة بينهم وصاحبه فاضلا منه ومن يكون شريكا
معنى الرواية الشاذة اذ لم يكن منفردا به وايضا هذا ولكن هاتين

ينبغي ان يثبت عليه وهو انه لا وجه لاعتبار افضلية الفاضل من الحكمين
 الراوي والرواية الشارحة بالنسبة الى جميع من كانت الرواية الاخرى
 مشتملة عليهم بل يكفي افضليته بالنسبة الى جميع رواة الرواية المشتهرة
 ضرورة ان الترجيح ليس الا افضلية رواية الحديث لا من سماع الحديث فان لم يكن
 روايا له كان من المعلوم ان اشتها الرواية بين اصحاب لا يلزم روايتهم
 لانهم لم يسلطوا الاستشهاد بالعمل بالرواية امكن اعتبار افضليته بالنسبة
 الى الجميع فتدبر قوله دام حكمه فم كونه الرواية الترجيح اقول المراد ان
 الظاهر من الرواية باعتبار عطف الاوصاف بعضها ببعض بكلمة الواو الظاهر
 في الجمع اعتبار اجتماع الصفات في الترجيح مع ان العمل على خلافه الا ان
 هذا الظاهر ليس هو الذي يلاحظه ظاهر الكلمة فظهر دفعه بالتأمل في الرواية
 فانه يظهر منه ان المراد الترجيح مطلقا للفاضل ولذا لم يستل الراوي عن
 صورته وجود بعض الصفات دون بعضا وعن تعارض الصفات بعضها
 مع بعض كان منه كون المناط مطلقا للفاضل اغناه عن ذلك ولذا اقال
 لا يفضل احدها على صاحبه اي غير متين لما لا هذا ولكن قد يورد على
 ما افاده دام حكمه بقوله ولذا لم يستل الراوي انه بان يجعل هذا دليلا
 على فهم استقلال كل واحد منها في الترجيح بان يفي انه لما لم كون المناط
 في الترجيح اجتماعهما فلذا لم يستل عن حكم صورته وجود بعضها دون بعض
 وفي صورته تعارض الصفات بعضها مع بعض عما اذا كان مقتضى اعتبار
 اعتبار الاختلاف في الترجيح عدم الاعتناء ببعضها فضلا عما اذا تعارض
 بعضها مع بعض واما ما ذكر في السؤال انها اعلان حجتين لا يفضل
 احدهما على صاحبه فلا يدل على فهم كون المناط في الترجيح مطلقا

التفاضل لان الظاهر من فرض مساواة الراويين في جميع الاوصاف
 المذكورة وهذا ظاهر في فهم اعتبار اجتماعهما في الترجيح واما القول بان
 تعبيره بالتفاضل فهم كون المناط في الترجيح مطلقا للفاضل والمزية في الترجيح
 لم ينجح الى السؤال عن صورة فقدان الاوصاف فم هذا كله في مصافا
 الى ان فهم كون المناط مطلقا للفاضل لا يعنيه عن السؤال عن حكم تعارض
 الصفات بعضها مع بعض كما لا يخفى فانه ربما لا يعلم التفاضل من الاوصاف
 المذكورة حتى لا يحتاج الى السؤال فهذا دليل اخر على فهم اعتبار اجتماع
 الاوصاف في الترجيح هذا يحصل ما يورد عليه ولكن يمكن دفعه بان
 معشوده دام حكمه هو ان التعبير بقوله لا يفضل احدها على صاحبه ظاهر
 في كون المناط في الترجيح مطلقا للفضيلة ومنه مكابر ولذا فهم حكم القسرين
 ولم ينجح الى السؤال عنه واما فهم حكم صورة بعض دون بعض فانه واضح
 واما فهم حكم صورة تعارضهما فكل لان تشخيص مزية بعض الاوصاف
 على بعض ما لا يحتاج الى السؤال بل يعلم باننى تأمل فم انه ليس المراد
 من فهم كون المناط في الترجيح مطلقا للفاضل ولو من جهات اخرى فغير
 عن السؤال بل التفاضل من حيث صفات الراوي فتدبر قوله ولذا يورد
 الجمع بين موافقة الكتاب اه اقول قد يورد عليه بانه ليس في هذه الفقرة
 دلالة على فهم الراوي كون المناط في الترجيح موافقة كل من الكتاب والسنة
 ومخالفة العامة كما كانت في الفقرة الاولى بل الظاهر من سؤال الراوي عن
 حكم مخالفة احد الخبرين للعامة مع موافقة احدهما للعامة انه فهم اعتبار
 اجتماع الامور المذكورة والالم ينجح الى السؤال مستقوله يكشف على
 ما حمله المناط في الفقرة الاولى من فهم كون المناط اعتبارا اجتماعا

بحسب ظاهر الرواية فلم يبق اذن الا التمسك بالاجماع في كون كل ما اشتل
 عليه المفعولة حرجا مستقلا فيجعل الاجماع فريضة صارفة وبه يدفع الاشكال
 لا بنفس الرواية مع قطع النظر عن هذا ولكن يمكن ان يثبت عن هذا الرواية
 ما يخالفه ببيان انه لو فهم اعتبار الاجماع للاحتياج الى السؤال ثم انتم مع
 الغرض عن ذلك لم يسئل عن ضرورة وجود المعارضة الموافقة للكاتب والسنن
 مع ان حوالا لم يمد دليل على استقلال كل منهما في الترجيح فدل على فعل هذا
 السؤال من باب الاجتهاد وعدم السؤال عن حكم انفراد موافقة الكتاب السنن
 من باب عدم انعكاسها على انصاف الرواية ظاهرة بعد التامل فيها فان
 كلا من المذكورين مرجح مستقل قوله هذا ما وقضا عليه من الاجماع والدالة على
 الترجيح اقول انما انحصار الاخبار الواردة في العلاج بالترجيح ما ذكره
 فانه وان ورد هناك اجبا وفي العلاج بالتحريم او الدلالة على الاحتياط
 التاملة لصورة وجود الترجيح مع احدى المعارضين الا ان ما دل على الترجيح
 مختص بما ذكره الا ان المرفوعة تدل على تقديم المشرواية اقول لا يفي
 عليك ان التكلم في باب العلاج انما هو على القول بعد استنفاد الغدوى
 الى غير المرجحات المنصوصة منها ولا يستفيد من غيرها بناء على لزوم مراعاة
 الترتيب بينها وبين غير المنصوصة والافلا معنى للتكلم فيه اذ يلزم على هذا
 الاحتياط بكل ما يكون اقوى واغرب من غير خصوصية للصفات والشهرة و
 غيرها كما هو ظاهر فان المعبر في الترجيح على هذا فنقل المرجحان من غير
 خصوصية مدخلية للسبب فيلزم الاحتياط هو ارجح من ابي سبب حصل
 والغرض ما افاده في باب علاج تعارضهما الورود على جميع من افاضل من ضاكري
 حيث جعلوا نفس تعارضهما اجبا وقرينة على حملها على بيان مجرد المثال لا ترجحا

فابعد بالعلاج بين المفعولة والمرفوعة على ترتيب ذكر الاجماع الواردة في
 البيئات والتعارض بين المفعولة والمرفوعة لوجوب احدهما من حيث الصفة
 حيث ان مقتضى المفعولة تقديم الترجيح من حيث الصفات على الترجيح من
 جهة الشهرة ومقتضى المرفوعة عكس ذلك الاخر من حيث الدليل والاول يمكن
 لدليها تعلق بالمقام فلذا لم يتكلم في العلاج منها من هذا الوجه والمرفوعة
 وان كانت ضعيفة من حيث الرفع والراوي وكثايرة الذي رواها فيه
 حتى انه طعن عليه من ليس له الخدشة في الروايات الا ان التكلم في علاج
 تعارضهما على فرض اعتبار المرفوعة او على البناء على حجة التحيز للضعيف
 والتحيز بالشهرة ولو بالنسبة الى الفقرة التي عمل عليها المش بناء على كون
 الشهرة على طبق المرفوعة او ما لو منع منه لمعرف من شيخنا العلامة سابقا
 وصريح بعد هذا الجواب فلا وجه لهذا الوجه كما هو واضح ولكن كراهة المقام
 منقبة على تسليم مطابقة المرفوعة للشهرة ثم ان حاصل ما افاده في العلاج
 بين المفعولة والمرفوعة هو ان اللازم بمقتضى نفس المرفوعة تقديم المفعولة
 عليها حيث انها مشهورة ورواية المرفوعة لا تكون مشهورة بحسب الرواية
 وانما تكون مشهورة بحسب العمل وقد دل المرفوعة على تقديم كل رواية
 مشهورة ورواية اذا تعارض مع الرواية الشاذة فتدل اذن على تقديم
 المفعولة عليها والمفروض انه لا دليل على الترجيح بالشهرة من حيث العمل
 بناء على الاقتصار على المرجحات المنصوصة حسبها هو مفرغ من المسئلة بناء على
 ما هو المحيى آلهى عليه المحققون من حيث كون المراد من الشهرة في الروايات
 الشهرة بحسب الرواية لا الامم منها ومن الشهرة من حيث العمل كما عرفت
 بعض المتأخرين حتى تعارض بان المرفوعة وان كانت شاذة الا انها مشهورة

الذي

علا هذا لحاصل ما افاده ولكل حين بانه لا معنى له ظاهره فان القول
 للمفعول المرفوعه تعارض قسمها مع المفعوله مع ما فيه من الضعف فاسد جدا
 لان جهة لزم تخصيص جميع الافراد كما نرى بل من جهة انحصار المراد من المرفوعه
 اذن في بيان تقديم الترجيح من حيث الصفات عظم صحتها على ما لا يليق من
 عن جاهل فضلا عما لا يوردها هذا نظير ما اورد القائلون بعدم حجيه الاخبار
 الاطارد على القائلين بحجيه من جهة انه البناء من ان مقتضى البناء على
 نقد برسلهم ظهورها في حجة خبر العادل عدم حجته لان السيد
 شعبه عدول اذ هو الاجماع على عدم حجته خبر الواحد المجرد وقد عرفت
 استناعه في الجزء الاول من الغلبه والعجب من الاستناد العلامة حيث انه اخر
 الابرار المذكور في الجزء الاول من الكتاب ما عرفت فشاها في المقام مع انه ذكر هذا
 الكلام في المقام ثم ان هذا مع الغرض عن القول بقدر الشهرة على خلاف
 المفعوله في حجةها والافند الترجيح ساوفا قطعاً قوله ويمكن ان يقال ان السؤل
 لما كان عن الحكمين اه اقول لا يخفى عليك ان هذا وجه اخر لعل المفعوله
 والمرفوعه وما حصله حمل الترجيح بالصفات في المفعوله مقدم على الترجيح في
 من حيث الحكم لان حيث الرواية لان السائل اما يسئل ولا عن اختلاف
 الحكمين في الحكم فاجاب عنه ترجيح حكم من كان افضل من صاحبه باعتبار
 وجود احدى الصفات فيه كما استدل به الاصحاب في تعيين الترجيح الى
 الافقه والاورع في المرافعات ثم انه لا فرض كون اختلافها في الحكم من حيث
 اختلاف الحدتين المستندين لها وتعارضهما فرض مساوئها من حيث
 الفضيلة فاجابه بالرجوع الى المرجحان من حيث الرواية والافند كما كان مشهوراً
 منها كما لا المرجحان من حيث الرواية في المفعوله ايضاً الشهرة واما المفعوله

حجتها

فما كان السؤل فيها عن تعارض الروايتين فاجاب ولا بالافند كما
 مشهور بل على هذا التعارض بين المفعوله والمرفوعه لا نقاشاً على كون
 الترجيح من حيث الشهرة من اقل المرجحات من حيث رواية المرفوعه نعم
 الاثر من على هذا عدم كماله المفعوله على ترجيح الرواية من حيث الصفات
 فيفيد من هذه الجهة بالمرفوعه كما يقيد جميع الروايات الواردة في باب
 العلاج بما كاستغف عليه من هذا حاصل ما افاده في تقرير هذا الوجه
 لكك خبر بانه لا ينج عن نظرك ان اشتمال المفعوله على الترجيح بالافند
 فيه يمنع من علمها ما افاده فان لاخذ فيه مما لم يقبل احد كونهما من
 المرجحات من باب الحكمة ولا معنى له ايضاً لان المنة من حيث الصدق
 لا مدخل له في باب القضاء بخلاف الاضحية والاعدية فان مدخلية
 الاهتمام من حيث الصدق اقامه فيها كانت الحجج في المسئلة هي الاخبار
 عن الواقع من حيث انه اخبار وهذا مع ان المشاهد منهم الاستدلال على
 الترجيح بالصفات بالمفعوله ايضاً ويستغف على تفصيل القول في هذا
 عند جعل شيئاً دام طلة الترجيح بالافند في من حيث الرواية البعد
 من المرجحات المصنوعة والعجب ما افاده في هذا المقام مع حيلة الترجيح
 بالاصدق في المفعوله من وجوه العدي من المرجحات المصنوعة كما استغف
 عليه ثم ان ترجيح هذا الوجه كما ترى الى الجمع بين المفعوله والمرفوعه والحكم
 بعدم التعارض بينهما كما ان ترجيح سابقه الى طرح المرفوعه ورجح
 الاول الى ترجيح المفعوله لعلها بواسطة نفسها قوله نعم قد بى على هذا
 الوجه ان الاول على اه اقول حاصل ما افاده هو بناء على ما ذكرنا
 يلزم الحكم بمرجع المرافعين الى الاجتهاد في نفس الواقعة في الشبهة

الحكمة كما هو قضية المفعولة عندئذ لا يوافقها كمن مع ان قضية اصله
 عدم جواز ذلك ولزم الرجوع الى حكم احدها هذا حاصل ما افاده من
 الاشكال وان كانت العبارة فاصح عن فادته وحاصل ما افاده دام ظن
 في دفعه هو منع كون بيارهم على المنع عن ذلك حتى في فاضل الحكم حسبها هو المفعول
 في المفعولة هذا ولكك حبيب بافية ايضا كما قد عرفت سابقا مفضلا في بيان
 دفع الاشكال الواردة على المفعولة من مساوئ الفاضلين في الحكم عندهم
 اولا وعد تصور قاض الحكم بعد ورود الرواية فاني اخرج اليه فامنع
 اذن طرح المرفوعة والرجوع الى المفعولة على تقدير القول بعدم قدح الشهرة
 على تقدير مسلمتها فاجبها لا فغيب الرجوع الى المرفوعة على تقدير
 القول بحجة الخبر الضعيف المتغير بالشبهة والا فلا يجوز الرجوع الى المفعولة
 والمرفوعة على الترتيب المذكور فيما قوله ان الحديث الثامن ورواية الاختراع
 اقول لا يخفى عليك ان شطرا العلامة كان يذكر في مجلس البحث مصرا عليه ان
 الترجيح هو الخبر بانه بعد الجوز عن تحصيل العلم بالواقعة في زمان بل في
 الزمان السابق ولكك حبيب بان افاده منافي للفعل بحجة المتغيرين من
 حيث الحصون ايضا فان لزم هذا جواز الاخذ بالخبر حتى مع التمكن من
 تحصيل العلم كما جرت عليه طريقتهم وان كانت حجة عند شيخنا دام ظله قوله
 وهذا خلاف ظاهر الاخبار لا مرة بالرجوع الى الخبر ان اول الوجوه في كونه
 خلاف ظاهر الترجيح مخالفة العامة في جميع الاخبار فظاهر فان الظاهر منها
 كما لا يخفى على من راجع اليها لزوم الاخذ بما خالف العامة وان لم يكن الرجوع
 الى الامام عن فانها مثل ما دل على حجة الخبر التسليم على المعارض اما الوجه
 في كونه خلاف ظاهر الترجيح فغير ما كان الترجيح بما في الاخبار فقد ما

على الترجيح مخالفة العامة فلعدم القول بالفضل فتدبر ثم ان المعارض
 بين الروايتين اكثرها وان كان باطلاق العلم الا انه يلزم انهما لا يحكم بها بوجهين
 احدهما انهما من التفسير معارضه المفعولة معها بطريق النباين وفي
 رجحانها عليها من حيث العمل هذا ولكن لا بد من ان يعلم ان اعتبار الرجحان
 في المفعولة لا بد من ان يثبت من الخارج والا ففسد المفعولة وعجزها عما
 ورد في باب الترجيح لا يكفي في اتيانه فقد يرد هذا ويمكن ان يبين ان العمل بالمعقولة
 وعجزها في قال الرواية ليس من باب ترجيحها عليها بل من جهة سقوطها
 عن الحجة بلا حصة العراض الاصاب عنها والله العالم قوله ان مقتضى القواعد
 تفسيره اطلاقه اقل لما كانت المفعولة اكثر استمالة على المرجحان من
 عجزها من الاجزاء الواردة في باب العلاج بناء على جعل الترجيح بالاولى
 فيما رجحان الرواية لا الظاهر وكان المعارض بينهما وبين عجزها ما اقتضيهما
 على ذكر بعض المرجحان ثم حكم فيها بالخبر عند فقد المرجح الموجود فيه
 بالاطلاق والتقدير فبعين مقتضى القاعدة حل الامر بالخبر فيه على
 الاطلاق على ما اذلم بر حديق احدا الخبرين جميعا في المفعولة نعم ما كان
 منها على ترجيح غير موجود في المفعولة كما لا يخفى بالاحداث لغتين تفسيره
 اطلاق الحكم في المفعولة في صورة عدم وجود المرجحان المذكورة فيه بل
 هذا وضع وهذا الوجه من الترجيح لا يحتاج الى دليل من الخارج لانه من الترجيح الذي
 لم يكره احد كما عرفت تفصيل القول فيه في ما كانا اننا السابقة وذلك
 يظهر من ادراكه بعض من كون تعارض الاخبار فعارضها عن كون المناط
 في الترجيح مطلقا والرجحان على طبق احد المعارضتين هذا ولكن
 قد يستبعد هذا الوجه بل يرد بورود تلك المطلقا في مقام الحاجة

فلا معنى لمحل المطلق فيها على ما في المصنوعة بل لا بد ان من الالتزام يعلم
 الراوي بما في المصنوعة وفرض تسوية الخبرين من الجهات الغيرة المذكورة
 فيها حتى يكون حكم الاطام على الاطلاق مبنياً على ذلك وهذا يمكن الذي عنه
 يمنع ورود الاختلافات في مقام الحاجة حين السؤال فتدبر قوله ان الحديث
 الثاني عشر الدال على نسخ الحديث اه اقول لا اشكال في شمول الحديث
 الاحياء الا انه لم يرد على ان من رده يخص به انما الكلام في تقديم سائر
 المرجحات التي ترجع الى غير الدلالة عليه لان تقديم ما يرجع الى الدلالة عليه
 كما لا اشكال فيه كما يستفاد على تفصيل القول فيه ونقضاء الاشكال في
 المقام ان الجمع بالنسخ هل هو كالمجمع بعينه ما يكون شاهداً لنفسه في شدة
 الدلائل انما من غير احتياج الى شاهد خارجي ام ليس مثله بل كالمجمع الغير
 المصنوع عندنا الذي يصلح الى شاهد من خارج فيدخل صورة وجود
 هذا المجمع كونه مع من المجمع الغير المصنوع فما اشنع فيه المجمع الموجب للترجيح
 الى المرجحات ومنع الرجوعين ما ذكره دام ظله بقوله من ان النسخ اه هذا وكذا
 هنا ينبغي ان يفتى عليه وهو ان مقتضى ما افاده اخبارنا يرجح الحديث
 الشريف راساً اذا الحكم بالترجيح بالمرجحات المذكورة في صورة وجودها
 لا تنفك عن الحكم بالتحسين في صورة فقد هاهنا بل ان من طرأ على الحديث
 راساً اللهم الا ان يمنع التلازم بينهما فيقتضي اطلاق الحكم بالتحسين ههنا
 عدم وجود اطلاق النسخ فيكون الوجه في ما حيز عن المرجحات تفصيلاً لاطلاق
 الحديث بسائر الاخبار والوجه في تقديمه على التحسين تفصيلاً لاطلاقه فيتم
 هذا ثم ان هذا الركن ينبغي الغرض له احدها انما لم يرد من احد من الاصحاب
 الترجيح على الحديث الثاني عشر هذا انهم كاشف عن طرأهم الحديث

والله لا معنى لذلك العلية راساً كما لا يخفى تأييدها ان الحديث العاشر والعاشر
 كما ما مشتملين على الترجيح بالاحد شبهة من جهة كشف الاحداث عن ورود
 السابق نفسه كما هو صريح الاخبار فقد اشكل في الاستناد العلامة من جهة
 احدها من جهة طرح الاصحاب لها حقيقة في صورة فقد ان يجمع المرجحات
 اذ لم يزل العلم بالامن بعض القدماء وتأينها من جهة انه كيف يكشف المتأخر
 هذا قوله ولا معنى للمنفق عن اشباع المجله اه اقول قد يورد عليه باوانواع
 المجلد الركن بل واقع كثيراً الذي ما يخفى التخليص هذا المعاني في المجلد من جهة
 موافقة لغرضه النفساني كما يدل عليه قوله نعم واما الذين في قلوبهم زيغ فيفتنون
 ما انتسبوا منه قوله دام ظله وهذا المعنى لما كان ركناً في اذهان اهل اللسان
 اقول قد يورد عليه بانه بعد فرض وجود الدليل على اعتبار الحديث الظني
 بصير كما لعطى عند اهل اللسان في حمل الظم على الظم او الاظهر مع ان
 الروايتين الاخبرتين ليسنا طاهرين في خصوص الاخبار ايضا بل الظم
 منها الاختصاص بالكلام الصادر عن الائمة كما هو الظاهر من ملاحظة قوله انهم
 افقه الناس اذا عرفتم معاني كلامنا اللهم الا ان يرد بعض الروايات ايضا
 بعد فرض صدقها بمقتضى ادلة اعتبارها كما هو ظاهر في نعم الروايتين جميع
 ماورد من الائمة ثم قطعاً كان او ظاهراً بظن معتبر فيكون الغرض من
 الروايتين البحث عن التامل والتدبر في كلام الائمة حتى يجرى الاظهر ثم
 وتخصيص ذلك من الظاهر فان حمل الظم على النص والاظهر وان كان من الامور
 المذكورة في اذهان اهل اللسان الا ان معرفة هذه الامور لا تخص
 الصغرى من الاحتجاج الى تامل وتدبر في حياض الكلام وملاحظة مراد
 ومصادره فالغرض من الروايتين البحث على هذا المعنى فلا فرق بين الحديث

القطعي والظني هذا قوله دام ظله فقول العلم ان ما يستفاد اه اقول لا يخفى
عليك ان هذا الكلام منه كما هو قضية صريحة صفي على ان تقدم منه في
الجمع بين المقبولة والمرفوعة من حل الترجيح بالادعاء في المقبولة على ترجيح
الحكم من حيث هو حكم لا ترجيح الرواية وقد عرفت الاشكال فيه من
ثم انه ذكر دام ظله في مجلس البحث ان عدم نفعها للاصدقية المذكورة
في المقبولة من جهة ترجيح الاعدلية هذا ولكل حين بما فيه مضار
الما سبق منه دام ظله من جملة الاصدقية ترجيح مستقلا وليا على التمسك
عن المرجحات المصنوعة مع نفعه بغيره لعدم دلالة الترجيح بالاعدلية
على التعدي نقيا بلية العدالة للمصنوعة دون الصدق وبالجملة عند
هذا الكلام مضار الى كونه مخالفا لاصح كلامه الذي قال لم يقع معنى محصلا
قوله واما الترجيح بموافقة الكتاب والسنة اقول لا يخفى عليك ان غرضه
من ذكر هذا الكلام في المقام حصر المرجحات المصنوعة في امور متعددة قليلة
وهي الشهادة والاعدلية والفقهية ومخالفة العامة وميل حكاهم ومن هنا
وقع سؤالي عن نفسه وهو ان الاخبار المستقلة على العلاج بالترجيح كانت
مستقلة على الترجيح بموافقة الكتاب والسنة بان لاخذ بما وافق الكتاب
والسنة ليس من باب الترجيح فاعلم من باب التفاضل ولذا لا يكون
اشكالا في وجوب اخذ وان نقل بالاخذ عن سائر المرجحات المصنوعة
فالاخذ به نظير لاخذ بما كان موافقا للاصل على تقدير القول بكون
اعتباره من باب لظن القول بالترجيح به وان كان اعتباره من باب
التقيد على ضعف القولين الذين توقف عليه عن قريب انتم ثم ان
المستفاد مما ذكره دام ظله عدم الاعتبار بالترجيح بما ورد في الاخبار

المفتد من الاخذ بالاحداث والاخبار والافتقار الى عداد المرجحات
المصنوعة واما عدم نفعها لما اشتمل عليه حكم من الروايات عن الترجيح
بالاظهار بانه بحسب الدلالة فلكي من الامور الواضحة الغير المحتاجة الى
البيان لان امره الظاهر من الترجيح بموافقة الكتاب والسنة وبغيرها من
الادلة قوله ولا اجل ما ذكر لم يذكر ثقة الاسلام اقول لا اجل ما ذكرنا
من رجوع المرجحات المصنوعة الى امور معدودة لم يذكر الكليني الا ما
ذكره بقوله اعلم يا اخي آه فليس المصنوع مما افاده دام ظله بيان انه
لما لم يكن موافق الكتاب والسنة من المرجحات لم يذكر ثقة الاسلام الا
ما ذكره كيف وهو قد جعل موافقة الكتاب والسنة ما يقتضي الحق عن الروايتين
المعارضتين ثم ان المستفاد من كلام الكليني كما هو ظاهر ان عدم اقتضائهما
على المرجحات المصنوعة وعدم جواز التعدي الى غيرها كما هو صريح كلامه
وبعض من فارب عهدهما من المحمدين قوله ولعله ترك الترجيح بالاعدلية و
الاوقفية اه اقول قد بوي وعليه بان افعال ذكر موافقة الكتاب والسنة اولى
بناء على ما افاده من وجب افعال ذكر الاعدلية ولا وقفية من كون الترجيح
بما عن الامور المذكورة في اذهان الناس والامم بحيث الى ذكره في المقبولة و
المرفوعة قد برع ان الترجيح بها ليس باوضح من الترجيح بتقوى الدلالة التي
قد حث عليه في جملة من الاخبار قد يتيقن ان يبق بلاخطة هذا ان وجه افعال
الترجيح بالاعدلية ونحوها عدم اعتبارها بديل من الاخبار عليه عند تقدير
تفضل قوله فلا بد للتعدي من المرجحات الخارجية المصنوعة اه اقول التعدي عن
المرجحات المصنوعة ثم باخذ من احدها الاصل بالقرين الذي عرفت غير مرة
بعد القول بالاجمال في اخبار الخبر حتى يصير الاصل سليما عن الخلل وقد

١١
 ٥

تقدمت لاشارة الى هذا الوجه في طي كلامنا السابق بقا الاستناد والعلامة ثابتهما
 القول ثابتهما القول يكون اجبا والخبر مستويا بيان حكم صورة نشو الخبرين
 من جميع الوجوه والمراد بالداخلية والخارجية والغرض بينه وبين الوجه السابق
 لا يكاد يخفى على من مسكه فالتأني ان يستفاد جاز من النص من كلام حجة
 المستوصفة كون المناط في الترجيح مطلق الرجحان وهذه الاستقادة
 كما ان ثاب في بابها بعد التأمل في الاجزاء مستغنى عن تفصيل القول فيها على
 كلامنا شيخنا العلامة راعيا ان يدعى الاجماع على كون المناط في الترجيح مطلق
 الرجحان وهذه الدعوى ايضا فرينة بعد الوقوف على كلام الاجماع في الاصول
 وحكم في الفروع وخالفه الاجازيين وبعض الاصوليين لا يقدح في انعقاد
 الاجماع على طر في الحدس كما هو واضح قوله الترجيح بالاصل في المسئلة المقبولة
 والواقعية افر لا الفرق بين الاصدقية والواقعية والاعدلية والافريقية بحيث جعل
 الترجيح بالاولين دليل على التقدي وكون المناط في الترجيح مطلق الرجحان
 وان لم يكن ظهوره بمرئيه ظاهرا الاولين ان صفة الاعدلية والافريقية يمكن ان يغير
 مرصنا محض او مع ملاحظة الطرفين كالا عدلية والافريقية وهذا بخلاف
 معنى الاصدقية والواقعية فان احتمال الموصوفين غير منصف بالنسبة اليها
 فان المراد منها من يكون قوله افر الى الواقع في نفسه المراد من الصادق والثقة
 كما المفصل عليها من كان قوله فرما الى الواقع بنفسه لا من يتخلف قوله عن
 الواقع والافريقية للتفصيل كما لا يخفى فاذن نقول اذا انفار عن خبر الاضبط
 مع غيره ان الاضبط اصدق من غيره وكذا اذا انفار عن خبر المفقول باللفظ
 والمعنى الى غير ذلك فالمراد من الاصل هو الاخرى قوله الى الواقع ولو في شخص
 ملاحظة الامور الخارجية لاخرية فهذا كبرى كلية منطبقة على جميع المرجحات

هذا

هذا الماصل ما افاده في الكتاب في
 مجلس البحث في تفسيره ما تخرج
 عن طبعه في الاصل
 بانه لا يخرج عن طبعه في الاصل
 رجحان الموصوفين في الواقع
 ولا يفتقر الى دليل في التقدير
 ما يفتقر الى دليل في التقدير
 بعد ان لا يفتقر الى دليل في التقدير
 لا يفتقر الى دليل في التقدير
 على كل من يفتقر الى دليل في التقدير
 كما لا يفتقر الى دليل في التقدير
 انظر الى ذلك في الاصل
 خبر الثقة في الاصل
 لا يفتقر الى دليل في التقدير

بخند منشی رسیدم گفت یا اباخالد اینها که ترا غارت امام زین العابدین در
 مدینه فرستاده فصلی بودند می بینی گفت یا بنی ابراهیم خدا بی رحمتی را که بیان
 مفت حرام در کتاب است که شوقی ملازمت و آغوش آن حضرت دارم پس بگو
 حنفیه گفت یا اباخالد چو بدیدند بر سر اسلام را با آن حضرت بهمان بگو
 محمد بن عاصم بگو که بعد از امام حسن و امام حسین اولا که برادران بودند
 من و اهل بار خاندان من باید که از این امر عینی و اکوار و کجی را قبول کنیم
 این دعوی حکم سازگار و عیان ما را حکم نما باید از این شایسته قطع کرد و احوال
 دولت میکند که من بنا بر این حدیثی علی بن ابی طالب و بعد از آن حضرت
 حضرت امام زین العابدین بی غلام محمد بن علی را بفرستد حضرت را باید که
 فرمود یا اباخالد بگو که من مرا بعت کن و بگو که مرا بعت کن حضرت را باید که
 و سقو که من میست کرده و موافق اراده بنی امیه امی و اضا حضرت را باید که
 صورت ندارد و این امر حضرت رسالت نباهی من رجوع و اشتیاق ابراهیم را برانی
 تا بکرامت و یک ترک به پیشی حج الاسود و سیم و آن را حکم خود ما بنم و حقیقت
 کلام از آنکه شما در حداد امامت و اوصای و موقوف باشد ابو خالد بگوید
 بگو امام و در رسالت آن حضرت بگو اینها را باید که چون آنکه مذکور شد حضرت
 امام زین العابدین بگو که خطا که بعد از آن حضرت و پس از آن حضرت
 پیشی محمد بن ابی طالب و من در رسالت ایشان بودند پس حضرت امام زین العابدین
 گفت ای عجم او را تو سزاوارتر کنی که از من است پس محمد بن ابی طالب که در و کعبه

باشد رسول الله و فصلی است و نیست و سبب آنی طلبی است حضرت خرد از آن
 ظاهر بود و با و در و سبب که احوال خود را گفت و آنرا گفت که آنرا که مرا
 خیر و عا دینی و از جمله اهل اسلام است که گفت که هرگز از آن خود شتر
 او نهی بگو که من و سبب بود که حاکم گفت که هرگز از آن خود شتر
 که از این علی او را در خود که شکر از آن خود شتر بود و این بود که
 که از این بود که گفت که رسول الله و سبب بود که گفت که از این
 رسول الله و سبب بود که گفت که رسول الله و سبب بود که گفت که از این
 قائم بود که در نزد آنکه و ما بنی را که گفت که گفت که از این
 بنی را که گفت که در جوار که بر چشم من و الله و من در تهنی و مله بود
 که بر چشم من و الله و من در تهنی و مله بود که بر چشم من و الله و من در تهنی و مله بود
 و در میان و در میان که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 هرگز تا بنی را که گفت که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 باشد و در میان که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 و کتا یا خندان باشد که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 یا بنی رسول الله و کتا یا خندان باشد که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 بر چشم من و الله و من در تهنی و مله بود که بر چشم من و الله و من در تهنی و مله بود
 امام جعفر صادق علیه السلام که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود
 بود و در میان که در درگاه خود و در میان که در درگاه خود